الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإجتماعية
Faculté des sciences sociales

مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي علم اجتماع الإجرام

واقع أسر الأحداث الجانحين

دراسة ميدانية بولاية غليزان

من إعداد الطالب:
غيلاس فغول

تحت إشراف:
أ. د حجيج الجنيد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
الزاوي حمزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	الرئيس
حجيج الجنيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	المقرر
بلقاسمي فاطمة	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران	المناقش
بلحسن مباركة	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران	المناقش

السنة الجامعية 2014 – 2015

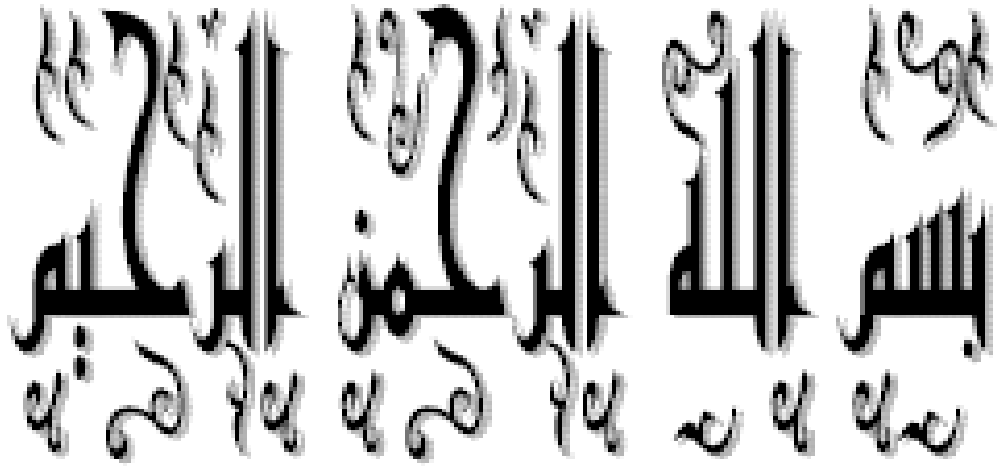
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المصطفى، في البداية أود أن أحمد الله عز وجل الذي وفقني وهداني لإنجاز وإتمام هذا العمل.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني في هذا العمل، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف "حجيج الجنيد" الذي تشرف بقبول تأطير هذا العمل، مكلفا نفسه كل أعباء هذه المهمة، ولم تمنعه كل مشاغله من متابعة هذا العمل المتواضع بكل روح علمية وبتواضع وصبر كبيرين، فأوصلني بعون الله ثم بتوجيهاته ونصائحه إلى إنهاء هذا العمل وتقديمه في أحسن صورة ممكنة.

كما لا يفوتني هنا أن أتقدم بشكري إلى كل أساتذة مشروع ماجستير "علم اجتماع الإجرام" بجامعة وهران، وكل اساتذة علم الاجتماع بالمركز الجامعي بغليزان على دعمهم المعرفي والمعنوي لنا.

وأخيرا لا يمكنني أن أنسى تقديم امتناني إلى كل المسؤولين في مختلف الأجهزة والقطاعات الرسمية التي لجأنا إليها أثناء دراستنا الميدانية.

فهرس الموضوعات

الصفحة

مقدمة عامة 01

منهجية للدراسة 18

الفصل الأول: الاسرة وإنحراف الأحداث

مقدمة 24

أولا: الأسرة ومظاهر التغير فيها 25

1. الأسرة كظاهرة اجتماعية 25
   أ. تطور دراسات التي اهتمت بالأسرة 25
   ب. أهم المداخل النظرية التي تناولت موضوع الأسرة 26
   ج. أنماط الأسرة 26
   د. وظائف الأسرة 27
2. مظاهر التغير في الأسرة الجزائرية 28
   أ. التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على الأسرة 28
   ب. أهم التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية 30

ثانيا: تصنيف الإنحراف 34

1. التصنيف القانوني 34
2. التصنيف على أساس الممارسة 35
3. تصنيف علماء الاجتماع 36
4. فئات الأحداث المنحرفين 36

ثالثا: اسباب الإنحراف والعوامل المؤثرة فيه 37

1. أسباب الإنحراف 37
2. العوامل المحفزة على الإنحراف 38
   أ. العوامل الذاتية أو الفردية 38
   ب. الوسائط الاجتماعية 40
   ج. المؤثرات الخارجية 45

خلاصة 50

الفصل الثاني: واقع الطفولة والمراهقة في المجتمع الجزائري

مقدمة 52

أولا: تحديد وتقسيم سن الأحداث 53

1. تحديد سن الأحداث 53
2. تقسيم سن الأحداث 53

ثانيا: أهمية مرحلتي الطفولة والمراهقة وخصائصهما 55
1. مرحلة الطفولة 55
2. مرحلة المراهقة 56
3. الاهتمام الدولي بالأطفال والمراهقين 58
ثالثا: الطفولة المعرضة للإنحراف في المجتمع الجزائري 59
1.أطفال الشوارع 60
2. الأطفال العاملون 61
3. الأطفال المتسولون 62
4. الأطفال المعاقون 63
رابعا: التشريع الجنائي وتصوره لإنحراف الأحداث 65
1. تطور التشريع الجنائي للأحداث 65
2. تطور الجنوح ومشاكل الاحصائيات 66
3. خطة المشرع الجزائري تجاه الأحداث 68
4. أجهزة ومؤسسات رعاية وتأهيل الأحداث الجانحين 71
خامسا: واقع ظاهرة انحراف الاحداث بالجزائر 73
1. حجم ظاهرة إنحراف الأحداث 73
2. طبيعة مخالفات الأحداث 75
3. مناطق الجنوح 79
خلاصة 81

الفصل الثالث: الظروف الداخلية للأسرة وإنحراف الأحداث

مقدمة 83
أولا: الأسرة من حيث البنية وجنوح الأحداث 84
1. حجم الأسرة 84
2. نوع الأسرة 86
ثانيا: المستوى الاقتصادي للأسرة وجنوح الأحداث 89
1. عمل الحدث 90
2. الدخل المادي للأسرة 90
3. ظروف السكن 92
ثالثا: التفكك الأسري وجنوح الأحداث 94
1. مفهوم التفكك الأسري وأنواعه 94
2. الطلاق وأثره على إنحراف الأحداث 96
3. وفاة أحد الوالدين أو كليهما 96
4. الهجر 98

رابعا. الاساليب التربوية السائدة في الأسرة وجنوح الأحداث 99
1. دور الأسرة في تشكيل شخصية الحدث 99
2. المستوى التعليمي لأفراد الأسرة 100
3. أنماط التنشئة الاجتماعية السائدة داخل الأسرة 102

خامسا: العلاقات الأسرية وجنوح الأحداث 105
1. علاقة الوالدين بالأبناء 106
2. العلاقة بين الإخوة 107
3. العلاقة بين الوالدين 108

سادسا: البناء الأخلاقي للأسرة وجنوح الأحداث 109
1. القيم الأخلاقية ودورها في الوقاية من الجنوح 109
2. إنحراف أحد أفراد الأسرة 111

خلاصة 113

الفصل الرابع: الظروف المحيطة بالأسرة وإنحراف

مقدمة 115

أولا: الحي السكني وإنحراف الأحداث 116
1. الحي السكني كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية 117
2. ظروف الحي وإنحراف الأحداث 118
3. الاستقرار المجالي للأسرة وإنحراف الأحداث 121
4. إنحراف الأحداث بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية 123

ثانيا: الجيرة والقرابة وإنحراف الأحداث 125
1. علاقات الجيرة وإنحراف الأحداث 125
2. شبكة العلاقات القرابية وإنحراف الأحداث 131

خلاصة 136

خاتمة 137

قائمة المراجع 149

الملاحق 158

مقدمة عامة

برزت ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر كما في باقي الدول وفرضت نفسها بقوة، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للحد من تفاقم الظاهرة، إلا أن هذه الأخيرة مازالت تعرف ارتفاعا مستمرا، « فقد سجلت المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2012 مجموع 7869 حالة جنوح للأحداث »[1].

ولم يقتصر تطور ظاهرة إنحراف الأحداث على الجانب الكمي فيها، بل شمل الجانب الكيفي ايضا، فقد حلت علينا الألفية الجديدة بأشكال وأنماط جديدة من الإنحرافات والجرائم يقترفها أطفال في مقتبل العمر، كقتل الأصول والسرقة المنظمة، والمحاولات المتكررة للهجرة غير الشرعية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى التفنن في طرق وأساليب ارتكاب هذه الإنحرافات، كما تناقص سن المنحرفين وأصبح القصر يرتكبون مخالفات تفوق سنهم بكثير. كما ظهر ما يسمى بجنوح العصابات، التي وسواء كانت دائمة ومنظمة أو مؤقتة وعرضية، أو عبارة عن حشود غوغائية جمعتها الصدف، فإنها أصبحت تمثل خطرا كبيرا على نظام وتوازن المجتمع.

كما تزايدت نسبة جرائم الأحداث بالنسبة إلى اجمالي الجرائم المرتكبة، « فقد تم احصاء (500 906) شخصا متورطا في جرائم مختلفة سنة 2002 في فرنسا، منهم (400 180) قاصرا وهو ما يمثل نسبة (19.9%)، بينما لا تمثل نسبة هذه الفئة العمرية سوى (8.1%) من إجمالي السكان»[2]. أما في الجزائر فقد حذر تقريرا لقيادة الدرك الوطني من ارتفاع نسبة إنحرافات الأحداث « حيث أن (80%) من الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات كان أبطالها أطفال، حيث تم توقيف (1490) قاصرا خلال العشرة أشهر من سنة 2012 »[3].

وبالرغم كل ما يحاط به الأطفال والمراهقين من عناية من طرف الدولة، ورغم كل الجهود المبذولة من طرف مختلف مؤسسات الضبط الاجتماعي لا يزال جنوح الأحداث يعرف تصاعدا مستمرا كما ونوعا، فما هو دور الأسرة كأحد أهم مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي في الحد من تصاعد وتيرة الظاهرة؟

---

[1] : تقرير للمديرية العامة للأمن الوطني، منشور بمنتدى الامن الوطني: http://www.dgsn.dz/?3427

[2]: PETITCLERC J-M, Les nouvelles délinquances des jeunes, Paris, Dunod, 2ème édition, 2005, P27.

[3] : تقرير لقيادة الدرك الوطني، منشور بجريدة الشروق اليومي، العدد 3838 بتاريخ 18 نوفمبر 2012، مقال بعنوان: "الشارع ينتج 180 مجرما يوميا".

وبغية تحليل هذه الظاهرة برزت عدة نظريات فسرت السلوك المنحرف، وذلك حسب التوجه المعرفي للمفكرين، وسعيا منا لحصر البحث في المجال الذي توخيناه حتى لا نتوه في دهاليز الدراسات المرتكزة على الذات والتشريع، حاولنا التركيز على أهم النظريات التي اهتمت بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وطبيعة العلاقات السائدة في المجتمع، والعقائد والعادات، والاعراف والتقاليد.

ومن أبرز التوجهات النظرية في هذا المجال الاتجاه الثقافي الذي جسدته نظرية الصراع الثقافي لصاحبها سيلين (Thorsten Sellin)، التي استوحاها من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره وهو ما قاده إلى الاشارة إلى أهمية الصراعات الثقافية في نشوء الإنحراف والإجرام، حيث يرى أن السلوك الإجرامي بصفة عامة ناتج عن التصادم بين معايير السلوك المختلفة في نفس المجتمع. « ويمكن أن نقول أن أصحاب هذه النظرية يرون أن السبب الأبرز للجريمة هو ما يصيب المجتمع من تفكك نتيجة تعقد الحياة المعاصرة »[1]. اما كوهين (Albert Cohen) فانصب اهتمامه على إجرام الأحداث المنتمين إلى الطبقات الدنيا في المجتمع، وصاغ نظرية الثقافات الفرعية[2] التي أشار فيها إلى أن هناك صراعا ينشأ بين معايير السلوك الاجتماعي لدى الطبقة الدنيا وتلك المتبناة من أفراد الطبقة الوسطى، فالفرد من الطبقات الدنيا يجد نفسه في إطار نظم يديرها أفراد الطبقة الوسطى ويحكمون عليه وفقا لمعاييرهم، وهنا يصبح غير مؤهل اجتماعيا للتوافق مع قيمهم وأهدافهم.

ومن جانب آخر اهتم الوظيفيون بالسلوك الإنحرافي وتجسد ذلك من خلال نظرية اللامعيارية (Théorie de l'anomie) لدوركهايم (Emile Durkheim)، حيث أشار هذا الأخير الى أن أهم مقومات المجتمع تكمن في تماسك وتضامن افراده، « واستخدم مصطلح الانوميا الذي يشير حالة من اللامعيارية الأخلاقية التي تسود المجتمع عند افتقاره إلى مجموعة القواعد والمعايير التي توضح للناس كيف يتصرفون مع بعضهم البعض، فالمجتمع يصبح أنوميا إذا لم يعرف الأفراد متى يتخلون عن الصراع، من أجل اجل تحقيق النجاح»[3].

[1] : طارق السيد، الانحراف الاجتماعي، الاسباب والمعالجة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د.ط، 2008، ص116.

[2] : للمزيد حول هذه النظرية، أنظر: عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة، عمان ، ط.1، 2009.

[3] : نفس المرجع، ص165.

أما ميرتون (Robert Merton) الذي تأثر كثيرا بأفكار دوركهايم، « فوجه انتباهه إلى أنماط العلاقة بين الاهداف والقيم الثقافية من جهة، والوسائل أو المعايير الاجتماعية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف من جهة أخرى...وتمكن من تفسير انماط السلوك المنحرف في ضوء البناء الطبقي، حيث ذهب إلى أن الصور المختلفة للسلوك المنحرف، تنجم عن التفاوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة »[1].

ويتوقف تقيم سلوك الأفراد من حيث مطابقته للقانون أو مخالفته له، على حسب موقفهم من الهدف والسائل المؤدية إليه، وتشكل ردود أفعال الأفراد تجاه الأهداف وتجاه تلك الوسائل خمسة احتمالات هي: الامتثالية وتكون بقبول الأهداف والوسائل معا، الإبداع ويتم بقبول الأهداف ورفض الوسائل، الطقوسية وتتجلى برفض الأهداف وقبول الوسائل، الانطوائية وتتجسد برفض الأهداف والوسائل، وأخيرا التمرد الذي يتحقق برفض الأهداف والوسائل مع محاولة تغييرهما.

ومن جهة أخرى اهتم منظرو التفاعلية الرمزية بالدور الذي يشغله الفرد في المجتمع وأهمية العقوبة في صيرورة الإنحراف، ويعتبر بيكر (Howard Becker) من أهم رواد هذه التوجه، فقد صاغ هذا الأخير نظرية الوصم (Théorie d'étiquetage) « منتقدا فيها علماء الاجتماع الذين سبقوه في كونهم لم يشككو في صفة إنحرافي التي تطلق على السلوك المنحرف، بل كانوا ينظرون إليها كمعطى، ويوافقون مسبقا على قيم الجماعة التي أصدرت هذا الحكم...وذهب إلى أن الجماعات تخلق الإنحراف بواسطة صنع القواعد التي يمثل خرقها إنحرافا...وأن خرق معيارا معينا لا يعتبر إنحرافا، إلا بشرط اعتباره كذلك ورفضه بواسطة رد فعل اجتماعي»[2].

ومجمل القول هنا أن "بيكر" قد أوضح أن الإنحراف ليس صفة ذاتية تلاحظ لدى بعض الأفراد ولا تلاحظ لدى غيرهم فتميز فريقا عن آخر، ولكنه صفة ألصقها بعض الناس بالبعض الآخر، وذلك وفق المعايير التي يحملونها.

[1]: MAUGER.G, La sociologie de la délinquance juvénile, Paris, La découverte, 2009, PP 53-54.

[2] : عبد اللطيف عبد القوي مصلح، ظاهرة إنحراف الأحداث في المجتمع، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط.1، 2009، ص-ص 37-38.

وأخيرا لا يمكن إغفال جهود سذرلاند (E.H. Sutherland)، الذي ارتبط اسمه بنظرية الارتباط الفارقي وتسمى أيضا بنظرية المخالطة التفاضلية، وجوهرها « أن السلوك الاجرامي يجد أساسه في التعلم المباشر الذي يكتسبه الفرد من مخالطيه ... فإن لم يفلح في تعلمه كان اقدامه على الجريمة أمرا بعيد الاحتمال»[1].

بعد هذا العرض الموجز لبعض النظريات المفسرة الإنحراف التي اطلعنا عليها، نرى أنه من الواجب علينا تحديد الإطار النظري الذي ستسير دراستنا وفقه، وعلى ضوء أهمية موقع الأسرة في تنشئة الفرد وضبطه اجتماعيا، ولما كان الضبط الاجتماعي هو « توافق المسالك الفردية مع المنظومة العرفية السائدة »[2]، فإنا نرى أن الإطار المناسب لهذه الدراسة هو نظرية المعيارية التي صاغها دوركهايم وطورها بعده ميرتون.

إن دقة أي بحث ميداني كثيرا ما تتوقف على الضبط الدقيق لمفاهيمه الرئيسية، ودراستنا هاته مبنية على ثلاثة مفاهيم محورية تبدو شديدة الارتباط ببعضها البعض، ونعتقد أنها تشكل أساس هذه الدراسة، وهي الأسرة، الإنحراف، والأحداث.

إن الملاحظ لألفاظ الإنحراف والجنوح أو الجناح، لا يخفى عليه عموميتها وشموليتها، كما تعتبر مفاهيم نسبية، حيث تختلف الافعال التي تعتبر إنحرافا باختلاف الثقافات والأنظمة والتشريعات، ولذلك تعددت التعاريف التي تناولت هذه المفاهيم حسب التخصصات والميادين العلمية. والجنوح لغة هو ترجمة لكلمة (Délinquance) في اللغة الفرنسية، وقد ذكرت الكلمة في القرآن الكريم في عدة مواضع، حيث أشارت أحيانا إلى الاثم أو الذنب كقوله تعالى: ﴿ *لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ، وَاللهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ*﴾[3]، وأحيانا أخرى إلى الميل والإنحراف كقوله عز وجل: ﴿ *وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ، إِنَّهُ هُوَ السَمِيعُ العَلِيمُ*﴾[4].

[1] : طارق السيد، مرجع سبق ذكره، ص117.

[2] : خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيـــروت، ط.1، 1984، ص127.

[3] : الآية 29 من سورة الحج.

[4] : الآية 61 من سورة الأنفال.

وورد في قواميس علم الاجتماع أن الإنحراف هو « كل خرق لقواعد – سواء كانت قانونية أو غير قانونية– يؤدي إلى عقاب اجتماعي»[1]. أما دورتييه (Jean François Dortier) فقال أن« مفهوم الإنحراف يشير إلى كل سلوك يصطدم بالعرف الاجتماعي»[2].

أما من وجهة النظر النفسية فالإنحراف هو « سلوك غير اجتماعي أو ضار بالمجتمع، يقوم على أساس عدم التوافق أو الصراع النفسي بين الفرد ونفسه أو بين الفرد والجماعة، بشرط أن يكون هذا السلوك اللاجتماعي سمة واتجاها نفسيا تقوم عليه شخصية المنحرف»[3].

أما علماء الاجتماع فيفضلون قياس السلوك المنحرف وفق مقاييس معيارية يفرزها التفاعل بين الثقافة والمجتمع، وفي هذا الاطار يرى كل من كلاوارد (Richard Cloward) وأوهلين (Ohlin Lloyd) « أن السلوك المنحرف حالة لا يتسق فيها السلوك الاجتماعي مع المعايير الاجتماعية، وهذا يعني أن المعايير قد فقدت فعاليتها في أداء دورها في السيطرة على السلوك الاجتماعي»[4]. أما حسب كلينارد (Marshall Clinard) فإن الإنحراف « هو السلوك الذي يجلب السخط الاجتماعي من أفراد المجتمع، لتحديه العرف والتقاليد الاجتماعية»[5]. أما محمد سلامة غباري فيرى الإنحراف على أنه « انتهاك للتوقعات والمعايير الاجتماعية»[6]. أما هوارد بيكر فاعتبر الإنحراف « كمنتوج لاتفاق تتم بين الفرد والجماعة ، يعتبر على أساسها الفرد مخترقا لمعيار ما في نظر تلك الجماعة»[7].

---

[1] : DEUBEL.P et MONTOUSSE.M, Dictionnaire de sciences économiques et sociales, Paris, Bréal, P407.

[2] : جون فرانسوا دورتييه، معجم العلوم الانسانية، تر، جورج كتورة، كلمة/ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، أبو ظبي/ بيروت، ط.1، 2009، ص100.

[3] : طلعت لطفي وآخرون، علم اجتماع الجريمة والإنحراف، دار المسيرة، عمان، ط.1، 2010، ص119.

[4] : عدنان ياسين الدوري، سوسيولوجيا الإنحراف في المجتمع المأزوم، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2001، ص25.

[5] : دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة، احسام محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط.1، 1981، ص74.

[6] : محمد سلامة غباري، الإنحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط.1، 1984، ص15.

[7] : BECKER.H, Outsiders, traduit de l'Américain par: Briand.J-P et Champoulie. J-M, , Paris, Métailié, 1985, P33.

وقد انتقد التعريف الاجتماعي للإنحراف من عدة جوانب، فقد رأى البعض «أن المجتمع قد يمرض ويفسد وبالتالي يصبح السلوك الشاذ هو نفسه السلوك السوي العادي الذي يرتضيه المجتمع لنفسه، والمثال على ذلك المجتمع البريطاني الذي أصدر تشريعا أباح فيه ممارسة اللواط، على الرغم من أن المعايير الاجتماعية في مجتمعات أخرى تعتبر ذلك إنحرافا وشذوذا»[1]. ومن جهة أخرى فإنه ولما كانت المعايير الاجتماعية لا تحدد نمطا واضحا للسلوك المقبول، كان من الصعب تحديد ووضع تعريف دقيق للإنحراف.

أما قانونيا فقد عرف مكتب الشؤون الاجتماعية التابع لهيئة الامم المتحدة الحدث الجانح على أنه « شخص في حدود سن معينة يمثل أمام هيئة قضائية، أو أية سلطة أخرى مختصة، بسبب ارتكابه جريمة جنائية، ليتلقى رعاية من شأنها أن تيسر اعادة تكيفه الاجتماعي»[2].

وهكذا فإن القانون يحدد خطورة السلوك الجانح وفق شدته وسن مرتكبه، وهنا يمكن أن نشير إلى أن الفعل رغم خطورته لا يمكن أن يشكل دوما معيارا كافيا ودقيقا لهذا التصنيف، كما لا يمكن أن نقيس وفق هذا المعيار درجة تأصل الإجرام في طباع الحدث، فقد تستنفذ جريمة واحدة كالقتل مثلا كل الدوافع الجانحة عند الحدث، وهنا تعرف العقوبة أحيانا تناقضا في محتواها حين تسعى لإصلاح من هو صالح وتترك من يحتاج لذلك، فهناك الكثير ممن خرقوا القانون لكنهم ليسوا معرضين لخطر الإنحراف، وعلى العكس من ذلك فقد تدل بعض المخالفات الصغيرة للحدث على بداية حياة جانحة تسير نحو الترسخ والخطورة الاجرامية. كما أنه يمكن اعتبار الفعل المنحرف أكثر خطورة كلما صغرت سن مرتكبه، لأنه يعبر عن تأصل هذا الفعل في طباع الحدث.

أما فيما يخص مصطلح "الحدث" أو "سن الحداثة"، فلم يُعَرف الفقه الاسلامي الكلمة ولكنه عبر عنها بمصطلحات أخرى، فسن المسؤولية الجنائية في التشريعات الحديثة يقابله سن التكليف الشرعي في الفقه الاسلامي، حيث يعتبر سن الرشد كسن لبداية المسؤولية الجنائية، والأصل في ذلك هو الحديث الشريف القائل: ﴿ رفع القلم عن ثلاث﴾. « وقد ذهب

[1] : عبد اللطيف عبد القوي مصلح، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] : محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الاحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، 1992، ص61.

معظم الفقهاء إلى تحديد هذه السن ببلوغ الخامسة عشر، وحددها الإمام أبو حنيفة ببلوغ الثامنة عشر، وقال بعضهم لا حد للبلوغ بالسن، وذلك استنادا على الحديث الشريف السابق وهو قول الإمام مالك، في حين ذهب أصحابه إلى تحديد هذه السن ببلوغ السابعة عشر أو الثامنة عشر»[1].

وتُعرف الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المصادق عليها من طرف الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 461/92 المؤرخ في 19-12-1992 الحدث بأنه الشخص الذي لم يبلغ (18) سنة من عمره. أما علماء النفس والاجتماع فيرون أن الحدث هو « الصغير منذ ولادته وحتى يتم له النضج النفسي والاجتماعي، وتتكامل لديه عناصر الرشد»[2].

وحدد المشرع الجزائري سن الرشد الجزائي ب (18) سنة، « يكون بلوغ سن الرشد الجزائي في تمام الثامنة عشر»[3]، وهو يختلف عن سن الرشد المدني الذي حدد ب (19) سنة، « كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية ولم يحجر عليه، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية، وسن الرشد تسعة عشر كاملة»[4]. أما في مجال الحماية الوقائية فإن القصر « هم الذين لم يكملوا الواحد والعشرين عاما، وتكون صحتهم وأخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر، أو يكون وضع حياتهم أو سلوكهم مضرا بمستقبلهم، يمكن اخضاعهم لتدابير الحماية والمساعدة التربوية»[5].

وقد ارتبطت لفظة الجنوح بالأحداث إلى درجة أصبح معناها يعني المخالفات التي يرتكبها الصغار فقط ، وقد عرف سيريل بيرت (Cyril Burt) إنحراف الأحداث على أنه «حالة تتوافر في الحدث كلما أظهر ميولا مضادة للمجتمع لدرجة تجعله موضوعا لإجراء رسمي»[6].

---

[1] : عبد اللطيف عبد القوي مصلح، مرجع سبق ذكره، ص30، نقلا عن محمد سعيد بن سهو، جناح الأحداث ورعايتهم في دولة الخلافة.

[2] : طه أبو الخير، منير العصرة، انحراف الاحداث في التشريع العربي والمقارن، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط.1، 1961، ص28.

[3] : المادة 442 قانون الاجراءات الجزائية.

[4] : القانون المدني المعدل والمتمم المادة 40.

[5] : الأمر 72-03 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة، المادة الأولى.

[6] : نوار الطيب، جريمة القتل في المجتمع الجزائري، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2004، ص29.

أما حسب فريشات (Marcel Frechette) ولوبلان (Marc Le Blanc) فإنحراف الأحداث هو « سلوك مخالف للقانون يقوم به من يعتبره القانون قاصرا»[1].

ويجب علينا هنا تحديد الحد الفاصل بين الإنحراف والجنوح، الذي يكمن في كون أن بعض الإنحرافات ورغم أنها غالبا ما تعرض مرتكبيها لعدم الرضا والاستهجان الاجتماعي، فإنها قد لا تقع تحت طائلة العقوبات القانونية، في حين أن كل جنوح يعتبر إثما وذنبا ويعرض مرتكبه لمنظومة الجزاء القانوني. وبناءا على ذلك نستطيع القول أن كل جنوح يعتبر إنحرافا، والعكس غير صحيح، فالإنحراف كلمة أعم يندرج ضمنها الجنوح.

المتغير الثالث الذي يستوجب ضبطه هو "الأسرة"، فمن الجانب اللغوي أوضح اللغويون أن الأسرة تعني « الدرع الحصينة، وأسره يأسره أسرا وإسارة، بمعنى شده بالإسار، والإسار: ما شد به...وأسرة الرجل: عشيرته ورهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم»[2]. أما عالم الاجتماع الفرنسي "هنري موندراس" (Henri Mendras) فيرى « أنه ليس للأسرة معنى واضح في اللغة الفرنسية، حيث أنه وبينما يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص المرتبطين مع بعضهم البعض بروابط الدم، إلا أننا نعني به الأشخاص الذين يعيشون معا في منزل واحد»[3].

أما اصطلاحا فليس للأسرة تعريفا متفقا عليه، وهذا نظرا لتعدد أنماطها واختلاف ظروف الزمان والمكان ونمط القيم والثقافة السائدة في كل مجتمع. فمن التعاريف المشهورة للأسرة نجد تعريف كل من برغس (Ernest Burgess) ولوك (Harvey Locke)، اللذان يعتبران أن الأسرة هي « مجموعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج أو الدم أو التبني، ويعيشون في منزل واحد ويتفاعلون وفقا لأدوار اجتماعية محددة، ويخلقون ويحافظون على نمط ثقافي عام»[4]. أما ميردوك" (George Murdock) فيرى أن الأسرة هي « جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع»[5].

---

[1] : LOPEZ.G et TZITZIS.S, Dictionnaire des sciences criminelles, Paris, Dalloz, 2004, P233.

[2] : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1999، ص19.

[3] : MENDRAS H, Eléments de sociologie, Paris, Armand Colin, 1975, P155.

[4] : عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط.1، 1999، ص 35.

[5]: BOUDON.R, Dictionnaire du Sociologie, Paris, Larousse C.E.D.E.X, 2006. P97.

لقد تبين من خلال عرض تعاريف المفاهيم الأساسية للدراسة مدى صعوبة وتعقيد هذه المفاهيم، وعليه كان من الواجب علينا تحديد هذه المفاهيم تحديدا إجرائيا، ففيما يخص المفهوم الأول فإننا سنستخدم في هذه الدراسة لفظة "الإنحراف" بنفس معنى لفظة "الجنوح" أو "الجناح"، وهو الميل عن السواء والاعتدال إلى درجة تصل إلى معاقبة القانون للمنحرف، وبالتالي فإن الحدث المنحرف هو نفسه الحدث الجانح في هذه الدراسة، وهو كل فرد بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن المسؤولية الجنائية وارتكب فعلا يعاقب عليه القانون، وهكذا فإننا سنعتمد على التعريف القانوني الذي من شأنه أن يجنبنا الوقوع في حالات من اللبس والغموض.

أما فيما يخص مفهوم الحدث، فقد اتضح مما سبق أن تشريعات الدول تتفق جميعها على أن الحدث هو الصغير الذي لم يبلغ سنا معينا، لكنها اختلفت في تحديد طرفي هذا السن، كما لم تتفق أيضا في طريقة تقسيم هذه المرحلة العمرية، ولما كانت هذه الدراسة ستجرى في إحدى المدن الجزائرية، كان من البديهي أن تتبنى تعريف الحدث وفق ما نص عليه القانون الجزائري وهو كل فرد لم يتجاوز سن الثامنة عشر.

أما فيما يتعلق بمفهوم الأسرة، ورغم أن هذا المصطلح يختلف عن مصطلح "العائلة"، إلا أننا سنستخدم هذين المصطلحين في هذه الدراسة بنفس المعنى، ويشير هذين المفهومين إلى كل تجمع طبيعي بين أشخاص انتظمتهم روابط الدم، فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعتبر من أصغر الوحدات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني.

فالأسرة إذن هي من اهم الجماعات المرجعية في مجالات التنشئة والضبط الاجتماعي، وانطلاقا من هذه الأهمية فقد اهتمت العديد من الأبحاث بموضوع الأسرة وربطته بإنحراف الأحداث، وباعتبار أن الدراسات السابقة لأي موضوع بحث تمثل الزاد المعرفي للباحث، وهي مرحلة مهمة يجب على الباحث أن يطلع فيها عل قدر كافي من الدراسات التي عالجت موضوع دراسته، فقد اطلع الباحث على مجموعة من هذه الدراسات.

ولعل من أهم الدراسات الرائدة في هذا المجال دراسة سيريل بيرت (1961) التي كانت بعنوان الحدث الجانح[1]، والتي اجريت بلندن واستغرقت عشر سنوات وهدفت إلى الكشف عن العوامل المؤدية للجنوح، وتمت على عينتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة منطلقة من فرضية تقول بتعدد وتداخل هذه العوامل. واعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة بالبحث في ماضي وحاضر ومستقبل الحدث، وقسم عوامل الجنوح إلى عوامل صغرى وأخرى رئيسية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها:

- ✓ يعتبر عامل الفقر أكثر تأثيرا على أفراد العينة التجريبية من تأثيره على أفراد العينة الضابطة، وكان تأثيره على الذكور أكثر وضوحا من تأثيره على الاناث في كلتا العينتين.
- ✓ العلاقات الأسرية المتدهورة أكثر انتشارا في أوساط أسر المنحرفين مقارنة بغير المنحرفين، وتأثيرها على اناث المجموعة التجريبية أكبر من تأثيرها على ذكور نفس المجموعة، على عكس المجموعة الضابطة التي كان تأثير هذا النوع من العلاقات على الذكور أكبر من تأثيره على الاناث.
- ✓ تنتشر التربية الأسرية الناقصة بين أسر الجانحين بدرجة أكبر مقارنة بأسر غير الجانحين، وتأثير هذه التربية على الذكور أكبر من تأثيرها على الاناث في كلتا العينتين، وتأثيرها على اناث العينة التجريبية أكثر من تأثيرها على ذكور نفس العينة.

وأجرى كل من شيلدون جلوك (S.Glueck) وزوجته إليانور جلوك(E.GLUECK) دراسة حول كشف جنوح الأحداث[2]، بالولايات المتحدة الأمريكية تمت على عينتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة، قدر حجم كل منهما ب(500) حدثا من الذكور، ومن أهم ما خلصت إليها الدراسة هو انتشار الجريمة بشكل أكبر بين أسر الأحداث الجانحين، كما أن الانحلال الخلقي والادمان على المسكرات بين أوساط أسر الأحداث الجانحين ينتشر بنسبة أكبر(90.4%) مقارنة بأسر غير الجانحين (54%)، كما أشارت الدراسة إلى تميز أسر الجانحين بسيادة أسلوب القسوة في التنشئة الاجتماعية بشكل أكبر، حيث بلغت نسبة الوالدين

[1] : BURT.C, The young delinquent, London, Press, 1955.

[2]: GLUECK.S and GLUECK.E, Unraveling juvenile delinquency, London, Press, 1950.

التي تمارس هذا الأسلوب (30.5%)، في مقابل (10.3%) بالنسبة لغير الجانحين، كما بينت الدراسة أن التفكك الأسري ينتشر بشكل أكبر في أوساط أسر أفراد العينة التجريبية مقارنة بأسر أفراد العينة الضابطة.

أما مارك لوبلان (Marc Le Blanc) فقام سنة 1987 بدراسة أساليب الضبط الاجتماعي وأثره في جنوح الأحداث[1]، وأبرز دور الأسرة في هذه العملية، وأوضح من خلال نتائج دراسته مدى أهمية عامل الضبط الاجتماعي في تجنيب الحدث الدخول إلى عالم الإنحراف، لأن الأحداث الذين يعانون من نقص في اليات الضبط الاجتماعي غير مؤهلين للاندماج في المجتمع وعقد علاقات صحيحة.

ومن أهم الدراسات العربية التي أجريت حول موضوع الأسرة وإنحراف الأحداث، نذكر دراسة الياسين (1975) حول أثر التفكك العائلي على جنوح الأحداث[2]، التي أجريت في العراق، وهدفت إلى معرفة أثر مختلف أنواع التفكك العائلي على الأحداث الجانحين، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الأحداث الجانحين وعينة الأحداث غير الجانحين، فيما يخص تعاطي الآباء للمسكرات، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عيني البحث فيما يتعلق بانتشار النزاع بين الوالدين، كما أكدت على وجود علاقة طردية بين حالات فقدان أحد الوالدين أو كليهما وبين حالات الجنوح.

أما دراسة الغزوي (1992) حول الأسرة الأردنية وجنوح الأحداث[3]، والتي أجريت في مدينة "أربد" فقد هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الأسرة وجنوح الأحداث، وذلك بالبحث في مدى اختلاف كل من: اهتمام الأسر برعاية أبنائها؛ العلاقات التي تربط بين أفراد هذه الأسر؛ شعور الأبناء بالاغتراب عن أسرهم، وذلك باختلاف كل من مكان الإقامة؛ مهنة رب

[1] : LE BLANC .M, La conduite délinquante des adolescents et son explication, Presses de l'université de Montréal, 1994

[2] : جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، عالم المعرفة، بيروت، ط.1، 1981.

[3] : فهمي الغزوي، الأسرة الأردنية وجنوح الأحداث، بحث مقدم إلى مؤتمر حول جنوح الأحداث انعقد بعمان بتاريخ 18،19-11-1992، ذكر في المرجع التالي: محمد سند العكايلة، اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ط.1، 2006 ، ص-ص255-256

الأسرة؛ المستوى التعليمي للوالدين؛ والدخل الشهري للأسرة، ومن أهم ما توصل إليه الباحث أن غالبية الأحداث الجانحين ينحدرون من أسر فقيرة ذات دخل متدني، كما أن معظمهم كانوا يشعرون بعدم اهتمام أسرهم بهم، وكانت العلاقات السائدة في أسرهم علاقات سلبية.

ومن جانب آخر سعت دراسة الحناكي (2005) حول واقع لأسر الأحداث العائدين للإنحراف[1]، إلى إلقاء الضوء على الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين للإنحراف في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال متغيرات التماسك، التفاعل الاجتماعي وأساليب الرعاية داخل الأسرة وكان أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج، ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة الذي بلغ سبعة أفراد في الأسرة الواحدة، وضعف مستوى التماسك الأسري لدى أسر أحداث مجتمع الدراسة وافتقارها للعلاقات الأسرية المتينة، وفقدان الأحداث المبحوثين للرعاية الأسرية اللازمة، وانخفاض مستوى اتصال الأسرة بابنها بعد ايداعه دار الملاحظة.
وفيما يخص الدراسات المحلية فقد أجريت في المجتمع الجزائري العديد من الدراسات في هذا المجال، كدراسة على مانع (1981) حول عوامل جنوح الأحداث في الجزائر[2]، والتي أجريت في ولايتي "قسنطينة"، "سطيف"، وهدفت إلى رصد تطور ظاهرة جنوح الأحداث، تبعا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي افرزتها السياسة التنموية للجزائر، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في مجال الأسرة، وجود نسبة معتبرة من الأحداث المنحرفين الذين ينتمون إلى عائلات فقيرة(41%)، في مقابل (10%) من غير المنحرفين، وأغلب الأحداث المنحرفين تسكن أسرهم في بيوت لا تتوفر على أدنى متطلبات الحياة، وأكثر من نصف الأحداث المنحرفين (58.3%) ينتمون إلى عائلات تتكون من سبعة أطفال فأكثر.

[1] : علي بن سليمان بن ابراهيم الحناكي، الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الإنحراف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، د.ط، 2006.

[2] : على مانع، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 1997.

وقد أكدت دراسة بقادة (1989) حول جنوح الأحداث وعلاقته بالوسط الأسري[1]، التي أقيمت في ولايتي "الجزائر" و"بومرداس"، ما توصلت إليه الدراسة السابقة، حيث أشارت الباحثة إلى وجود علاقة قوية بين المستوى الاقتصادي لأسر الجانحين وإنحراف أبنائهم، حيث أن معظم أباء الجانحين يمتهنون أعمالا بسيطة ويعانون من انخفاض الدخل، كما أن غالبية أسر الأحداث الجانحين تقطن في مساكن غير لائقة. كما أشارت الباحثة إلى انتشار التفكك الأسري بين أسر الجانحين، وهو ما عبر عن تفشي ظاهرة الطلاق بين والدي أفراد عينة البحث، ووفاة أو هجر أحد الوالدين، كما أكدت الباحثة على أن معظم أفراد عينة البحث ينحدرون من اسرفيها أفراد ذوو سوابق عدلية.

أما دراسة زرارقة فيروز[2] الموسومة بعنوان "الاسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق" فانطلقت من التساؤل الرئيسي التالي: هل توجد علاقة بين الأسرة والسلوك الانحرافي للحدث المراهق؟ وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها أسر الأحداث والتي قد تكون سببا في إنحرافهم، مستخدمة في ذلك أسلوب المقارنة بين عينتين الأولى تجريبية وضمت 64 حدثا وهو العدد الاجمالي للأحداث الموجودين على مستوى مركز إعادة التربية لولاية سطيف، وعينة ضابطة ضمت 110 تلميذا من ثانويتين من نفس الولاية. وقد أثبتت الدراسة قوة تأثير العامل الاجتماعي التربوي والاقتصادي للأسرة على إنحراف الأبناء.

وعموما فإن أول ما نلاحظه عند استعراضنا للدراسات السالفة الذكر، هو اعتمادها على الاحصائيات الرسمية التي توفرها الجهات المختصة كالشرطة والمحاكم ومؤسسات الرعاية، رغم أن كل الدلائل تشير إلى أن هذه السلطات وخصوصا في دول العالم النامي تتفادى الكشف عن الظواهر التي تعتبرها سلبية، وتتستر عليها قدر الامكان. كما اعتمدت أغلب الدراسات على اسلوب المقارنة، بين الأحداث المنحرفين كعينة تجريبية، وغير المنحرفين من الأحداث كعينة ضابطة، وما تجدر الاشارة إليه هنا هو أنه ولكي تكون المقارنة صائبة يجب

[1] : زينب حميدة بقادة، جنوح الأحداث وعلاقته بالوسط الأسري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، 1989.

[2] : فيروز زرارقة، الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة 2004-2005.

أن تكون درجة تمثيل كل عينة لمجتمع البحث الذي أخذت منه متقاربة على الأقل، والأمر ليس كذلك في هذه الدراسات، فدرجة تمثيل العينة التجريبية لمجتمع البحث المسحوبة منه يفوق بكثير نظيرتها في العينة الضابطة. ومن جهة أخرى يجب التأكد من أن أفراد العينة الضابطة غير منحرفين فعلا.

ورغم ذلك لا يمكن إنكار مواطن القوة والعمق والشمول التي احتوت عليها الدراسات السالفة الذكر وهو ما أرقاها إلى مصاف الأبحاث العلمية، وقد حققت بذلك جل أغراضها العلمية، وما تخللها من هفوات لا يكاد يخلو منه أي بحث علمي، وذلك لأسباب مختلفة قد ترجع إلى نقص في تكوين الباحث، أو لقلة الإمكانيات المادية وضيق الوقت المتاح للباحث خصوصا في الدراسات الأكاديمية المربوطة كثيرا بهذا العامل، دون أن ننسى أن دراسة السلوك البشري ينطوي على الكثير من الصعوبة والتعقيد.

وكخلاصة لأهم النتائج التي اتفقت عليها معظم الدراسات يمكن أن نقول ان معظم الأحداث المنحرفين ينحدرون من أسر ذات مستوى اقتصادي متدني وينشؤون وفق أساليب تربوية خاطئة، كما أن معظم أسر الأحداث المنحرفين تعاني من تدني المستوى التعليمي لأفرادها.

وهكذا فقد ساهمت هذه الدراسات في إغناء الرصيد المعرفي لدراستنا، خصوصا الدراسات التي أجريت في المجتمع الجزائري الذي عرف خلال العقود الثلاثة الأخيرة جملة من التغيرات السريعة والمفاجئة أدت إلى احتدام الصراع بين كل ما هو تقليدي وكل ما هو عصري وبرزت ظواهر الصراع بين الاجيال وطغيان الفردانية. ومع انتشار التعليم ووفرة وتطور وسائل الاعلام والاتصال، زادت حدة عملية التثاقف الحضاري وبالأخص في أوساط الشباب، كما تزامن هذا التطور التكنولوجي مع العشرية السوداء التي خلفت أعباءا ثقيلة على الدولة والمجتمع. وقد كان لهذه التغيرات المتلاحقة الاثر العميق في تفكيك الرابطة الاجتماعية خصوصا في المجتمع الحضري الشديد التعقيد وتخلخلت بفعلها وظائف مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتداخلت مهامها، ولا شك أن احد أهم وظائف هذه المؤسسات، هو اعداد النشء وتهيئته بيولوجيا ونفسيا واجتماعيا، بغية ابعاده عن السلوك الذي يعتبر منحرفا.

وتتعدد المؤسسات والبيئات الاجتماعية المسؤولة عن هذا الاعداد، فمنها ما هو عرضي كالمدرسة، ومنها ما هو اختياري كجماعة الرفاق، ومكان العمل، ومنها ما هو مفروض ودائم وهو ما تمثله الأسرة التي تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية المساهمة في صقل وتكوين شخصية الطفل والمراهق، فهي أول وسط اجتماعي تتفتح فيه وعليه عيني الطفل، ومن ثم تتكون على أساسه شخصيته ومواقه، فغالبا ما يكون الفرد سويا إذا كانت أسرته سوية، كما قد لا يكون سويا إذا لم تكن أسرته كذلك، كما لا يمكن لأي مؤسسة اجتماعية أن تقوم بوظيفتها في نطاق الرعاية، إلا عن طريق التعاون والتكامل مع الأسرة.

ورغم تتعدد الوسائط المساهمة في إنحراف الصغار، إلا أننا ارتأينا أن نركز في هذه الدراسة على الأسرة لارتباطها المباشر بمرحلة الطفولة والمراهقة، وباعتبارها أول وأهم مجتمع يتفاعل معه الفرد، كما أن الإنحراف ليس حدثا فجائيا، وعلى ذلك يستحسن ملاحظته في الوضعية التي ينشأ ويترعرع فيها، والأسرة كمؤسسة اجتماعية كفيلة بأن توفر للباحث إمكانية هذه الملاحظة.

إن السلوك المنحرف عند علماء الاجتماع لا يعتبر ظاهرة فردية، يخترق الفاعل فيها القوانين الرسمية والعادات والأعراف السائدة بقدر ما هو تعبير عن تفكك النظم الاجتماعية التي تعمل على اندماج الفرد، ويأتي على رأس هذه النظم البناء الأسري الذي يتوقف استواءه من عدمه على عدة عوامل، كبنانه المادي والروحي، ومجموع القيم السائدة فيه، وطبيعة العلاقات بين افراده، والسلوك التربوي المستوى القيمي والخلقي السائد فيه.

هكذا وبعيدا عن المؤثرات الخارجية، وإيمانا منا بأهمية الأسرة في عمليات التنشئة والضبط الاجتماعي، وبناءا على ما سبق فإن هذه الدراسة، سوف تعالج موضوعا نعتقد أنه غاية في الأهمية، ويتعلق بالعوامل المؤثرة في عملية تقويم الأسرة لسلوك الأبناء وسنتطرق هنا إلى الأساليب التربوية السائدة في الاسرة، والظروف الخارجية المحيطة بالسكن وللأسرة، ويمكن أن نطرح هذه القضية وفق التساؤل التالي: ما مدى علاقة ظروف البيئة الأسرية بإنحراف الأبناء؟

وانطلاقا من إشكالية الدراسة، فإننا نصوغ الفرضيتين التاليتين للتجريب:

1. تساهم عدة ظروف داخلية للأسرة في إنحراف الأبناء، كحجمها والأساليب التربوية التي تنتهجها، وبنائها الأخلاقي ومستواها الاقتصادي.
2. توجد عوامل أسرية خارجية تساهم في دفع الأحداث إلى الإنحراف، كظروف الحي السكني، مدى التواصل مع الاقارب، وعلاقات الجيرة.

ورغم تعدد وكثرة الدراسات التي تناولت موضوع إنحراف الأحداث كمشكلة اجتماعية، إلا أن دراستنا هذه جاءت لتؤكد على اهمية وقيمة العوامل الأسرية في ذلك، وتكمن أهمية مثل هذه الدراسات، في كونها تتناول طاقات بشرية تمثل النسبة الأكبر في المجتمع، وهي الأشد تأثرا بالتغيرات المرحلية التي يعيشها المجتمع الجزائري، وبما أن الأحداث هم عماد المستقبل فان لجنوحهم ضررا على أنفسهم وعلى مجتمعهم، فالخسائر الناجمة عن الظاهرة تتمثل في ضحايا الجرائم من جهة، وفي تعطيل طاقات بشرية هائلة عن الإنتاج من جهة أخرى، وهكذا يصبح الأحداث قوى عاملة معطلة يعيشون عالة على ذويهم وعلى المجتمع، لأنه عندما يوصف الحدث بأنه منحرف فإنه في الغالب وخصوصا في المجتمعات العربية سيصبح وأسرته منبوذين، وهو ما قد يدفع الحدث إلى العزلة والانطواء وبالتالي إلى شخصية سيكوباتية. وبالتالي فإن هذه الدراسة تبدو في غاية الأهمية لإبرازها لدور الأسرة كمؤسسة اجتماعية، يعتبر صلاحها هو بداية الصلاح للبناء الاجتماعي ككل.

منهجية للدراسة

المجال المكاني والزمني للدراسة:

تم اجراء هذه الدراسة في مناطق مختلفة من ولاية غليزان، وتم اختيار هذه المنطقة لسببين، أولهما قرب هذه المنطقة من مقر سكن الباحث، و وثانيهما ندرة الدراسات التي تناولت إنحراف الأحداث في هذه المنطقة التي تعتبر منطقة فلاحية بامتياز حيث تمتص الفلاحة والزراعة ما يقارب ثلث اليد العاملة المتواجدة بالمنطقة. وتتربع الولاية على مساحة تقدر ب 4851.21 كم^2 يعيش فيها حسب التعداد السكاني (2008) 478 741 نسمة، يقطن أكثر من 400 ألف منهم بالمناطق الحضرية، ويبلغ عدد الأطفال الأقل من 16 سنة 739 223 طفل. وتقع الولاية على الطريق الوطني رقم 04 الرابط بين الجزائر العاصمة ووهران، حيث تبعد عن الأول ب 290 كم، وعن الثانية ب 140 كم. وتضم الولاية 13 دائرة و38 بلدية.

أما فيما يخص مدة الدراسة فقد استغرقت سنة كاملة، حيث امتدت من شهر نوفمبر سنة 2012 إلى غاية شهر نوفمبر سنة 2013، وتمت على عدة مراحل:[1]

1. استعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، وذلك من خلال بالاطلاع على مجموعة من الكتب والمجلات التي اهتمت بجنوح الأحداث، ومراجعة ما توفر لدينا من دراسات سابقة، وكذا ما تمكنا من جمعه من تقارير ومواثيق واحصائيات التي تناولت الظاهرة، ودامت هذه المرحلة ثمانية أشهر كاملة (من نوفمبر 2012، إلى جوان 2013).
2. دراسة استطلاعية حول الظاهرة، تمت من خلال الاتصال ببعض المتكلفين بالأحداث على مستوى كل من: مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح، محكمة الأحداث والمديرية الولائية للأمن الوطني، وكذا اجراء بعض المقابلات مع بعض أوليـــــاء الأحداث

[1] : هذه المراحل ليست متعاقبة، ولكنها متداخلة فيما بينها، وعلى ذلك فمجموع المدة التي استغرقتها، لا يمثل مدة الدراســة المذكور.

المنحرفين، الذين صادفناهم أثناء اتصالنا بمسؤولي القطاعات السابقة الذكر، ودامت هذه المرحلة ثلاثة أشهر (من مارس2013 إلى جوان 2013) .

3. اجراء مقابلات البحث، ومراجعة وتحليل معطياتها ثم تنظيمها، ومن ثم بلورة وتنظيم الدراسة واعدادها على شكل مذكرة، ودامت هذه المرحلة خمسة أشهر (من جوان 2013 إلى نوفمبر 2013).

عينة البحث وكيفية اختيارها:

تمثل المجال البشري لهذه الدراسة في أسر الجانحين الأحداث، واختيارنا للأسر عوض الجانحين أنفسهم أملاه سببين رئيسين هما:

1. إن الأحداث المودعين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، غالبا ما يعتبرون أن أي بحث يجرى معهم هو استمرار للممارسات التي تعرضوا لها منذ القبض عليهم، وبالتالي فإنهم قد يلجؤون إلى أتخاذ مواقف تتسم بالحذر والتكتم الشديد، وقد يدلوا بمعلومات مضللة، كما أن الفرد الجانح غالبا ما يلجأ إلى تبرير جنوحه بإلقاء اللوم على غيره من أفراد ومؤسسات.
2. بما أن التقنية الأساسية التي لدراستنا كانت المقابلة، فإنه كان من الأحسن اللجوء إلى أسر الجانحين، لأننا نعتقد أن إجراء مقابلة مع ولي أمر الجانح يفيد الدراسة أكثر من مقابلة الفرد الجانح نفسه، لأن فيها اطلاع مباشر على ظروف الأسرة والحي السكني الذي تتواجد فيه.

وتكونت عينة البحث من (20) ولي مسؤول عن حدث منحرف، وهو ما قادنا إلى الكشف عن الظروف التي تعيش فيها (20) أسرة، وقد توقفنا عند هذا العدد لثلاثة أسباب هي:

1. اعتقادنا أنه حجم كافي للدراسات التي تستعمل تقنية المقابلة نظرا لطول مدة اجرائها وتكلفتها المادية.
2. صعوبة التعرف على المبحوثين، حيث جمعنا حالات الدراسة باللجوء إلى بعض المحامين وكذا بمساعدة بعض المخبرين.
3. تشبعنا بالمصادر، حيث شعرنا أننا نحصل على معلومات متكررة بعد اجرائنا للعدد المذكور من المقابلات (20 مقابلة).

أما عن كيفية اختيار هؤلاء الأفراد لمساءلتهم حول الظاهرة المدروسة، فقد لجئنا إلى تشكيل عينة متنوعة حسب بعض الخصائص أو المتغيرات الرئيسية التي رأينا أنها تخدم الدراسة، وقد تمثلت هذه الخصائص فيما يلي:[1]

1. نوع المخالفة المرتكبة، حيث حرصنا على تنوع الجنح المرتكبة من طرف الأحداث من جهة، وعلى ألا تكون جنحا بسيطة وتافهة من جهة أخرى وذلك لاعتقادنا بتفاهة بعض المخالفات المسجلة من طرف الجهات الرسمية، والتي قد لا يعتبر مرتكبها منحرفا إلا من الجانب القانوني.

2. سن الحدث، حيث حرصنا أن يشمل سن الأحداث المدروسة أسرهم، كل المرحلة العمرية الممتدة من (10) إلى (18) سنة.

المناهج المستخدمة:

المناهج هي « تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها بغية الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر التي تثير اهتمام الباحثين»[2]. وفي دراستنا هذه اعتمدنا على عدة مناهج مستعملة في حقل الدراسات الاجتماعية، لكن المنهج الذي طغى على هذه الدراسة حيث اعتمدنا عليه بشكل أساسي هو المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات الكيفية لأنه « يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها والقاء الضوء على مختلف جوانبها وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بظواهر الحياة والعمليات الاجتماعية الاساسية والتصرفـــات الانسانية»[3]. وعليه فقد استخدامنا هذا المنهج بغية وصف

1: للاطلاع أكثر حول الموضوع: أنظر جدول معطيات المقابلات الميدانية (رقم 20) ضمن الملاحق.

[2]: محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي "القواعد والمراحل والتطبيقات"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط.1، 1999، ص35.

[3] : محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، 1998، ص93.

أساليب التنشئة الاجتماعية وطرق العيش المتبعة من طرف أسر الأحداث الجانحين، وكذا علاقات الجوار والقرابة وظروف الحي السكني لتلك الأسر.

كما اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يسمح بتفحص الوثائق، وتتبع تطور الظاهرة، وذلك بجمع بعض الوثائق والإحصائيات المتعلقة بها، وتقييمها ونقدها نقدا خارجيا لإثبات دقتها وأصالتها، ونقدا داخليا من خلال اثبات مصداقيتها والتحقق من المعاني التي تحتوي عليها، وكشف ما خفي منها.

ومن جانب آخر فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة وسائل وتقنيات كالبيانات الاحصائية والتشريعات القانونية، حيث يعتبر الإحصاء الجنائي من أهم المصادر التي يستخدمها الباحثون في دراسة ظاهرة الجريمة والإنحراف. وفيما يخص التقنيات المستعملة في هذه الدراسة، فتمثلت في شبكة الملاحظة، ودليل أو بالأحرى إطار المقابلة.

وبما أن هدف هذه الدراسة كان التعرف على الظروف المعيشية لأسر الأحداث الجانحين، وعلى المعاني التي تمنحها لهذه الظروف، كان من الأنسب أن تكون التقنية الاساسية للدراسة هي المقابلة من النوع النصف موجه، والتي تتم بصياغة أربعة أسئلة محورية تمحورت حول تصور المبحوث لمؤسسة الأسرة، رأيه في ظاهرة إنحراف الأحداث، الظروف الداخلية للأسرة، وأخيرا الظروف والعلاقات الخارجية للأسرة، هذا إضافة إلى البيانات العامة لولي وأسرة الحدث. أما فيما يتعلق بالمخالفة المرتكبة وملابساتها والبيانات المتعلقة بالحدث، ففضلنا الحصول عليها من طرف المصالح المختصة، وذلك حتى نجنب المبحوث أي حرج من جراء الحديث عنها.

وقد تم تصميم هذه الأداة وفق الخطوات التالية:

1. اعداد بعض الأسئلة في صيغتها الأولية، بالاعتماد على قراءاتنا النظرية لأدبيات الموضوع، وتصورنا العام له، وكذا على بعض اقتراحات الزملاء.
2. عرضها على الاستاذ المشرف، ومن ثم تعديلها حسب ما تفضل به من نصائح.

3. تطبيق المقابلة على أربعة مبحوثين، بغرض التجريب والتأكد من مدى التطبيق الميداني، ومن ثم تعديلها ثم عرضها مرة أخرى على الأستاذ المشرف، الذي وافق عليه في صورتها النهائية، بعد مناقشتنا لها وادخال بعض التعديلات الطفيفة عليها.

وقد تم اجراء المقابلات مع المبحوثين في أماكن مختلفة، كانت في الغالب في منزل المبحوث، وقد استغرقت المقابلة الواحدة مع المبحوث مدة زمنية تتراوح بين ساعة وساعة ونصف. أما عن كيفية أخذ المعطيات من المبحوثين فبعد رفضهم للتسجيل المرئي والصوتي للمقابلات اكتفينا بتسجيلها كتابيا[1].

كما استعملنا أيضا تقنية الملاحظة المباشرة التي التقنية الاساسية أثناء الدراسة الاستطلاعية واستمرت حتى نهاية الدراسة بأكملها، وقد مكنتنا هذه الاداة من رصد أهم ردود الأفعال أثناء جلسات المحاكمة، والاطلاع على الظروف والأجواء السائدة في الأحياء التي وجدنا فيها أكثر نسبة من الجنوح. كما استعملنا هذه الأداة أيضا أثناء اجرائنا لمقابلات البحث التي تمت في المقر السكني للمبحوث.

وإذا كانت التقنيتين السابقتين تعتبران من التقنيات المباشرة باعتبار انتاجها لمعطيات أولية، فقد لجأنا أيضا إلى استعمال التقنيات غير المباشرة المنتجة للمعطيات الثانوية[2] التي تمثلت في تحليل الإحصائيات المحصل عليها، وهي تقنية تبدو شديدة الارتباط بمثل هذه الأبحاث ذات الطابع الجنائي.

[1] : للاطلاع على مدة المقابلات ومكان اجرائها، أنظر الجدول رقم (21) ضمن الملاحق.

[2] : موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الانسانية، تر، بوزيد صحراوي وأخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط.2، 2006، ص184.

الفصل الأول

الأسرة وإنحراف الأحداث

مقدمة

تعتبر الأسرة اللبنة الأولى في بناء المجتمع، كما كانت من أولى المؤسسات الاجتماعية التي نظمت حياة الأفراد والمجتمعات، فهي بذلك تلعب دورا بارزا في الوقاية من الإنحراف، وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى هذا البناء الاجتماعي باعتباره ظاهرة اجتماعية أولا، ثم سنتناول أهم التغيرات التي عرفها في المجتمع الجزائري.

وكما تتنوع مظاهر الإنحراف، فإنه يصنف في أشكال متباينة، وذلك حسب اراء وتوجهات المفكرين من جهة وحسب اختلاف معايير التصنيف من جهة أخرى، وعليه سنحاول في الجزء الثاني من هذا الفصل تناول أهم تصنيفات المفكرين للإنحراف.

وسنختتم هذا الفصل بالتطرق العوامل والوسائط المؤثرة في الإنحراف التي تتعدد وتتداخل فيما بينها، حيث قسمناها إلى ثلاثة أقسام، عوامل ذاتية أو فردية، وسائط اجتماعية، ومؤثرات خارجية.

أولا: الأسرة ومظاهر التغير فيها

1. الأسرة كظاهرة اجتماعية:

أ. تطور الدراسات التي اهتمت بالأسرة:

تطورت الدراسات العلمية التي تناولت الأسرة وتدرجت من العمومية إلى الخصوصية، فتميزت الدراسات الأولى للأسرة بسيادة التأملات الفلسفية والفكر العاطفي وكتابات الأدباء، بداية من كونفوشيوس، وصولا إلى شكسبير وبلزاك مرورا بأرسطو وأفلاطون، ثم جاءت مرحلة صبغت بأفكار التطوريين بزعامة لويس هنري مورجان، وانصب الاهتمام فيها بدراسة الأشكال البدائية للأسرة وتطوها التاريخي في حضارات مختلفة.

ومع مطلع القرن الماضي، جاءت مرحلة تميزت بتطبيق المناهج العلمية في دراسة الأسرة مركزة على مشاكلها وعلاقاتها الداخلية، « حيث ظهرت مشكلات لا يقل تأثيرها المزعج عن الفقر والمعيشة الصعبة، كالتفكك الاجتماعي وسيادة النزعة الفردية وتزايد معدلات الطلاق والاجرام...فبرزت في هذا المجال أعمال برجس (Ernest Burgess) الذي جعل دراسة موضوع الأسرة فرعا هاما من فروع علم الاجتماع»[1].

وأخيرا تزايد الاهتمام بالدراسات الكمية للأسرة، حيث لم تقتصر الدراسات خلالها على الأسرة ككيان منفصل، بل سعت إلى فهم هذا النظام الاجتماعي في اطار تفاعله مع باقي مؤسسات المجتمع. وفي هذا المجال برزت جهود عدة مفكرين ساهموا في دراسة موضوع الأسرة كديشو (Jean-Hugues Déchaux) الذي اهتم بدراسة العلاقات القرابية وتطورها، وتطور الفردانية في الأسرة، وديسينقلي (François de Singly) الذي اهتم بوضعية الأسرة ودورها في المجتمع الحديث[2].

---

[1] : أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط.1، 2004، ص ص 27-28.

[2] : للمزيد حول أهم الكتابات حول الأسرة انظر مثلا:

- DECHAUX.J-H, Sociologie de la famille, Paris, La découverte 2009.
- SEGALEN.M, Sociologie de la famille, Paris, Armand Colin, 2000.
- KAUFMANN, J-C, *Sociologie du couple*, Paris, P.U.F, 1993.
- DE SINGLY.F, Sociologie de la famille contemporaine, Paris, Armand Colin, 2005.

ب. أهم المداخل النظرية التي تناولت موضوع الأسرة:[1]

برزت عدة مداخل سوسيولوجية في دراسة الأسرة، اتفقت في كونها إطارات نظرية لدراسة هذا البناء الاجتماعي وتباينت في طريقة تناولها للموضوع، كالمدخل البنائي الوظيفي الذي ركز على الأجزاء التي يتكون منها النسق الأسري ورأى أن الأسرة تؤدي وظائف تساهم في احتياجات المجتمع الأساسية وتساعد علي إدامة النظام الاجتماعي، ومن أهم رواد هذا المدخل تالكوت بارسونز (Parsons.T)، ووليام جود (Good.W).

أما منظرو التفاعلية الرمزية فوصفوا الأسرة بأنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة، ودعوا إلى استقصاء الأفعال المحسوسة للأشخاص مع التركيز على أهمية معانيها، لأن التفاعل بين الأفراد يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها، مستخدمين في ذلك مجموعة من المفاهيم منها أهمها التفاعل، الفعل الاجتماعي، الدور، المركز، الذات الاجتماعية، الجماعة المرجعية، تقلد ولعب الأدوار....الخ. **ومن أبرز رواد هذا المدخل هربرت بلومر** (Blumer.H) **وجورج هربرت ميد** (Mead.G.H).

واهتم التنمويون بدراسة نسق الأسرة عبر تطورها الزمني طوال فترة تواجدها، مستخدمين في تحليلاتهم أداة تصورية أساسية تعرف ب "دورة حياة الأسرة"، وتعتبر دراسة إيفيلين دوفال (Duvall.E) أشهر دراسة في هذا المجال، حيث حاولت هذه الأخيرة توضيح مفهوم المهمة والواجب من خلال دورة حياة الأسرة والتي حددتها بثماني مراحل.

ج. أنماط الأسرة:

الأسرة عنصر ثابت في جميع المجتمعات البشرية، لكن أشكالها تختلف باختلاف الزمان والمكان، وتوجد عدة أسس ومعايير تصنف وفقها الأسرة، فحسب طبيعة أفرادها تتفرع الأسر إلى نوعين هما: الأسرة الزواجية أو النواة، وتتكون من الزوج، الزوجة، وأبنائهما، والأسرة المعقدة التي تتخذ شكلين مختلفين هما: الأسرة المركبة التي تقوم على أسس الزواج التعددي والإخوة الغير أشقاء والتبني، والأسرة الممتدة التي تتكون من أسرتين زواجيتين فأكثر.

[1] : اعتمدت في هذا العنصر على المرجع التالي: سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية، بيروت دس د.ط، ص ص 117-132.

أما من حيث السلطة فتنقسم الأسرة إلى ثلاثة أنماط وهي: أسرة خاضعة لسلطة الأب، أسرة خاضعة لسلطة الأم، أسرة ذات سلطة مشتركة، وهي الأسرة القائمة على أساس التسيير الجماعي والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات.

أما من حيث الانتساب الشخصي فهناك أسرة التوجيه وتتمثل في الأسرة التي يولد فيها الفرد، وأسرة الإنجاب التي تتمثل في الأسرة التي ينشئها الفرد عن طريق الزواج والإنجاب.

وحسب معطيات الدراسة، يسيطر على أسر أفراد عينة البحث النوع الممتد منها، أما من جانب نظام السلطة فأغلب الأسر كانت تسير وفق سلطة مشتركة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): توزيع أسر أفراد عينة البحث حسب نوعها ونمط السلطة السائدة فيها

نوع الأسرة			نمط السلطة		
نووية	معقدة		سلطة الأب	سلطة الأم	سلطة مشتركة
	مركبة	ممتدة			
06	02	12	02	04	14
20			20		

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

د. وظائف الأسرة:

تؤدي الأسرة وظائف عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ حفظ النوع البشري، وهي إحدى أهم وظائف ومهام الأسرة، وهي الغرض الأسمى من فرض نظام الزواج.
- ✓ الوظيفة الجنسية، وهو اتصال جنسي مشروع، يستلزم تصديق المجتمع وقبوله.
- ✓ التنشئة الاجتماعية، حيث تقوم الأسرة بدور هام في تكوين شخصية الفرد وإكسابه عادات واتجاهات ومعتقدات المجتمع الذي هو عضو فيه.
- ✓ الوظيفة العاطفية، وتتجلى في التفاعل العميق بين أفراد الأسرة.
- ✓ الوظيفة الاقتصادية، حيث تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية متكاملة ومكتفية ذاتيا.

- ✓ الوظيفة التعليمية، حيث تقوم الأسرة بتعليم أفرادها مختلف شؤون الحياة من مهارات وحرف وتدابير المنزل، وغيرها من متطلبات الحياة.
- ✓ وظيفة الحماية، فالأسرة مسؤولة عن حماية أفرادها جسمانيا، اقتصاديا ونفسيا، ويعتبر الوالد مسؤولا على هذه الحماية، وكذلك يفعل الأبناء بآبائهم عندما يتقدم بهم السن.
- ✓ الوظيفة الترفيهية، وهي وظيفة كانت محصورة داخل الأسرة أو بين عدة أسر متجاورة مكانيا، أو ذات علاقات قرابية.

2. مظاهر التغير في الأسرة الجزائرية:

اتفق المنظرون في مجال الأسرة على أنها ورغم تقلص وظائفها وأدوارها، إلا أنها لا تزال تعتبر وسيطا هاما بين الفرد والمجتمع، ولكنهم اختلفوا في تقدير حجم التحولات التي عرفتها وتعرفها الأسرة، وذهبوا في ذلك إلى اتجاهين متعارضين: اعتبر الاتجاه الأول أن الأسرة لاتزال تشكل نواة التنظيم الاجتماعي، ولاتزال تتميز بسيادة السلطة الأبوية، وتعتمد على العلاقات القرابية، واعتبر الاتجاه الثاني أن بنية الاسرة قد تخلخلت وفقدت الكثير من وظائفها وأدوارها التقليدية التي كانت تساهم في بناء المجتمع.

أ. التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على الأسرة:

إن الاسرة كوحدة اجتماعية لا يمكن دراستها بمعزل عن التغيرات الحاصلة في المجتمع، فهي كغيرها من البنيات الاخرى تؤثر وتتأثر بالوسط الذي تتواجد فيه، فالأسرة إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيه، « وعرفت الأسرة عموما منذ منتصف القرن الماضي جملة من التغيرات كانخفاض نسبة الزواج، واعادة الزواج، وارتفاع نسبة الانفصال والطلاق، وانتشار الاسرة النووية»[1].

وقد عرف المجتمع الجزائري منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، كان أهمها التصنيع والتحضر وانتشار التعليم، والتغيرات الاقتصادية كخوصصة الشركات العمومية والتسريح الجماعي للعمال.

[1] : DE SINGLY.F, op cit, p85.

كما طبقت عدة سياسات تنموية في ميادين مختلفة كالتربية والتعليم والزراعة والصناعة والسكن، صاحبها تغيرات اجتماعية وثقافية عميقة كالحراك الجغرافي والاجتماعي وظهور الطبقية الاجتماعية ونمو روح المنافسة والفردانية. ومن جانب آخر عرفت الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي ظروفا سياسية وأمنية عسيرة، أثرت على كل مناحي الحياة، ويضاف إلى ذلك العوامل الخارجية المتمثلة في الانفتاح على العالم والتأثر بنماذجه التنظيمية والتنموية والقيمية، وما تحمله من أفكار وأساليب تنظيم الحياة والقيم الثقافية الجديدة.

وقد احدثت جملة التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، تحولات هامة في الأسرة الجزائرية على مستوى الشكل والوظيفة والعلاقات الأسرية ونماذج التنشئة الاجتماعية، حيث لم تستطع الأسرة استيعاب جملة التحولات السريعة والمفاجئة التي عرفها المجتمع الجزائري منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي، والتي أحدثت اختلالا كبيرا في وظائف هذه المؤسسة وبنيتها.

« وهكذا فقد خضعت الأسرة لتغيرات عميقة رافقها ضعف للتضامن الآلي في بيئة اصبح يسيطر عليها الفردانية، إن تلاشي وحدة الأسرة يسبب بلا شك تلاشي معالم الهوية السوسيولوجية المشكلة لأساس المجتمع...وإذا كانت عملية التحضر قد أدت إلى انفجار الأسرة التقليدية وسارعت في وتيرة اندثارها، فإن اختلال بنية هذه المؤسسة اقتصاديا سهل أيضا في ظهور وتطور ظواهر اجتماعية كالبغاء وتعاطي الخمور وحتى الجرائم»[1].

وازدادت حدة هذا التطور خلال العشرية الماضية، حيث استجابت الأسرة مرحليا للتحولات التي عرفها المجتمع، وبدا ذلك واضحا على مستوى بناء الأسرة ووظائفها والادوار الممارسة من طرف أعضائها، ونمط المعيشة وطريقة بناء المسكن، والعلاقات الداخلية، ونمط السلطة السائدة وطريقة تربية الأطفال، ووضع المرأة داخل الأسرة. وفي هذا المجال صرح أحد المبحوثين قائلا: « شهدت معظم الأسر الجزائرية في السنوات الأخيرة تفككا وانحلالا خلقيا كبيرا، وذلك بفقدانها لمعالمها ومرجعيات ها الثقافية، والأمر يعود بالأساس إلى التفتح على الثقافات الأجنبية التي أخذت منها كل شيء سلبي فقط». (المقابلة رقم 06).

[1]: HADJIDj.D, Du rural délaissé à l'urbain convoité: Mutations sociales et dynamique d'intégration, Actes du séminaire: Espace-Population, Dar El-Gharb,2003, p81.

ب. أهم التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية:

عرفت الأسرة الجزائرية جملة من التحولات أثرت بشكل كبير على توازنها واستقرارها، وما تجدر الاشارة إليه في هذا المجال هو أن التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري لم تكن بنفس الحدة في كل المناطق، وبالتالي فإن الأسرة لم تعرف نفس حجم التغيرات البنائية والوظيفية، حيث يمكن ملامسة هذه الفروق مثلا بين الأسرة الريفية الأسرة الحضرية.

خصائص الأسرة التقليدية والأسرة الحديثة:

تحول بناء الأسرة الجزائرية من نموذج اجتماعي واقتصادي واستهلاكي يعتمد كثيرا على الانتاج الزراعي والحيواني وتلعب فيه علاقات القرابة دورا أساسيا، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري. كما ادت التغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع الى حدوث تغيرات في الاتجاهات والقيم الخاصة بالأدوار داخل الاسرة و خصوصا تلك الخاصة بمكانة المرأة ودورها التقليدي.

فمن حيث السلطة فالأسرة الجزائرية في النظام التقليدي كانت ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد، « فالتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في الأسرة التقليدية تعمل من خلال آلياتها، ومن خلال العناصر الثقافية التي تنقلها على اعادة انتاج التراتبية الأسرية، فالوسط الذي يتربى فيه الفرد وسط متباين...يفرض الشيوخ على الشباب، والرجال على النساء، والإخوة الأكبر على الأصغر سنا، فيميز بذلك بين الأفراد حسب السن والجنس»[1]. وهكذا فقد كان ينفرد بالسلطة في الأسرة الجزائرية الرجال وكبار السن، أما اليوم فأصبحت مرتبطة بالوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي للفرد، إذ تقلصت سلطة الأب خاصة مع ظهور قيم جديدة في المجتمع كخروج المرأة للعمل الذي يسمح لها بممارسة سلطات أوسع مقارنة بما كانت عليه في النظام التقليدي.

كما أن الابن في البنية الأسرية للنظام التقليدي كان يعتمد دائما على الأب في كل شيء، أما في البنية الاجتماعية الجديدة فأصبح الابن وفي كثير من الأحيان ينافس الأب اقتصاديا وثقافيا، ولكن قد لا يظهر ذلك لتجنب الصراعات. أما الأم فأصبحت في الأسرة المعاصـــرة

[1] : حمداوي محمد، البنيات الأسرية ومتطلباتها الوظيفية في منطقة بني سنوس في النصف الأول من القرن العشرين، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2005، ص387.

ذات امتيازات أكثر مقارنة بما كانت عليه في الأسرة التقليدية، حيث أصبحت تسير أكثر فأكثر ميزانية البيت بكل حرية وتشارك في قرارات الأسرة. وعموما يمكن الفرق بين الأسرة التقليدية والحديثة في عدة مجالات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): خصائص كل من الأسرة التقليدية والاسرة الحديثة في الجزائر

خصائص الأسرة قديما	خصائص الأسرة الحديثة
✓ هيئة اقتصادية تقوم بإنتاج معظم احتياجاتها، وتدبر شؤونها المادية في اطار داخلي، وتشرف على عملية الاستهلاك وتوزيع العمل على أعضائها. ✓ هيئة تشريعية تقوم بسن الأعراف والقوانين، التي ترسم حدود أدوار أعضائها، وتمنح لهم حقوقهم وتلزمهم بأداء واجباتهم. ✓ هيئة سياسية تنظم علاقتها الداخلية والخارجية، وتشرف على عملة الضبط الاجتماعي، ويسيطر عليها الذكور وكبار السن.	✓ أسرة نووية غير منعزلة. ✓ انخفاض حدة السلطة الأبوية، وسيطرة الطابع الذاتي على العلاقات بين الأفراد. ✓ توسع مجال الحريات التي يمتع بها الأفراد. ✓ ارتفاع مكانة المرأة وظهورها كشخصية مؤثرة في الحياة الأسرية. ✓ تراجع تبعية والتزام الأبناء تجاه الوالدين. ✓ الاتجاه نحو التنظيم والتخطيط للمستقبل. ✓ ازدياد امتيازات الأطفال داخل الأسرة. ✓ زيادة الاهتمام بمظاهر الحضارة والكماليات.

التحولات التي عرفتها الأسرة من حيث الشكل والبناء:

عرفت الأسرة الجزائرية تحولات جذرية من حيث شكلها وبنائها، مستجيبة في ذلك للاتجاه الأسري الحديث، ومن أهم التغيرات البنيوية التي عرفتها الأسرة الجزائرية نذكر:

✓ انتشار الأسر النوية بسبب الاستقلال المهني والاقتصادي للأبناء وانتشار التعليم وعمل المرأة خارج المنزل والتحول في نمط الانتاج المعيشي، دون أن ننسى العامل المهم والأساسي في ذلك والمتمثل في طلب الزوجة وأهلها بتوفير المسكن المستقل، الذي أصبح يعتبر أحد شروط الزواج، خصوصا بعد تزايد حرية الاختيار الزواجي.

- ✓ تقلص حجم الأسرة بسبب سرعة الاستقلال بأسرة الانجاب، وقلة الأنجاب بعد الاقبال على وسائل تنظيم النسل من جهة أخرى.
- ✓ استقلالية الأسرة و وتراجع الروابط القرابية والجوارية، بسبب الحراك الجغرافي، وتعقد الحياة، وتباين المهن والمسؤوليات.

وتجدر الاشارة إلى أن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وشيوعها في السنوات الأخيرة، كان بسبب رغبة الأبناء في الاستقلال المبكر عن أسرة التوجيه، وهذا الأمر لا يعكس بشكل من الأشكال التمرد على العلاقات العائلية التقليدية وحول ذلك صرح أحد المبحوثين قائلا: « أن ذلك التحول لم يؤثر على الأسرة لا من حيث شبكة الروابط القرابية التي مازالت متينة، ولا من حيث قيم الأسرة وأساليب العيش». (المقابلة رقم 15).

التحولات التي عرفتها الأسرة من حيث وظائفها وأدوار أعضائها:

لم تعد الأسرة تلك المؤسسة التي تقوم بتلبية حاجيات أفرادها بشكل مستمر، وفقدت أغلب وظائفها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، فقد أكد وليم أوجبرن (Ogburn.W) أن مشكلة الأسرة الحديثة عموما تكمن في فقدانها لأغلب وظائفها، كالوظيفة الاقتصادية والدينية والتعليمية والترفيهية، ووظيفة الحماية ومنح المكانة، ونتيجة لذلك فإنها أصبحت مفككة بدليل زيادة عدد الأسر المنهارة بسبب الطلاق.

إن تقلص وظائف الأسرة حول أعضائها إلى مجموعة من الشخصيات المستقلة، التي لا سبيل أمامها للتعايش داخل إطار الأسرة سوى العمل على تكوين نمط جديد من العلاقات الاجتماعية، وفي هذا الصدد يقول زهير حطب: « إن التقلص في وظائف الأسرة العربية أدى إلى ظهور مضمون وبعد عاطفيين للحياة الأسرية وزيادة لسلطة الأم فيها»[1].

ومن جانب آخر« وأثرت التغيرات التي عرفتها الأسرة حتما على العلاقة بين الآباء والأبناء التي تميزت بسيطرة الاستقلالية في مقابل وحدة الأسرة، ولم تعد هذه العلاقة تُسَير حسب رغبات الآباء، ووصولا إلى مرحلة المراهقة اصبحت تعبر عن رغبات الأبناء في الاندمـــاج والتكيف مع الحيـــاة الجديدة في المجتمع الحضري....وهذا الانقســـام الاجتماعي

[1] : زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط.3، 1983، ص233.

والثقافي وهذا التعارض في الأهداف والتفكير وطرق الحياة اصبح يترسخ في المجتمع يوما بعد يوم، ومع ذلك يجب التأكيد على أن هذا الحراك الجغرافي لا يعني تلاشي القيم التقليدية بصفة نهائية»[1].

وعن هذا التحول في وظائف الأسرة قال أحد المبحوثين « لقد تغيرت طبيعة الحياة في أسرتي كثيرا منذ فترة، فالمنزل لم يعد يشكل سوى ذلك المكان الذي يخلد فيه أبنائي للنوم، فالكل أصبح يحمل همومه الخاصة ويحل مشاكله بعيدا عن الجو العائلي، وفي فترة الصيف تطول فترة غياب أبنائي وحتى الصغار منهم لعدة أيام عن الأسرة، أما في الشتاء فلا اراهم إلا في الليل، وحتى أمورهم المادية أصبحوا يديرونها بمفردهم». (المقابلة رقم 18).

وعلى وجه العموم تتمثل جملة التغيرات الوظيفية التي عرفتها الأسرة الجزائرية فيما يلى:

- ✓ تعدد وتداخل أدوار الأفراد، خصوصا المرأة وذلك في ضل خروجها للعمل المأجور.
- ✓ تقلص دور الذي كان يشغله كبار السن في الأسرة.
- ✓ تراجع حدة السلطة الأبوية والهيمنة الذكورية، في ظل انتشار الديمقراطية والمساواة بين الجنسين داخل الأسرة.
- ✓ تغيرات بيولوجية كالاهتمام بالتوازن في الانجاب، وانخفاض حدة حب انجاب الذكور.
- ✓ تغيرات اقتصادية، كتحقيق الاكتفاء الذاتي خارج نطاق الأسرة، وتحقيق الفرد لاستقلاله عن أسرته مبكرا، ومشاركة المرأة في عملية الانتاج والتسيير.
- ✓ تراجع الوظيفة الترفيهية للأسرة بسبب توافر المرافق والخدمات الاجتماعية، ووسائل الاعلام والتكنولوجيا.
- ✓ تغيرات في وظيفة التنشئة الاجتماعية، بعد مزاحمة مؤسسات المجتمع المدني للأسرة في أداء هذه الوظيفة، وكذا تغير نظرة الوالدين تجاه هذه العملية.
- ✓ اتساع مجالات وفرص التعارف والاختلاط خارج حدود العائلة الموسعة، كظهور ظاهرة أصدقاء العائلة.

[1]: Hadjidj.D, Du rural délaissé à l'urbain convoité: Mutations sociales et dynamique d'intégration, op cit, p82.

ثانيا: تصنيف الإنحراف

تعددت تصنيفات العلماء للإنحراف وذلك كل حسب ميوله الفكرية والمعرفية من جهة، وحسب الأسس التي يعتمد عليها هذا التصنيف من جهة أخرى، وعليه سنحاول الآن التطرق إلى بعض هذه التصنيفات.

1. التصنيف القانوني:

تصنف القوانين الجنائية عادة الإنحراف وفق الفعل المرتكب، ومن شأن هذا التصنيف أن يعطي صورة واضحة عن مدى انتشار أنواع معينة من الجنوح في كل مجتمع، كما من شأنه يكشف على حدود تسامح المجتمع مع بعض الإنحرافات، ويصنف الإنحراف هنا إلى:[1]

- ✓ الاعتداءات الموجهة ضد الأشخاص، كالقتل والضرب والخطف وغيرها.
- ✓ الاعتداءات الموجهة ضد الممتلكات، كالاختلاس، الرشوة والتزوير وغيرها.
- ✓ الاعتداءات الموجهة ضد المجتمع، كالبغاء وتعاطي المخدرات.

وحسب المعطيات المقدمة لنا من طرف مديرية الأمن لولاية غليزان، احتل الصنف الأول من الإنحراف المرتبة الأولى بين مخالفات الأحداث وذلك بنسبة (71.6%) من اجمالي المخالفات (الجدول رقم03)، أما نسبة المخالفات الموجهة ضد المجتمع فكانت بنسبة ضئيلة بلغت (4.2%)، وهي نسب معقولة باعتبار أن معظم إنحرافات الأحداث تتمحور حول السرقة. وبخصوص ذلك قال أحد المبحوثين « رغم أن ابني اتبع قضائيا بسبب تهمة سرقة أشياء تافهة، إلا أن ذلك لا يعني أنه بعيد عن مخالفات أكثر خطورة، حيثا أنه كثيرا ما قاده إدمانه على هذا الفعل إلى الدخول في ارتكاب مخالفات التعدي على الأشخاص والدخول في مشاجرات عنيفة...وكل ما في الأمر أن جنحة السرقة يسهل اكتشافها ويكثر التبليغ عنها لأنها غالبا ما تتم ضد أشخاص غير معروفين على عكس مخالفات التعدي على الأشخاص التي غالبا ما تعالج وديا، أو يطوى ملفها بتقييد ضد مجهول».(المقابلة رقم 12).

[1]: ابراهيم بن محمد العبيدي، *أثر الأسرة في الوقاية من المخدرات*، مجلة الأمن، مجلة أمنية تصدرها الادارة العامة للعلاقات والتوجيه، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث، جانفي 1991، ص-ص122-123.

الجدول رقم (03): التوزيع القانوني للمخالفات المرتكبة من طرف الأحداث سنة 2012 في ولاية غليزان[1]

المخالفات	ضد الأشخاص	ضد الممتلكات	ضد المجتمع	المجموع
عدد الأحداث	68	23	04	95
النسبة المئوية	% 71.6	% 24.2	% 4.2	% 100

2. التصنيف على أساس الممارسة:

هناك تصنيف أخر للإنحراف ففي مجال الممارسة يمكن التمييز بين نوعين من الجنوح هما « الجنوح الجماعي والجنوح الفردي، حيث يظهر النوع الأول في سلوك الجماعات التي تنغمس في أنشطة إنحرافية...أما الجنوح الفردي فيظهر لدي الفرد كتعبير أو رد فعل لحل مشاكله الخاصة»[2].

وحول هذين النوعين من الجنوح قال أحد المبحوثين « لقد كان ابن أخي يرتكب بعض المخالفات بصفة فردية كالسرقة التي تعلمها من المنزل، ولكن بعد وفاة والده وبعد فترة من العزلة والانطواء دامت سنة كاملة، انخرط في جماعات تعلم منها بعض السلوكيات المنحرفة الأخرى، فأصبح مدمنا على المخدرات وحتى الأقراص المهلوسة التي جعلت تردده على المنزل قليلا، كما أصبح جميع أفراد الحي يشتكون من تصرفاته السيئة رفقة جماعته، كالسهر أمام المنازل إلى وقت متأخر من الليل، والتعدي العلني على الغير ومعاكسة الفتيات». (المقابلة رقم 15).

[1] : المصدر: مصلحة الشرطة القضائية، مديرية الأمن لولاية غليزان.

[2] : عبد الرحمان محمد العيسوي، جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط.1، 2004، ص223.

3. تصنيف علماء الاجتماع:

صنف علماء الاجتماع الإنحراف من الناحية الوظيفية أي من حيث سببه وما يهدف إليه، إلى ثلاثة أصناف هي[1]:

- ✓ الإنحراف الفردي، وهو الذي يبدو على أنه ظاهرة شخصية، لأنه يحدث مرتبطا بخصائص فردية للشخص ذاته، وغالبا ما تساهم فيه العوامل الوراثية والبيولوجية.
- ✓ الإنحراف الموقفي، وهو إنحراف تشكل فيه المواقف قوى قاهرة تدفع الفرد إلى الاعتداء على القواعد الموضوعة للسلوك.
- ✓ الإنحراف المنظم، ويظهر كثقافة فرعية، أو كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص، له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى.

4. فئات الأحداث المنحرفين:

صنف علماء الاختصاص الأحداث المنحرفين إلى عدة فئات، فمثلا نجد العالم الايطالي بيساني (Pisani) قد صنفهم إلى خمس فئات هي:[2]

1. الحدث المريض عقليا، وهو الحدث الذي يعاني مرضا عقليا.
2. الحدث المعيب في ذكائه، وهو الحدث الذي يتأخر عمره الزمني عن عمره العقلي.
3. الحدث المنحرف بالطبع والتكوين، وهو حدث عنيف، متمرد وعدواني، يستشعر لذة أثناء قيامه بكل فعل منحرف، ولا يحس بتأنيب الضمير.
4. الحدث المنحرف بالصدفة، وهو حدث سرعان ما ينزلق غلى عالم الجريمة، كما أنه سرعان ما يعود للامتثال بفضل رصيده من الوازع الديني والخلقي.
5. الحدث المحتمل إنحرفه، ويتميز بسهولة الانفعال، وكثرة الاجرام التصوري في الأحلام، والميل المبكر إلى التمازج الجنسي.

---

[1] : مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط.2، 1981، ص-ص 100-102.

[2] : رمسيس بهنام، علم الاجرام، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ط، 1986، ص-ص223-225.

ثالثا: أسباب الإنحراف والعوامل المؤثرة فيه

1. أسباب الإنحراف:

تتظافر عدة أسباب تؤدي إلى الاعتداء على المعايير السائدة في المجتمع، أو تجعل شخصا بالذات يخترق معيارا بعينه، ومن بين أهم الأسباب المفضية إلى ذلك:[1]

- ✓ التدريب الاجتماعي الخاطئ الذي يظهر في المجتمعات التي تتناقض فيها القيم والمعايير.
- ✓ الجزاءات الضعيفة التي تُشعِر الفرد أن سلوكه الاجتماعي لا يعني أحدا.
- ✓ تعرض المعايير للهزال في أعين الناس بسبب ضعف الرقابة الاجتماعية.
- ✓ سهولة التبرير الذي يحدث بمحاولة التقليل من حدة الاعتداء على المعيار الاجتماعي.
- ✓ تناقض نواحي الضبط الاجتماعي وعدم مسايرتها للتغير الاجتماعي والثقافي.
- ✓ اكتساب الإنحراف لصورة قانونية بالنسبة للجماعات التي تتمتع بالقوة والولاء.

ووفق هذه الأسباب قدم أغلب المبحوثين تبريرات لإنحرافات أبنائهم، خصوصا فيما يتعلق بالتدريب الاجتماعي وسهولة التبرير، فقد صرح أحد المبحوثين الذي مثل ابنه أمام القضاء بتهمة السب والتهديد، والتعدي على ملك الغير بما يلى: « من غير المعقول أن نحاسب طفلا في مقتبل عمره على مخالفة بسيطة، وهو يعيش في مجتمع يرى فيه يوميا تجاوزات خطيرة يقوم الكبار وأكثر حدة مما ارتكبه، فابني بمجرد سبه لأحد اقرانه مثل أمام القضاء وحتى وإن أفرج عنه فمجرد محاكمته تعتبر اهانة له، وأي طفل في مثل سنه لا يعي ما يقوم به خصوصا في ظل التناقضات التي يعرفها المجتمع والفوضى الأخلاقية التي صرنا نعيشها فعبارات السب والتهديد التي قالها ابني يمر على مسامعي يوميا ما هو أبشع منها». (المقابلة رقم 16).

كما ركز أحد المبحوثين على تناقض القيم والمعايير ونواحي الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث حيث قال: « أصبحنا نعيش في فوضى أخلاقية كبيرة، أظن أن سببها

[1] : للمزيد حول ذلك أنظر: مصطفى حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 102 وما بعدها.

الصراع بين كل ما هو قديم وكل ما هو حديث، واختلاف المبادئ والقيم بين الجماعات حتى داخل الأسرة الواحدة، فحتى في الأمور الدينية أصبحنا نتجادل في الحرام والحلال، وإذا كنا نحن الكبار عرضة لذلك الصراع، فما بال الصغار وهم يلمسون ذلك التناقض بين ما يتلقونه في البيت أو المدرسة وما يجدونه في الواقع». (المقابلة رقم 12).

وتجدر الاشارة إلى أن سلوك الفرد يصل إلى حد الإنحراف من خلال ما يسمى ب"عتبة الانفجار"[1]، فكل سلوك إنساني يحدد بالدافع والواقع، أما الدافع فعبارة عن إلحاح الحاجة عند صاحبها نحو اشباع غريزة ما، أما الواقع فيتجسد في الحدود الاجتماعية والقيم الأخلاقية والمبادئ الدينية التي تنظم المسموح والممنوع.

2. العوامل المحفزة على الإنحراف:

تتعدد العوامل المحفزة على الإنحراف وتتداخل فيما بينها بشكل يجعل من الصعب الجزم بأن عاملا ما هو العامل الأساسي للإنحراف، وذلك لأن نسبة تأثير أي عامل من هذه العوامل تختلف باختلاف البيئة الاجتماعية من جهة وباختلاف شخصية الفرد المنحرف من جهة أخرى، و يمكننا عموما تقسيم عوامل الإنحراف إلى ثلاثة أقسام: العوامل الذاتية، الوسائط الاجتماعية، ومؤثرات خارجية أخرى.

أ. العوامل الذاتية أو الفردية:

المقصود بها مجموعة الظروف المتصلة بشخصية الفرد، فهناك الكثير من حالات الإنحراف يكون فيها أثر هذه العوامل كبيرا، ولكن ورغم أهمية هذه العوامل إلا أننا سوف لن نهتم بها إلا في حدود ما يسمح به المقام، وسيكون تطرقنا لها لأغراض تتعلق بحسن التحليل وتكامله، وتشمل هذه العوامل المقومات التالية:

المقومات العضوية:

تتلخص في المؤثرات الجسمية كاعتلال الصحة، عاهات الحس والحركة، والتكوين العضوي المعيــب للفرد من حيث الشكل الخارجي لأعضاء جسمه، وقد تكون هذه المؤثرات

[1] : عباس محمود مكي، دينامية الأسرة في عصر العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط.1، 2007، ص133.

فيزيولوجية كاضطراب افرازات الغدد واضطراب النمو. وعموما فإن وجود تلك العوامل غالبا ما يؤدي إلى محاولة فرض الذات وتعويض الشعور بالنقص.

المقومات العقلية:

ربطت الكثير من الأبحاث بين الجنوح والضعف العقلي الذي يؤدي إلى عدم القدرة على التمييز بين السلوك السوي والسلوك المنحرف، كما أن ضعفاء العقول من الميسور التأثير أو التحايل عليهم وايقاعهم في الانحراف، وعموما تتميز انحرافات أفراد هذه الفئة بالحماقة وتفاهة الهدف وسهولة الاكتشاف. ومن جانب أخر يرتبط الجنوح بالذكاء المرتفع، فالواقع يدل على أن أقسى أنواع الجرائم يقوم بها أفراد أذكياء، « فالحدث المرتفع الذكاء يشعر بالتفوق في بعض الأحيان، وهو ما قد يدفعه إلى الحصول على حاجاته خاصة إذا حرم منها، وذلك عن طريق التحايل والغش مستخدما في ذلك ذكاؤه، كما أنه عادة ما يكون طموحا بشكل يدفعه للمخاطرة للحصول على ما يريد ولو بطرق غير مشروعة»[1].

المقومات النفسية:[2]

أهتمت العديد من الدراسات النفسية بشخصية المنحرف، وابرزت جملة من العوامل المحفزة على الإنحراف مركزة في ذلك على أهمية مرحلة الطفولة المبكرة في بلورة السلوك الإنحرافي لدى الحدث، « فقد أكدت العديد من الدراسات على أن نمو الأنا والأنا الأعلى نموا خاطئا بسبب فشل عملية التطبيع الاجتماعي في الطفولة المبكرة تضعف من قدرة الفرد في التغلب على دوافعه، ومن ثم ينشأ الجنوح»[3].

وقد تكون العوامل النفسية المحفزة على الإنحراف وراثية، كما قد تكون مكتسبة تتطور من خلال مراحل النمو وخصوصا في مرحلة الطفولة المبكرة كالصراعات اللاشعورية الخفية، عدم القدرة على كبت الغرائز، الحرمـــان العاطفي الشديد، الحالة الانفعالية، الميـــول

[1]: خيري خليل الجميلي، الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، 1994، ص66.

[2] : للمزيد حول العوامل النفسية المحفزة على الإنحراف أنظر: عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجية الإجرام، دار النهضة العربية، بيروت، ط.1، 2004.

[3] : عفاف حسن الحسيني، *مدى تأثير علاقة الوالدين في انحراف الأبناء*، مجلة مستقبل التربية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، العدد 45، أفريل 2007، ص177.

والرغبات، درجة إشباع الحاجات النفسية والعقد النفسية كعقدة الذنب وعقدة أوديب. وبخصوص ذلك قال أحد المبحوثين وهو الشقيق الأكبر للحدث المنحرف « إن التربية الأسرية التي يتلقها الطفل في طفولته المبكرة تلعب دورا كبيرا في تكوين شخصية الحدث، فأخي مثلا أصبح ذو شخصية ضعيفة وانطوائية، بسبب سوء المعاملة الوالدية في الصغر، لقد عانيت مثله في مرحلة مرت من حياتي، وقد أصبح أخي مدمنا على تعاطي المخدرات بصفة فردية بعدما ورث هذه الآفة عن أبيه الذي توبع قضائيا من أجلها». (المقابلة رقم 08).

ب. الوسائط الاجتماعية:

يقصد بالوسائط الاجتماعية البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد حيث تلعب هذه الأخيرة دورا بارزا في التأثير على تصرفات الفرد، وهي نوعان: وسائط مفروضة كالأسرة والمدرسة، وأخرى اختيارية كجماعة الرفاق ومجتمع العمل، سنحاول الآن التطرق إلى أهم هذه المؤسسات الاجتماعية والتي يمكن أن تجعل الحدث شخصا منحرفا.

الوسط الاسري:

الاسرة هي أول وسط اجتماعي تتفتح فيه وعليه عيني الطفل، ومن ثم تتكون على أساسه شخصيته ومواقه، وتلعب هذه المؤسسة الاجتماعية دورا بارزا في نطاق رعاية الطفولة، حيث لا يمكن لأي مؤسسة اجتماعية أخرى أن تقوم بوظيفتها في هذا الاطار إلا عن طريق التعاون والتكامل مع هذا البناء الاجتماعي. « وقد أثبتت الدراسات العلمية أن طابع الشخصية لأي فرد يتكون أولا في الأسرة التي ينشأ فيها، حيث أن تعامله مع ذاته وذوات الأخرين يتوقف على الطابع الثابت نسبيا الذي تشكل في بيئته الأسرية»[1].

وعن أهمية الأسرة في دورها في توجيه الأبناء ووقايتهم من الإنحراف قال أحد المبحوثين « مهما قيل عن باقي المؤسسات الاجتماعية والعوامل المحددة للسلوك البشري تبقى الظروف المادية والروحية والأخلاقية التي تعيش فيها الأسرة الموجه الرئيسي والفعال لسلوك الأفراد، فوسائل الاعلام والاتصال وتكنولوجيا العصر الحديث التي قيل عنها أنها أصبحت تتحكم في سلوك الشباب وتدفعهم نحو الإنحراف، لا تقوم بذلك إلا مع الذين يفتقدون

[1] : هيثم البقلي، إنحراف الطفل والمراهق، نهضة مصر، القاهرة، د.ط، 2006، ص94.

قواعد ومبادئ قوية تحصنهم ضد الإنحراف، والأسرة هي المسؤولة عن اكساب الفرد تلك القواعد». (المقابلة رقم 01).

وحول المخالفة التي ارتكبها ابنه لمسنا فخرا شديدا لدى المبحوث السابق تجاه ما قام به ولده، الذي تعدى على أحد أقرانه، وحين استفسرناه عن ذلك صرح قائلا: « أنا فخور بابني ولا اعتبره منحرفا، رغم ادانته أمام القانون وكل ابناء الدوار يشهدون بحسن تربيته وأخلاقه النبيلة، فما قام به ابني كان في اطار الدفاع عن النفس». (نفس المقابلة السابقة).

وهكذا فإن للأسرة مسؤولية كبيرة صقل شخصية الفرد والطفل على وجه الخصوص، وتوجد عدة متغيرات في الوسط الأسري تتحكم في حدة تأثير هذا الوسط على انحراف الأحداث، كالبناء الأخلاقي، العلاقات الاسرية، التصدع الأسري، والمستوى الاقتصادي للأسرة، وعلاقات الجيرة وشبكة التواصل القرابي، وغيرها من المتغيرات التي سنتناولها بشيء من التفصيل في الفصلين الثالث والرابع.

الوسط المدرسي:

« لقد كنت قلقا كثيرا بشأن مستقبل ابني الأصغر الذي كان يبدو في حالة من القلق تفوق سنه بكثير، حيث كان على درجة عالية من العزلة والانطوائية وشرود الذهن، لكن ومنذ التحاقه بالمدرسة تغيرت شخصيته إلى الأحسن واصبح أكثر اندماجا، مع أقرانه، واخيرا اكتشفت واقتنعت أني كنت السبب في ما كان يعاني منه ابني، فقد ترعرع في وسط خالي من الحنان بسبب كثرة انشغالي حارج البيت، ومرض أمه وبعد اخوته عنه». (المقابلة رقم 14).

كان هذا التصريح لأحد المبحوثين الذي أبرز دور المدرسة في اعادة تكييف ابنه اجتماعيا، وبالفعل فالمدرسة تعتبر المحك الاول الذي تقاس فيه مدى قدرة الطفل على التكيف في وسط يسوده مجموعة من النظم والقواعد الملزمة، ثم استطرد المتحدث وملامحه تحمل الكثير من الندم والأسف قائلا: « لقد كدنا نفقد أصغر أبنائنا، فلا أنا اهتممت به، وحتى اخوته الذين اتكلت عليهم في تربيته تنكروا لي وأهملوا أخاهم، بل وأهملوا حتى أنفسهم، فكل يوم تصلني شكاوي الناس من أعمالهم». (نفس المقابلة السابقة).

ومن جهة أخرى قال أحد المبحوثين ــ يشتغل استاذا في التعليم المتوسط ــ « إن وجود نسبة عالية من الأحداث المنحرفين على مقاعد الدراسة، يدل فقدان المدرسة لوظيفتها التربوية، وحتى الوظيفة التعليمية هي في طريق الزوال، وأصبحت المدرسة الآن تقوم فقط بوظيفة منح الشهادات، واعداد الفرد وتأهيله للدخول إلى عالم الشغل».(المقابلة رقم 10).

« وإذا سلمنا بأن الأسرة وسط اجتماعي مفروض فإن وجود نسبة عالية من الأحداث المنحرفين على مقاعد الدراسة يدل فقدان المدرسة لوظيفتها التربوية»[1]، وهناك ثلاثة مواقف غالبا ما يتخذ أحداها التلميذ الذي لا يتمكن من الاندماج في وسطه المدرسي، وهي الانعزال العدوانية والهروب، وهي كلها مواقف خطيرة تمهد لدخول الحدث إلى عالم الإنحراف. وعموما يمكن اعتبار العوامل المدرسية التالية كأهم العوامل المساهمة في إنحراف الحدث:

- ✓ فشل المدرسين في الظهور على شكل نماذج يتقمصها التلاميذ.
- ✓ فشل المدرسة في ادماج التلميذ في وسطه الطلابي، ونقص الأنشطة الثقافية والترويحية.
- ✓ الظروف الخارجية كبعد المدرسة عن المنزل، أو تواجدها في أماكن غير لائقة مثلا.
- ✓ اختلاف أو تعارض الثقافة التربوية السائدة داخل الأسرة والمدرسة وقلة التواصل بينهما.

مما سبق يمكننا أن نقول أن علاقة المدرسة بالسلوك الإنحرافي سلاح ذو حدين، فالتعليم كثيرا ما يقضي على أنواع عديدة من الانزلاقات الاجتماعية وذلك بقضائه على ما يصحب الجهل من الإيمان بخرافات مختلفة تصدر عنها الجريمة، وبما قد يعطيه من مكانة اجتماعية ربما يحاول المتعلم الحرص عليها، وبما قد يبذله المتعلم من وقت وجهد في الدراسة. ولكن ومن جهة أخرى هذا لا يمنع ان يكون للتعليم أثره العكسي في زيادة معدلات الإنحراف، فانتشار التعليم على نطاق واسع قد حول الإجرام من إجرام عنف وعدوان على الأشخاص إلى إجرام مدروس بمنطق وذكاء، وقد أحسن أمير الشعراء وصف دور المعلم حيث قال:

وإذا المعلم لم يكـــــن عدلا مشى روح العدالة في الشباب ضئيلا

وإذا المعلم ساء لحظ بصيرة جـــاءت على يده البصـــــائر حـــولا

[1] : مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مقوماته، تقنياته، وارتباطاته بالتربية المدنيـــة، مؤسســـة نوفـــل، بيـــروت، ط.1، 1983، ص209.

الحي السكني:

يعتبر كليفورد شو (Shaw.C) أول من ربط الجنوح باختلاف المناطق، ويلعب مكان تواجد السكن عاملا مهما في تكوين شخصية الحدث، فقد ارتبطت أبشع الجرائم والإنحرافات بالتجمعات العشوائية والاحياء القصديرية، « فظروف الحي السكني قد تعزز نشأة الانحراف في زمرة الحي دون أن يستتبع ذلك بالضرورة شعور المنحرف بأنه منحرف، طالما هو قائم في حيه الذي تختلف فيه القيم عن مجموع القيم السائدة في المجتمع الكبير»[1].

وقد أبدى أحد المبحوثين أسفه الشديد للظروف الاجتماعية التي آل إليها حيه، حيث صرح قائلا « أصبح الحي الذي رحلنا إليه منذ مدة مدرسة حقيقية يتخرج منها كبار اللصوص والمجرمين، فابني راح ضحية للأوضاع المتدنية لهذا الحي الذي يعرف أنواعا خطيرة من الإنحرافات، فالمشاجرات بين العصابات بالأسلحة البيضاء أصبحت عادة يومية، وتعاطي المخدرات والمتاجرة بها أصبح يتم علنا، وحتى جرائم الزنا أصبح حينا مشهورا بها، حتى خارج حدود الولاية». (المقابلة رقم 07).

جماعة الرفاق:

« ابني راح ضحية للجماعة التي كان يرافقها، فبعد سنة من وفاة والده انقطع عن الدراسة بحجة الانخراط في عالم الشغل، فحالتنا المادية كانت أكثر فقرا من الآن، ثم أصبحت غياباته عن البيت تكثر وتطول مدتها، فكنا لا نراه أحينا لمدة ثلاثة أيام متتالية، ولما كنت أسأله عن سبب غيابه كان يتحجج بالعمل الذي لم يفصح لنا عن طبيعته، وأخيرا اكتشف أحد اخوته الكبار أنه مندرج في عصابة تتاجر بالمخدرات، تستعمله وتخاطر بمستقبله في مقابل أجر زهيد، ولما صارحته بالأمر ونهيته عن ذلك رفض الانصياع للأوامر وقال أنه أصبح كبيرا وحرا في تصرفاته ». (المقابلة رقم 11).

كان هذا التصريح لمبحوثة فقدت زوجها وضاع ابنها في متاهات الإنحراف وهو في سن السادسة عشر، بسبب جماعة الرفاق، التي يبدو تأثيرها كبيرا على تغيير سلوكيـــات الحدث،

[1] : سعد المغربي، انحراف الصغار، دار المعارف القاهرة، د.ط، د.س، ص24.

وذلك باعتبارها جماعة أولية تتميز بالكثير من التماسك بسبب قيامها على مجموعة من الأسس التي تؤدي إلى توثيق صلات الصداقة، كتقارب السن، تشابه الأفكار والميول والرغبات، التجاور المجالي. « وتوجد عدة عوامل تدفع الحدث إلى البحث عن مجتمع آخر يلائم ظروفه وأحواله، فيجد ضالته في مجتمع الاصدقاء الذين تتقارب ظروفهم مع ظروفه، فيحدث الانسجام والتوافق بين طباعهم، وينتج التأثير المتبادل بينهم من حيث عدم التكيف مع المجتمع الكبير»[1].

كما تنطوي جماعات الأصدقاء من وجهة النظر السوسيولوجية على علاقات اجتماعية أكثر تعقيدا من علاقات القرابة أو الزمالة أو الجوار، حيث تقوم على أساس الاختيار الحر من جانب الأفراد، وعادة ما تتم عملية الاختيار من مجالات أخرى تبتعد كثيرا عن مجال العمل أو القرابة أو الجيرة. « وتقوم جماعة الرفاق بدور هام في عملية التنشئة الاجتماعية والنمو الاجتماعي والنفسي للفرد...ويتوقف مدى تأثر الفرد بجماعة الرفاق على ولائه لها ومدى تقبله لمعاييرها، وعلى تماسك هذه الجماعة ونوع التفاعل القائم بين أعضائها»[2].

مجتمع العمل:

إن دخول الأحداث عالم الشغل وهم في سن صغيرة، من شأنه أن يؤثر على شخصيتهم، حيث أن دخولهم المفاجئ لهذا المجتمع قد يؤثر في نفسيتهم، كما أنهم في هذا المجتمع سيتعاملون مع نماذج سلوكية مختلفة تماما عما ألفوه في الأسرة والمدرسة، « فقيام الحدث بأعمال في المقاهي والأماكن العامة ومحلات تناول الخمور والمخدرات، يتيح له المجال لتناول فنون الجريمة والاحتيال، كما أن زملاء الحدث ليسوا في مثل سنه، وبالتالي فإن الاتصال الحر معهم من شأنه أن ينزع الحياء ويزرع فيهم ثقافة الإنحراف»[3].

ويؤثر العمل على الطفل من جانبين، يتعلق الأول بنوع العمل الممارس الذي يسبب عدم الرضا بسبب الاستغلال والاعمال الشاقة مقابل الأجر الزهيد، أما الثاني فيتعلق بظروف العمل التي غـــالبا ما يكـــون فيـــها الحلقة الأضعف، وهو الأمر الذي يؤثر بكل تأكيـــد على

[1] : السيد رمضان، اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1995، ص96.

[2] : حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط.1، 2000، ص 93.

[3] : نوار الطيب، ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة باجي مختار (عنابة)،1989-1990، ص231.

شخصية الحدث، وهو الواقع الذي عاشه ابن أخ أحد المبحوثين الذي صرح قائلا: « لقد كانت الفترة التي تلت وفاة أخي مرحلة تغير كبيرة في شخصية ابنه، فقد انقطع عن الدراسة وحاول مساعدة عائلته ماديا، فاشتغل بائعا في سوق الخضر، ثم خادما في أحد المقاهي لفترة وجيزة أظن أنها كانت السبب في تعلمه التدخين وكل أنواع السموم المخدرة، فبعد فترة وجيزة عن تركه لمقاعد الدراسة أصبحت غياباته عن المنزل تتكرر، ولما سألت عنه في المقهى التي كان يعمل فيها فقيل لي أنه اتهم بالسرقة من طرف صاحب المقهى الذي طرده منها، ولما استفسرته عن الأمر قال أنه غير المهنة ورفض الافصاح عنها، ولم أكن أعلم أنه اصبح مستغلا من طرف شبكة لترويج المخدرات». (المقابلة رقم 03).

ورغم أن إنحراف ابن أخ المبحوث السابق يبدو شديد الارتباط بالظروف الأسرية (وفاة الأب)، إلا أنها توضح أيضا مدى تأثير مجتمع العمل على الأحداث، ففيه تعلم الحدث التدخين واستهلاك المخدرات التي أصبح مدمنا عليها، ومنه انخرط في شبكة لترويجها، وأخيرا ألقي عليه القبض بتهمة السرقة.

ج. المؤثرات الخارجية:

وقت الفراغ والترفيه:

يعتبر الترفيه أو الترويح جزءا هاما في حياة الإنسان وتختلف أشكاله تبعا للاهتمامات الفردية والتركيبة الاجتماعية المحيطة أيضا، ويعبر عن « مجموع النشاطات التي يقوم بها الفرد بصورة تلقائية، بقصد الترفيه عن النفس أو طلبا للراحة أو لتنمية قدراته الثقافية والاجتماعية والابداعية...حيث يشعر الفرد بعدها براحة نفسية وبرضا اجتماعي»[1]. ومن المعروف أن الاستفادة من عنصر الوقت وتسييره المنظم، تعتبر من أهم العوامل التي تسعد الانسان في جميع مراحل حياته، وتمكنه من تنمية إدراكه وتفجير طاقاته، « فتراث الانسان الروحي ينبع من النشاط الثقافي المستمر في أوقات الفراغ التي عرفها الإنسان في جميع العصور ومختلف الحضارات، وقد اعترف المجتمع الحديث بحق الأفراد في وقت الفراغ، ومع ذلك لازال الكثير من الناس لا يعرفون مزايا التنظيم الجيد لوقت الفراغ»[2].

[1] : عبد القادر القصير ، مرجع سبق ذكره، ص234.

[2] : عبد الحميد الديلمي، دراسة لواقع الأحياء القصديرية، دار الهدى، الجزائر، ط.1، 2007، ص44.

وإذا ما نظرنا إلى تاريخية الترويح نجد أنه وبعد ما كان محصورا في نشاط الفئات الثرية فإنه أصبح اليوم منتشرا تحت تأثير استهلاك جماهيري واسع. هذا وتطورت أنشطة الترويح داخل الأسرة بشكل كبير، وذلك تبعا للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته المجتمعات، فقديما كان الرجل يمضي جل وقت فراغه مع الرفاق في المقاهي وامام الحي، وكان النساء يقضين هذا الوقت بالتجمع الدوري عند الجيران، أما الاطفال فكانوا يتجمعون بصفة عفوية أمام الحي لممارسة بعض الالعاب والنشاطات الشعبية، أما حاليا فقد أصبح المنزل مكانا أكثر جاذبية لقضاء وقت الفراغ، وذلك في ضل ما أصبح يعرفه الوسط الخارجي من مشاكل، وما وفره المنزل الحديث من فضاءات للترفيه من جهة أخرى.

ومن أهم المفكرين الذين ابدعوا في هذا المجال نجد العالم الفنلندي ثورستوين فيبلن[1] (Veblen Thorstein)، فقد صاغ هذا الأخير "نظرية الطبقة الترويحية" التي احدثت تقدما كبير في سوسيولوجيا وقت الفراغ والترفيه، وذلك رغم أنها لم تستند إلى تفكير نظري، بقدر ما استندت على التجربة المعاشة حيث اعتمدت على الملاحظة العينية والنقد الساخر من البورجوازية الرأسمالية. وحسب فيبلين فإن « الترويح لا يعني الكسل والراحة لكنه تعبير عن الاستهلاك غير المنتج للزمن والذي ينظر إلى العمل المنتج بنوع من التحقير، كما أنه دليل على الإمكانيات المالية لتوفير حياة الدعة والترفيه»[2].

ومن جانب آخر تساءل أحد أهم مؤسسي سوسيولوجيا الترويح الباحث جوفر دومازديي (Joffre Dumazedier) عن إمكانية بروز حضارة الترويح، فقد أشار في مقدمة كتابه "نحو حضارة الترويح"[3] إلى الأهمية التي بدأ يأخذها الترويح الجماهيري وكيف بدأت تتشكل حوله المواقف التقليدية لإنسان المجتمع الصناعي، وحصر دومازديي وظائف الترويح في الاسترخاء، الترفيه وتنمية الشخصية، مركزا على أن على سياسة الترويح دراسة الأوضاع الثقافية المنجزة وكذلك الأوضاع القابلة للإنجاز لا على مستوى السلوكات والممارسات بل وكذلك على مستوى الحاجيات.

[1] : VEBLEN.T, Théorie de la Classe de loisir, Traduction de l'anglais par: Louis Evrard, Gallimard, Paris, 1970.

[2]: Ibid, p31.

[3]: DUMAZEDIER.J, Vers une civilisation du loisir?, Seuil, Paris, 1962.

ويرى المختصون في علم الاجتماع أن استثمار أوقات الفراغ بالشكل الصحيح ينعكس إيجابيا على حياة الفرد ومستوياتها المهنية والشخصية والاجتماعية، حيث أنه يوازي أهمية أوقات العمل كونه يعنى بتنمية الذات الفردية وتطويرها على المستوى الروحي والثقافي والمعرفي أما بالنسبة للطفل فإن الاستثمار الجيد لوقت الفراغ يبتعد بشخصيته عن ويساعده على اكتشاف إمكاناته وملكاته والتعرف بالمعاني المختلفة لحياته، كما أن التوجيه الجيد لوقت الفراغ بالنسبة للأطفال من طرف الوالدين يساهم في بناء الشخصية وخلق السلوكيات الإيجابية عندهم.

اما بالنسبة للمراهق فإن النشاط الترفيهي للمراهق له أهمية خاصة في هذه المرحلة، حيث يستطيع من خلاله أن يشبع معظم حاجاته النفسية والاجتماعية، وتنمية شخصيته الاجتماعية ومصدرا لتأكيد ذاته ووسيلة لتنمية مواهبه وقدراته، ومجالاً لتخفيف التوتر والقلق الناجم عن الفراغ. ورغم ذلك فإن المراهق غالبا ما يعاني من كثرة أوقات الفراغ مع سوء التخطيط لكيفية قضائها، إضافة إلى قلة المجالات المتاحة لشغل هذه الفترة الهامة، وبعض المشكلات الخاصة بالشخصية الاجتماعية التي تحول بين المراهقين وقدرتهم على الاندماج مع الآخرين في أنشطة عامة.

ويبرز الدور التنشيئي لأنشطة الترفيه بالنسبة للطفل وللراشد من خلال خصائص هذه الأنشطة كالتحرر، اللانفعية، المتعة والشخصية. « ويرى البعض أن الترفيه ينزع إلى تخريب الروابط التي تربط الفرد بمسؤولياته الاجتماعية، في حين يرى الأخرين أن الترفيه خلق قيما جديدة تتعلق باللعب والفكاهة والسعادة، وأدى إلى تغيرات عديدة على مستوى الالتزامات والواجبات العائلية والاجتماعية»[1].

وتساعد الأنشطة الترفيهية على تقوية أواصر النسب والعلاقات الاجتماعية وبث روح المرح والشعور بالحاجة للآخرين والرغبة في مساعدتهم. ومن جانب آخر تساعد هذه الانشطة أيضا على مراقبة السلوك وتوجيهه، وعلى العكس من ذلك فعدم الاهتمام بهذه الفترات الزمنية الهامة من شأنه أن يقود إلى انزلاقات خطيرة للحدث، كمضايقة الغير، وبناء علاقـــات اجتماعية مع أفراد منحرفيـــن، « فعلى سبيل المثال يساعد الترويح على توزيـــع

[1] : DUMAZEDIER.J et RIPERT.A, Loisir et culture, Paris, Seuil, 1966, P40.

الجماعات على ضوء السن والقدرات والمهارات، الأمر الذي يعمل على تخطي هوة الاتصال وتضييق الفجوة بين الأجيال، وفي سبيل ذلك فإن الترويح يستجيب ببساطة للمجتمع ومتغيراته....وهو بالتالي يربط المجتمع بشبكة من الاهتمامات والاتصالات من خلال الأسرة كوحدة مجتمعة، وهو الأمر الذي يثمر قدرا كبيرا من التماسك والتفاهم»[1].

وأخيرا يمكن القول أن وقت الفراغ واستثماره يرتبط بالبناء الاجتماعي السائد في المجتمع، وبمستوى تقدمه الحضاري ودرجة تعقد نظمه الاجتماعية والثقافية. ويعتمد على العلاقات الاجتماعية والقوانين التي يفرضها المجتمع، ولهذا تختلف انشطة وقت الفراغ باختلاف المجتمعات والثقافات، بل وتختلف حتى في المجتمع الواحد وذلك باختلاف الافراد والجماعات.

وسائل الاعلام والاتصال:

كما أدت الثورة الهائلة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال إلى توفير مجالات متنوعة من الترفيه والترويح عن النفس، ساهمت أيضا في خلق مناخ من العزلة الاجتماعية غالبا ما يسبب أنواع كثيرة من الضغوط النفسية، فالمراهق الذي يمضي فترات طويلة مع الآلة على حساب التعايش مع بني جلدته، يصبح كالمهاجر الذي يصعب علية التكيف مع الزمان والمكان. والقول الصائب هنا مفاده أن تكنولوجيا العصر الحديث نعمة على البعض ونقمة على البعض الآخر، فمثلا التلفزيون الذي يأتي في مقدمة وسائل الاعلام الأكثر تأثير على الأطفال، يبث من البرامج ما فيه اصلاح للنفوس والعقول، لكن الفضول وحب الاطلاع قد يقود الحدث إلى ما لا يحمد عقباه، « ففي عام 1964 قال رئيس اللجنة التحقيقية البرلمانية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، أن ما يعرضه التلفزيون من مشاهد اجرامية ارتفع بنسبة (200%) خلال العشر سنوات الأخيرة، وأن (25 مليون) طفل ممن تقل أعمارهم عن (12) سنة يتعرضون لهذه المشاهد»[2].

[1] : كمال درويش، أمين الخولي، أصول الترويح وأوقات الفراغ، دار الفكر العربي، بيروت، د.ط، 1990، ص212.

[2] : مسعود مو الخير، *استهلاك وسائل الاعلام وأثره على الإنحراف*، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 04، 2010، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص102.

وفي نفس السياق « أوضح أنتوني غيدنز أنه خلال الفترة ما بين سنتي 1956 و1976 أجريت 67 دراسة حول تأثير التلفزيون على الأطفال، وتوصلت إلى وجود روابط قوية وواضحة في (75%) من الحالات، بين مستوى العنف في البرامج التلفزيونية من جهة، وظهور العدوانية بين الأطفال من جهة أخرى»[1].

وعن تأثير التلفزيون على سلوك الأفراد عبر أحد المبحوثين قائلا: « من الطبيعي أن يستخدم الصغار العنف والمكر والخداع كأساس لحل مشاكلهم اليومية وصراعاتهم مع الغير، فكيف لا يحدث ذلك وهم يرون كل يوم مشاهد يستخدم فيها اشخاص محترمون تلك الأساليب، ويرون أولئك المجرمين يعيشون في رفاهية ويستمتعون بكل ملذات الحياة، فالطفل وهو يشاهد تلك المشاهد غالبا ما يتقمص شخصية هؤلاء المشاهير ويرغب في تقليدهم، فعلينا إذن أن نكون حذرين، وأن نحرص على توجيه ابنائنا نحو مشاهدة البرامج الهادفة». (المقابلة رقم 17).

التغيرات الحضارية والثقافية:

نقصد بالتغيرات الحضارية والثقافية كل ما يعرفه المجتمع من تغيرات مادية كنمو المدن واكتظاظها السكاني، والحروب والأزمات الداخلية، وجملة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، وتغيرات فكرية كالغزو الثقافي وما يعرفه الريف الجزائري من تمدن.

فالمجتمع الجزائري وخصوصا في المناطق الحضرية منه، عرف تفككا كبيرا في روابطه التقليدية، كنظام القرابة، وضعف الشعور بالولاء والانتماء، وضعف الرقابة الاجتماعية، وتنامي روح الفردانية، وطغيان الجانب المادي على الجانب الروحي، وهي كلها أمور سريعا ما يتأثر بها الحدث لأنها تضعه في حيرة من أمره حيال ما تلقاه من مبادئ في الأسرة والمدرسة وما يصادفه ويسمع عنه في المجتمع. ومن جانب آخر فالتغيرات المادية تأثيرها واضح على الجميع، ولكن الصغار هم اشد عرضة لتلك التغيرات، فالحروب والأزمات الداخلية من شأنها أن تولد المزيد من المتشردين واليتامى، كما أن الاحتجاجات المتكررة التي عرفتها بعض الدول من شأنها ان ترفع من وتيرة الاجرام والإنحراف.

[1] : فتيحة كركوش، ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 2011.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى تصنيف الإنحراف ورأينا أنه يصنف تصنيفات مختلفة وفق أسس متنوعة وحسب الميول الفكرية للباحثين، حيث سعى كل تصنيف إلى تبسيط وتبويب مختلف الممارسات الإنحرافية.

كما تناولنا العوامل المؤثرة في الإنحراف وهي عديدة ومتنوعة ومتفاعلة ومتداخلة فيما بينها، وعليه يجب أن لا نعطي جميع العوامل نفس الوزن في إيجاد المشكلة، ولكن نعطي لها أوزانا مختلفة حسب أهمية وتأثير هذه العوامل في المشكلة. فكل حاله تختلف عن الأخرى في نوعية العوامل ودرجة تأثيرها في ظهور أسلوك الجانح لديها.

أما فيما يخص الاسرة فرأينا أنها وكغيرها من النظم الاجتماعية استجابت لوتيرة التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، وبدا ذلك واضحا في فقدان الأسرة لوظائفها التقليدية لصالح مؤسسات المجتمع المدني، وبروز الأسرة النووية كنمط سائد في المجتمع، كما تغيرت الأسرة من حيث مظهرها في حجمها ومكان وشكل الاقامة، وداخليا في الادوار والمكانات الممنوحة لأفرادها، وفي القيم والمعايير السائدة فيها، اضافة إلى شكل العلاقات الاجتماعية، وهي عوامل أثرت على صيرورة عملية التنشئة الاجتماعية داخل هذه المؤسسة، وهو ما أثر كثيرا أفراد الأسرة وخصوصا الصغار منهم، وهو ما سنراه في الفصل الثالث.

الفصل الثاني

واقع الطفولة والمراهقة في المجتمع الجزائري

مقدمة

يندرج ضمن فئة الأحداث شريحتين هامتين تشكلان عماد أي مجتمع، وهما الأطفال والمراهقين ولأجل ذلك أصبحت المجتمعات الحديثة تولي عناية أكبر بهذه الشريح، وكغيرها من الدول احاطت الجزائر الأطفال والمراهقين بمجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية بغية التكفل الجيد بهم، ومواجهة العراقيل التي قد تعيق نموهم.

سنحاول من خلال هذا الفصل أن نوضح كيفية تقسيم سن الأحداث في بعض التشريعات الدولية، مركزين على التشريع الجزائري، ثم سنتطرق إلى أهمية مرحلتي الطفولة والمراهقة وخصائصهما الفيزيولوجية والاجتماعية، لننتقل بعد ذلك إلى الطفولة المعرضة للإنحراف في المجتمع الجزائري.

أما الجزء الرابع من هذا الفصل فخصصناه للتشريع الجنائي وتصوره لإنحراف الأحداث وذلك بالتطرق إلى تطور التشريع الجنائي ومشاكل الاحصائيات وخطة المشرع الجزائري تجاه الأحداث الجانحين وأجهزة ومؤسسات رعايتهم وتأهيلهم . وأخيرا تناولنا تطور ظاهرة إنحراف الاحداث في الجزائر وذلك من خلال رصد حجمها في السنوات الأخيرة، وطبيعة وأهم المخالفات المرتكبة، وأهم المناطق التي تعرف ارتفاعا في حجم هذه الظاهرة.

أولا: تحديد وتقسيم سن الأحداث

1. تحديد سن الأحداث:

تختلف تشريعات الدول في تحديد سن الأحداث، فنجده مثلا بالنسبة للسن الادنى« (8) سنوات في كل من بريطانيا والمانيا، و(10) سنوات في كل من النمسا اليونان، و(12) سنة في بلغاريا. أما السن الاقصى فتحدده معظم الدول ب(18) سنة، باستثناء بعض الدول كالهند، والسويد التي تحدده ب (16) سنة. وفيما يخص بعض الدول العربية فنجد سن الأحداث محصورا بين (14 و18) سنة في ليبيا، وبين (9 و14) سنة في البحرين، وبين (7 و18) سنة في السعودية، وبين (12 و18) سنة في المغرب، وبين (7 و15) سنة في اليمن»[1].

إن أول ما يمكن ملاحظته على تحديد سن الأحداث، هو أنه وإذا كانت تشريعات الدول تتقارب نسبيا في تحديد السن الاقصى للحداثة، فإنها تختلف كثيرا في وضع سقف ادنى لهذه السن، بل أن بعض الدول كفرنسا والجزائر لم تحدده أصلا، « فتماشيا مع توصيات الحلقة الدراسية التي عقدت بالقاهرة سنة 1953 عمد المشرع الجزائري إلى عدم تحديد سن أدنى للأحداث، حتى يمكن اتخاذ الاجراءات الاصلاحية والوقائية بالنسبة لجميع الأحداث»[2].

وهكذا وحسب القانون الجزائري فإن السن الأدنى للأحداث غير محدد، على عكس السن الأقصى الذي حدده المشرع الجزائري بثمانية عشر (18) سنة فما تحت.

2. تقسيم سن الأحداث:

تبعا لنمو ادراكه الذي يكون منعدما أو ضعيفا أو كاملا، عمدت التشريعات الحديثة إلى تقسيمه إلى ثلاث مراحل هي:

- ✓ مرحلة انعدام المسؤولية، وتمتد من الولادة إلى سن التمييز، وبما أن الصبي في هذه المرحلة غير قادر على التمييز بين الخطأ والصواب، فإنه لا يمثل أمام القضاء لأنه لم يهدف إلى ارتكاب ذلك الفعل، وهذه المرحلة غير محددة في التشريع الجزائري.

[1] : عبد اللطيف عبد القوي مصلح، مرجع سبق ذكره، ص-ص45-49.

[2] : عبد القادر قواسمية، مرجع سبق ذكره، ص35.

- ✓ مرحلة المسؤولية الجزائية المخففة، وتمتد من سن التمييز إلى بلوغ سن الرشد الجزائي، وهي مرحلة الادراك والتمييز الجزئي، ويكتفي فيها بتطبيق تدابير وقائية.
- ✓ مرحلة المسؤولية المخففة، وتمتد من بلوغ سن الرشد الجزائي إلى أقصى سن للحداثة، ويترك فيها الحرية للقضاء بين تطبيق تدابير وقائية وتربوية، أو تطبيق عقوبات مخففة.

أما في الجزائر فمن خلال احكام المادتين (49) و(50) من قانون العقوبات، والمادتين (446) و(456) من قانون الاجراءات الجزائية، يتبين أن المشرع الجزائري قد تجاوز مرحلة سن التمييز (المرحلة الأولى) وقسم سن الاحداث إلى مرحلتين:

- ✓ المرحلة الأولى، ولا يكون فيها الحدث الذي لم يكمل سن الثالثة عشر (13) من عمره أهلا للمسؤولية الجنائية، فلا يجوز بأي حال من الاحوال أن يحكم عليه بعقوبة، وتواجه الجرائم التي يرتكبها الحدث في هذا السن بتوقيع تدابير الحماية والتربية. إلا أن النقد الموجه للمشرع في هذا المجال هو عدم تحديده لسن أدنى لا يمثل الحدث دونها أمام المحاكم، حيث قال أحد المبحوثين: « كيف يعقل أن نعرض طفلا لم يكمل عشر سنوات على القضاء، إن مجرد عرض طفل صغير على المحكمة، يعني أننا قد عاقبناه، وهذا الاجراء اهانة له ولأهله، وأرى أنه يستحسن أن تعالج مشاكل الاحداث الصغار عن طريق مؤسسات خاصة بعيدا عن القضاء والمحاكم ». (المقابلة رقم 09).
- ✓ المرحلة الثانية (من 13 إلى 18 سنة)، ويكون فيها الاحداث غير مسؤولون جنائيا، وتوقيع عقوبات جنائية على الحدث في هذه المرحلة العمرية، يشكل في جميع الاحوال استثناءا من الاصل العام الذي هو تطبيق تدابير الوقاية والتربية.

وحسب معطيات الدراسة، (الجدول رقم 04) فإن اغلب المنحرفين (68.2%) يتجاوز سنهم السادسة عشر، ولا يوجد أي منهم تحت سن الثالثة عشر، ولكن بالنسبة للإناث، فرغم أن أكثر من النصف يفوق سنهن السادسة عشر (55.6%)، إلا أننا نجد ما نسبته (11.1%) من بين الموقوفات ممن لا يتجاوز سنهن العاشرة.

الجدول رقم (04): توزيع الأحداث الجانحين حسب السن والجنس في ولاية غليزان لسنة (2012)[1]

الجنس	ذكور				إناث				المجموع
العمر بالسنوات	أقل من 10	[13-10]	[16-13]	[18-16]	أقل من 10	[13-10]	[16-13]	[18-16]	
عدد الجانحين	0	0	34	80	2	1	5	10	
المجموع	114				18				132

ثانيا: أهمية مرحلتي الطفولة والمراهقة وخصائصهما

1. مرحلة الطفولة:

يعتبر مفهوم الطفولة من المصطلحات التي تناولتها التخصصات المختلفة، ورغم عدم اتفاق العلماء على وضع تعريف جامع لهذه المرحلة العمرية، إلا أنه هناك اتفاق عام على أن الطفولة مفهوم يطلق على المرحلة العمرية الأولى في حياة الإنسان والتي تمتد إلى سن البلوغ، وهي في نظر علماء الاجتماع فترة الاعتماد على الأبوين أو بديلهما، أما بالنسبة لعلماء النفس فهي فترة تمتد من قبل الولادة إلى سن البلوغ. « ومن العلماء من حدد مرحلة الطفولة وفق معايير مختلفة، كالمعيار الاجتماعي الذي يتحدد بمجموعة من السمات الاجتماعية كمدى الاعتماد على الكبار والذاتية في العلاقات والتساؤل المستمر...والمعيار الاقتصادي الذي تتحدد فيه مرحلة الطفولة على أساس القدرة الانتاجية»[2].

[1] : المصدر: مصلحة الشرطة القضائية، مديرية الأمن لولاية غليزان.

[2] : محمد سيد فهمي، أطفال الشوارع، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، ط.1، 2000، ص32.

إن الاهتمام بالطفل ورعايته وتربيته يعتبر حجر الأساس بالنسبة لأي مجتمع يسعى لضمان الاستمرارية والتطور، وانطلاقا من هذه الأهمية اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1989 الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل[1]، التي وقعت عليها أزيد من 191 دولة، وقد قطعت الجزائر كإحدى هذه الدول الموقعة على هذه الاتفاقية شوطا كبيرا في مجال الاهتمام بالطفولة، وتجلى ذلك من خلال:

- ✓ تحسين الخدمات الاجتماعية الموجهة للأطفال، في شتى المجالات كالصحة والتعليم والترفيه.
- ✓ تزايد الاهتمام بالفئات الخاصة، كالطفولة المسعفة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وضحايا الارهاب.
- ✓ سن قوانين وتشريعات جديدة ملائمة لأفراد هذه الفئة العمرية في مجال الإنحراف.
- ✓ تحسين دور ومراكز الرعاية الاجتماعية المخصصة لأفراد هذه الفئة العمرية.

لكن هذه الجهود لاقت مشاكل بالجملة في مجال التطبيق بسبب سوء التسيير والفساد الاداري من جهة والتزايد السكاني من جهة أخرى، إضافة إلى سوء العدالة في التوزيع بين الريف والحضر، ونقص التأهيل لدى العاملين في القطاعات ذات الصلة بحقوق الطفل، وموروثات الماضي كرؤية المجتمع السلبية لدور المرأة وثقافة بعض الاباء التسلطية.

2. مرحلة المراهقة:

تعتبر مرحلة المراهقة من المراحل الحساسة التي يمر بها الإنسان ضمن أطواره المختلفة، فهي مرحلة تحول من سن الطفولة إلى سن الرشد ومرحلة اكتشاف للذات والوعي بها، ويكمن الخطر في هذه المرحلة في تميزها بمجموعة من المتغيرات الجسمية والفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية التي غالبا ما تخلق للفرد صراعات داخلية وتؤثر بشكل كبير على سلوكه، « ففي هذه المرحلة يكشف معظم المراهقين عن تصرفات وخصائص إذا لم تكن اعراضا عصابية حقيقية، فإنها تبدو لمعظم الآباء والمعلمين على أنها إنحرافات مستغربة»[2].

---

[1] : للإطلاع على كل ما أقرته هذه الاتفاقية أنظر: أميرة منصور يوسف: قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د.ط، 1999، ص-ص 142-166.

[2] : شارل فالنتين، الطفل السوي وبعض إنحرافاته، تر: عبد الغاني الجسماني، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط.1، 1994، ص327.

فالمراهقة مرحلة نضج فكري تتوسع خلالها المعارضة لتشمل كافة أراء وميولات الكهول، انطلاقا من مخالفة الأبوين، « وهي مرحلة ديناميكية لبناء الهوية، تتميز بتفاعل جدلي بين الهوية الشخصية المحددة على أنها مجموع منظم من التجارب والعواطف والتمثلات والمشاريع المستقبلية المرتبطة بالذات والاحساس....والهوية الاجتماعية التي تتشكل في مجملها من التفاعل مع الآخرين»[1].

وكثيرا ما يشتكي الأولياء من عدم القدرة على السيطرة على تصرفات أولادهم في هذه المرحلة ويخافون عليهم من أصدقاء السوء, نظرا لعدم قدرتهم على التمييز بين الخطأ والصواب باعتبارهم قليلو الخبرة في الحياة ومتهورون ويرفضون أي نوع من الوصايا، وفي هذا الصدد أجمع جل المبحوثين على عدم قدرتهم على تسيير أمور أبنائهم خلال هذه المرحلة العمرية، فقد قال أحدهم قائلا: « لم انتبه كثيرا لأخي خلال هذه المرحلة الحساسة من حياته، فلا طالما كنت ألاحظ أن تصرفاته في البيت أصبحت غريبة، كما أخبرني بعض الجيران بذلك، ففي المنزل لم يكن يستمع إلى كلامي أو كلام المرحومة (أمه)، وأصبح يضرب أخوته الصغار كثيرا، كما أنه أصبح دائم التفكير ويشرد بذهنه كثيرا ويغضب لأتفه الأسباب، ويغادر البيت بطريقة توحي لنا أنه لن يعود. أما في الحي فقيل لي أن أصبح قليل الحياء ولم يعد يحترم الكبار، واصبح كثير الشجارات مع أبناء الحي». (المقابلة رقم 13).

وبعد أن تطرق إلى ظروف الجنحة التي قام بها ابنه (تكوين جمعية أشرار) صرح مبحوث آخر، وهو من عائلة ريفية ميسورة الحال قائلا: « ماذا أفعل مع ابن كهذا؟ هل أقتله؟ لقد فقدت السيطرة عليه منذ مدة ولم يكن يستمع لكلام أحد، وكان كل همه تحقيق ما يريده بأي طريقة، وحتى في الخارج فقد جلب الكثير من المشاكل، كثيرا ما اشتكى لي الناس من تصرفاته». (المقابلة رقم 19).

[1] : مقدم خديجة، مشروع الحياة عند المراهقين الجانحين، أطروحة دكتوراه في علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2005-2006، ص88.

هكذا فغالبا ما تسبب التغيرات التي قد تطرأ على تصرفات الأبناء في مرحلة المراهقة القلق للكثير من الأولياء، فنجدهم يعانون من عدم القدرة على التعامل السليم مع أولادهم المراهقين مما يولد الكثير من المشاكل والصراعات بينهم, « فقد يسيئ الولي فهم الشاب فيبادله العنف اللفظي ويرميه بالعقوق ونكران الجميل، ويحاول اثبات سلطته عليه مما يؤدي إلى شيء من التسلط»[1].

3. الاهتمام الدولي بالأطفال والمراهقين:

نتيجة الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات الداخلية المسلحة، والظروف الاجتماعية المتردية كتفشي ظاهرة الأمية وانتشار الفقر والأمراض المزمنة خصوصا بين الأطفال، دقت مختلف الهيئات الدولية والاقليمية ناقوس الخطر، وشكلت السنوات الاخيرة قضية حقوق الانسان بشكل عام والطفل بوجه خاص إحدى أولويات المجتمع الدولي. ومن أهم المؤتمرات الدولية التي عنت بشؤون الطفولة نذكر:[2]

- ✓ المؤتمر الدولي لمكافحة الجريمة ومعالجة الجانحين سنة 1955 بجنيف.
- ✓ اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عن المبادئ العامة لحقوق الطفل سنة 1959.[3]
- ✓ الاعلان عن قواعد بيكين سنة 1984.
- ✓ المؤتمر الدولي السابع للأمم المتحدة سنة 1985 بميلانو، والذي خصص لمناقشة سبل الوقاية من الجريمة.

ورغم الصعوبات التي واجهت عملية التكفل بالطفل والثغرات الملاحظة على هذه العملية، إلا اننا نلمس تقدم واضح في هذا المجال، حيث أنه لا مجال للمقارنة بما كانت عليه أوضاع الطفولة وبما آلت إليه.

---

[1] : أنور الجراية، *المراهق وعلاقته بالأسرة*، الثقافة النفسية، مجلة تصدر ها دار النهضة العربية، بيروت، العدد27، جويلية 1996، ص63.

[2] : محمد سند العكايلة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 28-31.

[3] : للمزيد المبادئ العامة لحقوق الطفل، أنظر: جليل وديع الشكور، الطفولة المنحرفة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط.1، 1998، الفصل الأول ص-ص 37-45.

ثالثا: الطفولة المعرضة للانحراف في المجتمع الجزائري

إن مشاكل الأطفال عديدة ومتنوعة، إلى حد لا يتيح لنا إجمالها في هذا المقام، وتتمحور عموما حول الصحة التعليم الترفيه والأمن، وقد الأطفال يتعرض إلى الكثير من الإساءة والعنف بمختلف أشكاله والذي يبدأ من الأسرة ويصل إلى الدولة مرورا بالمجتمع، وتشارك في ذلك ايضا السياسات الدولية، حيث أن الكثير من الأطفال في بعض المناطق يعيشون ويموتون في ظروف مزرية، بسبب ظروف دولية قهرية كالحصار والحروب، وفرض سياسة التجويع من طرف بعض الدول.

ومعلوم أن وجود الطفل في ظروف معيشية صعبة من شأنه أن يقوده إلى الإنحراف، ولذلك صنف في خانة الأحداث المعرضين للإنحراف، الذي يسمون ايضا بالأحداث في حالة خطر معنوي. وهكذا فقد اتسع مفهوم إنحراف الأحداث في الفكر المتقدم « ليشمل كافة الحالات التي يحتمل فيها إنحراف الحدث، حتى ولو لم يقدم على ارتكاب ما يجرمه القانون أو تأباه الجماعة»[1].

والحدث المعرض للإنحراف حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة في دورتها المنعقدة بجنيف سنة 1955 « ذلك الحدث الذي لم ينحرف بعد، ويعني أنه لم يرتكب جرما، ولكن إمكانية اقدامه على ذلك قائمة ومحتملة، أي أنه مهدد بالوقوع في براثن الإنحراف»[2].

وعن حالة الأطفال المعرضون للإنحراف بالجزائر أشارت تقارير المديرية العامة للأمن الوطني أن « عدد الأحداث الموجودين في خطر معنوي سنة 2004 بلغ (3319 حدث)، منهم 2306 حدث أعيد إلى أسرته، و796 حدث أفرج عنه بأحكام مختلفة، و217 حدث أودع في مؤسسات اعادة التربية»[3].

وبغية الإلمام بالموضوع في حدود ما يسمح به المقام، سوف نقتصر في تناولنا لوضعية الأطفال المعرضون للإنحراف الأطفال المتشردون، المتسولون، العاملون، والمعاقون.

---

[1] : فتيحة كركوش، ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] : محمد سند العكايلة، مرجع سبق ذكره، ص68.

[3] : SMATI.S, *Délinquance juvénile*, Revue de presse, N 493-7, mai-juin 2005.

1.3. أطفال الشوارع:

رغم تعدد التعاريف التي وضعها العلماء لمصطلح "أطفال الشوارع"، إلا أنها لم تختلف كثيرا حول هذا المفهوم الذي يشير إلى « الأطفال الذين يعملون ويقيمون في الشوارع كل أو بعض الوقت بعيدا عن رعاية أسرهم»[1]. ويندرج ضمن في خانة ممن يسمون بأطفال الشوارع ثلاثة حالات مختلفة من الأطفال:

1. أطفال على علاقة مع أسرهم يعودون إليها يوميا.
2. أطفال اتصالهم ضعيف بأسرهم، يعودون إليها من وقت لآخر.
3. أطفال ليس لديهم أسرا، أو لديهم أسرا لا علاقة لهم بها أي لا يعودون إليها مطلقا.

ورغم أن عملية احصاء حجم الظاهرة، تعتبر عملية تقديرية غير دقيقة، إلا أنها قد تعطي أرقام مقاربة لحجم الظاهرة، وبالتالي الكشف عن مدى التضامن والتماسك السائد في أي مجتمع من المجتمعات. وفي هذا الاطار أعلنت منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة " اليونيسيف" « أن هناك ما يناهز مائة مليون طفل في العالم يعيشون حالة من التشرد في الشارع»[2]. أما في الجزائر فقدر عدد أطفال الشوارع ب (20 ألف طفل) طفل معرض لشتى أنواع المخاطر، وذلك حسب آخر إحصائية للهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث[3].

وعن أسباب انتشار هذه الظاهرة في منطقته وفي المجتمع الجزائري عموما قال أحد المبحوثين « تعتبر العوامل الأسرية، السبب الرئيسي في ذلك، فمثلا عقليتنا لا تحتمل أن نرى امرأة تحل مكان الأم، والطفل الجزائري بمجرد زواج أبيه من امرأة اخري يتخذ الشارع مأوى له، إضافة إلى سوء المعاملة من طرف الوالدين أو الإخوة، فالطفل *المحقور* في الأسرة لا يحتمل البقاء بالمنزل، اضافة إلى تراخينا أو تشددنا الزائد عن حده في مراقبة أبنائنا، وكذلك العوامل الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة كالفقر والبطالة». (المقابلة رقم 14).

---

[1] : محمد سيد فهمي، أطفال الشوارع، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] : عبد الله هرهار، *من التشرد إلى الإنحراف "سوسيولوجيا الطفل في وضعية الشارع"*، إضافات "المجلة العربية لعلم الاجتماع"، العدد الثامن، 2009، ص99.

[3] : www.annaharonline.com/ar/?news=42799.

و ينجر عموما عن ظاهرة أطفال الشوارع نتائج وخيمة على الفرد والمجتمع، كالتسرب المدرسي، الإصابة بالأمراض العضوية والنفسية وخطر استغلال العصابات، وهي أمور كثيرا ما تؤدي إلى دخول الحدث إلى عالم الجريمة والإنحراف.

2.3. الأطفال العاملون:

ارتبطت ظاهرة عمالة الاطفال تاريخيا بالعمل داخل الأسرة، خصوصا في المجالين الزراعي والحرفي حيث ارتبط الأول بالأرياف والثاني بالمدن، إلا أن الاطفال اليوم أصبحوا يعملون في مجالات متنوعة، تشكل في الغالب خطرا كبيرا عليهم. وتعتبر ظاهرة مثيرة للقلق، لارتفاع نسبتها من جهة وللظروف القاسية التي يعمل فيها الاطفال. « ويجد الطفل الذي يدفع إلى العمل مبكرا نفسه محروما من اللعب مع أقرانه، كوسيلة للترويح والترفيه، وكوسيلة للتعرف على العالم الخارجي وتعلم الادوار الاجتماعية التي يكتسب عن طريقها الطفل العديد من المهارات والقدرات»[1].

وفي مطلع القرن الحالي ذكرت تقارير منظمة الصحة العالمية « أن نسبة العاملين من الأحداث بالنسبة إلى اجمالي القوة العاملة في بعض الدول النامية تصل إلى (30%)، في حين أنها لا تزيد عن (1.6%) في الدول المتقدمة»[2]. أما في الجزائر فحسب آخر دراسة قامت بها الهيئة الجزائرية لتطوير الصحة وترقية البحث "فورام"، « فإن هناك 350 ألف طفل عامل في الجزائر، بينما يصل عددهم إلى الضعف في أوقات العطل ورمضان والصيف»[3].

وقد عبر أحد المبحوثين عن انتشار الظاهرة في منطقته حيث قال أن «عمل الطفل لا علاقة له بالفقر، فأنا أعرف العديد من الأطفال الذين ينحدرون من أسر غنية يحترفون مهنا بأجور زهيدة ». (المقابلة رقم 10)، كما صرح نفس المبحوث أن « عدد الأطفال العاملين يرتفع بشكل كبيـــر مع حلول فصل الصيف، حيث يكثر عدد الباعة من الأطفـــال الذين تدفع

[1] : عبد الله هرهار، مرجع سبق ذكره، ص117.

[2] : محمد سيد فهمي، أطفال الشوارع، مرجع سبق ذكره ، ص20.

[3] : الموقع الالكتروني: http://www.elkhabar.com/ar/nas/315880

بعضهم الظروف الاجتماعية إلى المتاجرة في أبسط شيء كبيع المشروبات والمثلجات في محطات الركاب، أو "*المطلوع*" والأكياس البلاستيكية في الأسواق». (نفس المقابلة السابقة).

وقد صرح مبحوث آخر قائلا: « إن الفقر والبطالة وتدني أجور الأولياء هي العوامل الرئيسية المساهمة في انتشار الظاهرة، إضافة إلى ارتفاع نسبة التسرب المدرسي وقصور الجهات المختصة على احتواء هؤلاء المتسربين الذين يتجهون إلى عام الشغل في أغلب الأحوال». (المقابلة رقم 01).

لكن ومهما قيل عن الظاهرة فمن خلال ما تقدم يتضح لنا أنه إضافة المخاطر الصحية التي تنطوي عليها ظاهرة عمالة الأطفال، فإن الوضع الصعب الذي يجد من خلاله الطفل نفسه مستغَلا، ومضطهدا وغير محمي من طرف المجتمع، كل ذلك وغيره من شأنه أن يدفعه بوعي أو دون وعي إلى عالم الجريمة والانحراف.

3. الأطفال المتسولون:

تعتبر ظاهرة التسول مشكلة اجتماعية ومظهر من مظاهر الخلل الوظيفي لمؤسسات المجتمع، وتدهور التضامن بين أفراده، وقد عرفت هذه الظاهرة تزايدا ملحوظا في المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة رغم صدور قوانين تجريمها، « حيث تحصي الجزائر ما بين 15 و20 ألف متشرد على مستوى التراب الوطني، 50% منهم يستخدمون في التسول لجمع الأموال لغيرهم»[1].

وللتسول مظهران أساسيان هما المباشر، وغير المبشر أو المقنع الذي يتجلى في بعض الأنشطة الهامشية التي تحظى بقدر من الاعتراف في المجتمع المحيط، تفاديا للاصطدام بأجهزة الأمن، كعرض بعض السلع البسيطة على المنازل ومسح زجاج السيارات، غير أنه ليس كل الانشطة التي تبدو هامشية تحل في إطار التسول المقنع.

[1] : جريدة الخبر اليومي، العدد 6475، بتاريخ 14 سبتمبر 2011، مقال بعنوان " 20 الف متشرد في الجزائر ".

أما حسب درجة حدته فالتسول نوعان: تسول عارض أو اضطراري وتسول احترافي، وهو النوع الأخطر على الأحداث، على اعتبار أن معظم محترفي هذا النوع مستغلون من طرف جماعات منظمة.

ويعتبر الفقر من بين أهم أسباب الظاهرة، خاصة إذا اقترن بتدني المكانة الاجتماعية، وببعض الأمراض النفسية والعضوية كالإعاقة مثلا، ويمر التسول في المجتمع الجزائري عبر عدة طرق وعن ذلك قال أحد المستجوبين: « أصبح التسول في بلادنا مهنة لها أساليب وتقنيات على درجة عالية من التخطيط، فمعظم المتسولون يعملون على استعطاف الناس، كعرض الأبناء وخصوصا الرضع منهم على الأرصفة، وإظهار أماكن الاعاقة الجسدية، وبعض الوثائق الطبية، كوصفات العلاج، ومواعيد اجراء عمليات جراحية، واختيار الأماكن والأوقات الحساسة، كمحطات النقل العمومي، والتجمع أمام المساجد خصوصا يوم الجمعة». (المقابلة رقم 16).

وقد أخذت الظاهرة في الآونة الأخيرة أبعادا خطيرة، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة ومؤسساتها المتخصصة، إلا أن تلك الجهود لم ترقى إلى مستوى التحديات التي تعيشها هذه الفئة. حيث يتعرض الطفل المتسول إلى الكثير من الاعتداءات والاهانات، وهو ما من شأنه أن يدخله إلى اللجوء إلى سلوكيات منحرفة أخرى كالنصب والاحتيال والسرقة.

4. الأطفال المعاقون:

الإعاقة هي حالة عجز لعضو واحد من أعضاء الجسم البشري أو أكثر عن أداء وظائفه جزئيا أو كليا، وهي حالة مرضية قد تكون أيضا عقلية أو نفسية إن طالت مدتها. ويصنف العلماء المعاقين إلى الفئات التالية:[1]

- ✓ المعاقين جسميا، وهم من لديهم عجز في الجهاز الحركي والبدني، كالمكسورين والمبتوري الأعضاء، وأصحاب الأمراض المزمنة.

[1] : محمد سيد فهمي، الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط.1، 2007، ص129.

- ✓ المعاقين حسيا، وهم من لديهم عجز في الجهاز الحسي كالمكفوفين والصم والبكم.
- ✓ المعاقين عقليا، وهم مرضى العقول وضعافها.
- ✓ المعاقين اجتماعيا، وهم العاجزين على الانسجام مع بيئاتهم كالمتشردين.

والمعاق لا يعمل على تحدي الإعاقة فحسب، بل ويعمل كذلك على تجاوز نظرة المجتمع الدونية تجاه اعاقته، وكذا على قلة فرص إعادة الادماج التي من شأنها أن تقيه شر الولوج إلى عالم الجريمة والانحراف، فقد عبر عن ذلك أحد المبحوثين الذين كانت اعاقة ابنه أحد أسباب دخوله إلى عالم المخدرات حيث قال: « لقد بدأ أبني تعاطي المخدرات منذ سن الرابعة عشر، ولم تمنعه اعاقته من الحصول على هذه السموم، فرغم مشيه البطيء جدا، فهو أحيانا يقطع مسافات طويلة مشيا لجلبها، وهو معذور في ذلك لأنه ورغم الاهتمام الذي يلقاه من طرفنا في الأسرة، إلا نظرة المجتمع إليه جعلته ينقطع عن الدراسة أولا ليصبح مدمنا على المخدرات، التي يشتريها بما يتلقاه منا من أموال، وذلك بعد الحاحه على ذلك بحجة قضاء لوازم شخصية، كيف نعمل معه؟ هل نقطع عليه المصروف؟ أظن أن هذا التصرف سيزيد من مشاكله وهمومه». (المقابلة رقم 05 ونوع إعاقة الحدث هنا إعاقة حركية).

هذه الحالة وغيرها من حالات المعاقين تبين مدى تأثير نظرة المجتمع للفرد المعاق على سلوكه، ونتيجة لارتفاع أفراد هذه الفئة بسبب الحروب الأهلية والدولية والكوارث الطبيعية، إضافة إلى تدني مستوى الوعي الصحي وانتشار الأوبئة الفتاكة خاصة في الدول النامية، فقد زاد الاهتمام الدولي بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

وكغيرها من الدول تسهر الجزائر على تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقوقهم ودعمهم بمراكز التكوين والتعليم المهني، ولكن بمقارنة ما هو مطلوب وما هو متاح من برامج وخدمات الوقاية والعلاج والتأهيل المخصصة لأفراد هذه الفئة نلمس قصورا وضحا في هذه البرامج.

رابعا: التشريع الجنائي وتصوره لانحراف الأحداث

1. تطور التشريع الجنائي للأحداث:

تنبه المجتمع الدولي لمشكلة إنحراف الأحداث، وتم فصل جرائم الصغار عن جرائم البالغين، بعد أن كانوا يخضعون لقانون موحد، وربما يعود الفضل في هذا التطور إلى جهود المدرسة الوضعية التي انتشرت أواخر القرن التاسع عشر، وظهور أفكار المدرسة التقليدية الجديدة بزعامة بيكاريا، « فتطورت الفلسفة العقابية في اطار مواجهة الجنوح والإجرام بصفة عامة، من السعي إلى معاقبة المجرم لما ارتكبه في حق المجتمع والأفراد من جرم، إلى فلسفة اصلاحية ذات طابع اجتماعي تهدف أساسا إلى إصلاحه وإعادة تأهيله»[1]. والجدول التالي يوضح تطور تشريعات الخاصة بالأحداث في العالم.

الجدول رقم (05): أهم تطورات تشريعات الأحداث في العالم[2]

السنة	التشريع	أهم أحكامه
1847	ظهور أول تشريع خاص بالأحداث.	سن قانون خاص بالأحداث
1899	صدور تشريع القضاء الجزئي الذي ألغى قانون 1847	تقسيم سن الأحداث
1904	صدور قانون المعدل والمتمم لتشريع القضاء الجزئي	عدم معاقبة الأطفال الأقل من سبع سنوات
1908	صدور قانون الطفل	إنشاء محكمة الأحداث
1932	صدور قانون الطفل والمراهق	اعادة تقسيم سن الأحداث

[1] : حنان بن جامع، *الاصلاح الاجتماعي للأحداث المحبوسين في ضل السياسة الجنائية الحديثة*، دراسات قانونية، مجلة تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، العدد 11، ماي 2011، ص116.

[2] : المصدر: طلعت لطفي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص-ص 101-102.

وقد ابدى معظم المبحوثين رضاهم عن الظروف التي تواجد فيه موكليهم، منذ ضبطهم إلى غاية الاعلان عن الحكم الصادر في حقهم وحتى بعد ايداع البعض منهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز إعادة تأهيل الأحداث، وفي هذا المجال صرحت إحدى المبحوثات قائلة: « لقد ارتحت كثيرا لإجراءات ضبط ابني ومحاكمة، فقد تمت معاملته في أحسن الظروف من طرف الشرطة كما أن محاكمته لم تكن في جلسة علنية كان من شأنها أن تؤثر على نفسيته، كما عينت له المحكمة محاميا خاصا، والأهم من ذلك أنني تفاجأت ورضيت كثيرا بالحكم الصادر في حقه حيث تم الإفراج ووضعه تحت المراقبة». (المقابلة رقم 02).

لكن وما تجدر إليه الاشارة في هذا المجال، هو أن القانون ورغم اهتمامه بالفعل الإجرامي أكثر من اهتمامه بالفاعل، إلا أنه يبقى ضرورة ملحة لخلق التوازن الاجتماعي، وحماية الفرد والمجتمع معا، خاصة في ضل التعديلات التي عرفتها التشريعات الحديثة والتي اتجهت نحو تزايد الاهتمام بشخصية الحدث وحمايته، والتي كان من أهمها:

- استبعاد فلسفة العقاب في مجال تقويم الأحداث.
- ادخال مبدأ المسؤولية الاجتماعية التي تعكس مسؤولية المجتمع عن إنحراف أفراده.
- انشاء هيئات ومؤسسات رسمية خاصة بالأحداث، كشرطة ومحكمة الأحداث.
- اتساع النصوص القانونية لتشمل معالجة حالات التعرض للإنحراف.

2. تطور الجنوح ومشاكل الاحصائيات:

رغم الجهود المبذولة من طرف الهيئات الرسمية المختصة بإنحراف الأحداث في مجال تقدير حجم الظاهرة، إلا أن الأرقام الخاصة بهذه الظاهرة والمقدمة من طرف هذه الأخيرة يجب تناولها بتحفظ شديد، « وفي هذا الصدد يشير لوبلان (Marc Le Blanc) أن بعض الأبحاث التي أجريت في أوروبا وأمريكا حول تقدير حجم الإنحراف الخفي، توصلت إلى أن اكثر من (90%) من المراهقين الذين شملتهم الدراسة، أكدوا أنهم ارتكبوا أفعالا يعاقب عليها القانون إلا أنها لم تكتشف من طرف الجهات الرسمية»[1].

[1] : عبد اللطيف عبد القوي مصلح، مرجع سبق ذكره، ص224.

واذا كانت هناك تحفظات حول احصائيات الجنوح في الدول المتقدمة، فإنه من باب أولى أن تكون هناك تحفظات في الدول النامية، وقد أشار أحد المبحوثين لذلك حيث قال أن حجم ظاهرة انحراف الأحداث اكبر بكثير مما تقدمه السلطات الرسمية، فعندنا مثلا لا تحب معظم الاسر افشاء مساوئ الابناء واسرارهم، والأسر المحافظة منها غالبا ما تكتفي بعقوبة ابنها وتأديبه، ومن جانب آخر فإن الضحايا غالبا ما لا يلجأون إلى المحاكم لأسباب مختلفة كالشفقة على الطفل وتجنب اثارة الخصومة، ومحاولة انهاء الخصومة بالتراضي، كما تنتشر عندنا سياسة عدم التبليغ بالجرائم المرتكبة، سواء تعلق الأمر بالضحايا أو بعموم الناس خصوصا في بعض الجرائم الحساسة كالجرائم الجنسية، والجرائم البسيطة التي يفضل فيها المجني عليه حل المشكلة وديا لتفادي تضييع الوقت في التنقل بين أجهزة الامن وحضور الجلسات في المحاكم. (المقابلة رقم 09).

ومن جهة أخرى تلعب المصالح المختصة بالأحداث دورا بارزا في اعطاء نتائج مضللة عن حجم ظاهرة إنحراف الأحداث، وهو الأمر الذي أشار إليه أحد المبحوثين الذي حمل السلطات الرسمية مسؤولية ذلك حيث قال: « إن الكثير من الحالات الاجرامية لا يتم فيها التعرف على مرتكب الجريمة، وبالتالي فإنها تقيد ضد مجهول، كما أن جل الجرائم المعلن عنها هي فقط تلك التي تصل إلى مختلف أجهزة الضبط الرسمي، وما يدور في الشوارع والأحياء نادرا ما تصل إليه الأجهزة الأمنية بسبب اهمالها وتراخيها في أداء مهامها. ومن جانب آخر فإننا كجزائريين نحمل نظرة سيئة عن الجهاز القضائي ولا نثق به، بسبب بعض الاحكام الغريبة التي أصبح يصدرها، وهذا الامر كثيرا ما يقودنا إلى حل المشاكل المتعلقة بالإنحراف وديا وبتدخل الصلحاء، اضافة إلى أننا أصبحنا نعيش في زمن من النادر فيه أن يحاكم فيه المنحرفين من أبناء الطبقات الميسورة الحال وذات النفوذ الاجتماعي، وبالأخص في الجرائم المتعلقة بالممتلكات العمومية». (المقابلة رقم 04).

ورغم ما قيل حول تناقض وتضارب في احصائيات الجنوح المعروف أو الشرعي، « إلا أنها قد تعطي صورة قريبة من الجنوح الفعلي، إذا تعلق الأمر بالجرائم المرتكبة ضد الاشخاص والمفضية إلى الموت، رغم أن هذه الجرائم قد لا يكتشف الكثير منها»[1].

[1]: KLINBERG O, Les problèmes fondamentaux de la criminologie, Paris, Cujas, 1960, P173.

3. خطة المشرع الجزائري تجاه الأحداث:

تناول المشرع الجزائري موضوع إنحراف الأحداث في عدة مواضع « كالمواد 49، 50، 51 من قانون العقوبات، والكتاب الثالث من قانون الاجراءات الجزائية، الأمر رقم 72/3 المؤرخ في 10-02-1972، والمتعلق بحماية الطفولة والمراهقة، الأمر رقم 72/2 المؤرخ في 10-02-1972، والمتعلق بتنظيم السجون واعادة التربية»[1].

وتلعب التدابير القانونية دورا بارزا في علاج الجنوح، ولكن يجب على المختصين تطبيق هذه التدابير بشكل صحيح، لأن أي تدبير قضائي لا يصدر أو لا يطبق بشكل صحيح قد يفضي إلى نتائج عكسية « فالعدائية تحدث لذة، والعقوبة التي تلي العمل العدائي إذا فهمت أو قيست أو طبقت بشكل خاطئ، يمكن بدورها أن تصبح مثيرة لهذه اللذة »[2].

ويقصد بالتدابير القانونية « طرق الحماية والعلاج والاصلاح التي تنظمها تشريعات الاحداث في كل دولة، ويقوم قاضي الاحداث باختيار ما يراه مناسبا منها لحالة الحدث الجانح المعروض أمامه»[3]. ومن أهم التدابير التي وضعها المشرع الجزائري ما يلي:

أ. التسليم:

وهي اخف عقوبة يمكن أن تصدر في حق الحدث، وتعني وضع القاصر المنحرف تحت رعاية أحد الأشخاص المنوطين بذلك، وتكون إما بتسليمه إلى الوصي أو إلى شخص جدير بالثقة. و في الحالة لا يشترط قبول الوالد أو الوصي بالاستلام لأنهم مكلفون برعاية الحدث والعناية به شرعا، أما في الحالة الثانية فالأمر يعود إلى رغبة الحدث في الاقامة مع هذا الشخص، الذي لا يعتبر ملزما بتسلمه، على أن يتعهد بالمحافظة على الحدث.

وباستثناء الشطر الثاني من هذا الإجراء القانوني أي تسليم الحدث إلى شخص جدير بالثقة، فإن البعض لا يرى في التسليم اجراءا تقويميا بالمعنى الفني لكلمة، لأنه ليس في حقيقته إلا أمرا بإعادة الحدث إلى الحياة في كنف الظروف والمقومات البيئية التي كان يعيش فيها من قبل والتي لعبت بالضرورة دورا مهما في خلق سلوكه الجانح.

[1] عبد القادر قواسمية، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2]: CHAZAL.J, L'enfance délinquante, Paris, P.U.F, 11eme édition, 1983, p41.

[3] : عبد القادر قواسمية: مرجع سبق ذكره، ص167.

ب. التوبيخ والانذار:

نصت المادتين 446 و468 من قانون الاجراءات الجزائية على إمكانية توبيخ الحدث وانذاره، « وإذا كان القانون ترك الحرية للقاضي في طريقة التوبيخ والانذار، إلا أنه ثمة حدودا يجب أن يرتبط بها القاضي في هذا الإجراء، أخصها أن لا يكون التوبيخ متسما بالعنف أو بعبارات قاسية، قد تؤدي إلى عكس النتائج المرجوة من عملية التقويم»[1].

ج. الغرامة:

وهو تدبير ليس له في الواقع أي قيمة ردعية أو تربوية، لأن أغلب الجانحين لا يملكون قيمة الغرامة المقررة لهذا التدبير، التي تدفع في مطلق الاحوال من طرف ولي الحدث.

د. الحرية المراقبة أو المراقبة الاجتماعية (La liberté surveillée):

وهي نظام متطور وجد لتنامي مساوئ العقوبات السالبة للحرية، وتعرف في ميدان الاحداث الجانحين بأنها نظام للعلاج يتواجد الحدث عن طريقه في بيئته الطبيعية مستمتعا إلى حد ما بحريته الاجتماعية، حيث يكون تحت ملاحظة ورعاية ممثل لمحكمة الاحداث، حيث يقوم بالعملية جهاز اداري ملحق بالمحاكم يتجسد في "مصلحة الملاحظة والمراقبة في الوسط المفتوح"، يعمل فيه اخصائيون دائمون ومتطوعون يشترط فيهم أن يكونوا عوامل سيطرة وتنظيم وعوامل تحريك ايجابي لذات الحدث. ويتفرع هذا الإجراء إلى ثلاثة انواع:

- الحرية المراقبة المؤقتة، وتتم أثناء التحقيق وتشمل التحاليل الطبية والجلسات النفسية.
- الحرية المراقبة للاختبار، وغالبا ما تكون بعد الادانة وقبل صدور الحكم.
- الحرية المراقبة النهائية، وتتم بعد صدور الحكم.

ورغم أن هذا التدبير القانوني يعد من بين أخف التدابير التي يمكن أن تصدر في حق الحدث، إلا أن معظم المبحوثين أبدوا تذمرهم الشديد من القائمين على هذا الاجراء خصوصا أثناء المراقبة النهائية، ففي تعليقه على هذا الاجراء صرح السيد أحد المبحوثين قائلا: « لقد سئمت من هذا الوضع، زيارات وتحقيقات باستمرار يقوم بها أشخاص غير مؤهلين لذلك، حتي أصبحت أتمنى لو صدر حكمـــا أشدا على ابني التي كـــانت تجنبني هذه المحاكمـــات

[1] : طه أبو الخير، منير العصرة، مرجع سبق ذكره ص552.

المستمرة، وحتى ابني يكاد يتعقد من طريقة تعامل هؤلاء المراقبين، وحتى زياراتهم غير مبرمجة ولا تكون في وقت مناسب، وأسئلتهم تافهة كثيرا ما تحرجني وتحرج الولد أيضا».(المقابلة رقم 05).

وعلى عكس ما ذهب إليه المبحوث السابق فقد قالت إحدى المبحوثات: « لم أشعر بأن ابني كان تحت المراقبة الاجتماعية (بعد صدور الحكم عليه بوضعه في حالة حرية مراقبة)، لأنني لم أرى هؤلاء المراقبين إلا بعد الحكم على ابني». (المقابلة رقم 11).

ه. الايداع في مراكز إعادة التأهيل:

وهو تدبير قضائي نادرا ما يتخذ في شأن الحدث، فعادة ما يتم معاقبة الحدث بهذه العقوبة السالبة للحرية في حالة الجرائم الخطيرة كالقتل مثلا.

وحسب بيانات الدراسة فإن أبناء أفراد عينة الدراسة حكم على نصفهم (10 أحداث) بالإفراج تحت المراقبة، وتم تم تطبيق تدبير التسليم على الربع منهم (05 أحداث)، وطبق على اثنين منهم العقوبة السالبة للحرية، أما الباقي فتوزعوا بين عقوبات التوبيخ والتغريم، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): التدابير القانونية الصادرة في حق أبناء أفراد عينة البحث حسب طبيعة المخالفة المرتكبة

التدبير القانوني طبيعة المخالفة	التوبيخ والانذار	التسليم	الغرامة	الافراج تحت المراقبة	الحبس	المجموع
محاولة القتل				1	1	**2**
الضرب والجرح العمدي		1	1	2		**4**
الجنس				1	1	**2**
تكوين جمعية أشرار			1	1		**2**
مخدرات		1		3		**4**
سرقة	1	2		2		**5**
السب والتهديد		1				**1**
المجموع	**1**	**5**	**2**	**10**	**2**	**20**

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

4. أجهزة ومؤسسات رعاية وتأهيل الأحداث الجانحين:

أ. شرطة الأحداث:

وهو جهاز إداري ملحق بالمديريات الولاية للأمن الوطني، وقد بدأ التفكير دوليا في انشاء هذا الجهاز منذ منتصف القرن الماضي وذلك بغرض حماية القصر سواء منهم الجانحين أو الموجودين في خطر معنوي. أما في الجزائر فبادرت المديرية العامة للأمن الوطني سنة 1982 بإنشاء فرق متخصصة لحماية الأحداث ومراقبة جنوحهم[1].

ولشرطة الأحداث دورا مميزا في الوقاية من الجنوح، كما أنها تلعب دورا هاما في علاجه، وفي هذا الصدد قال أحد المبحوثين: « لقد تعاملت مصالح الشرطة بشكل لائق مع ابني الذي لم يتأثر نفسيا بالتحقيقات التي اجريت معه فيما بعد»(المقابلة رقم 15).

وهنا تظهر أهمية هذا الجهاز باعتباره أول من يحقق مع الحدث المنحرف، وأثر التحقيق الأول على نفسية الحدث لا يمكن انكاره. وعليه وفي هذا الاطار يجب أن تتوفر في هذه المؤسسة عدة عوامل أبرزها:[2]

- ✓ ضرورة توافر العنصر النسوي في هذا الجهاز.
- ✓ عدم اقتصار دور هذا الجهاز على التعامل مع الحدث أثناء ضبطه، بل يجب أن يمتد قبل وبعد ذلك.
- ✓ ضرورة الاستقلال النسبي عن اجهزة الشرطة العادية في عدة أمور كالتخصص في التكوين، المقر والزي.
- ✓ الاختيار الدقيق لأفراد الجهاز، وأهمية الانخراط التطوعي فيه.
- ✓ توفير أماكن حجز لائقة وتراعي سن الحدث، مع الابقاء لجهاز الشرطة بعض الحرية في التحقيق والافراج.

ب. محاكم الأحداث:

تقوم فلسفة محكمة الأحداث على تطبيق كامل لمبادئ الدفاع الاجتماعي كما تقوم على أساس الإصلاح وليس على أســـاس فرض العقوبة وان الإجراء التقويمي يتعين اختياره بعد

[1]: المنشور رقم 8808 الصادر بتاريخ 15 مارس 1982، المتعلق بإنشاء فرق متخصصة لحماية الأحداث ومراقبة الجنوح.

[2] : عبد القادر قواسمية، مرجع سبق ذكره، ص-ص158-160.

دراسة شاملة لحالة الحدث سواء فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية التي تحيط به والعوامل النفسية التي بداخله. إن نجاح الاجراء التربوي الذي يتخذه القاضي تجاه الحدث يتوقف على مدي تعرف مواطن الداء، ولذلك وجب أن القاضي على درجة عالية من التكوين، وأن يكون ملما بكل المسائل الاجتماعية والنفسية والصحية الخاصة بالحدث. ولا يتوقف دور محكمة الأحداث بمجرد إصدار الحكم، بل يقوم قاضي الأحداث بالإشراف على تنفيذ الحكم بعد إصداره وذلك من خلال مراقبة الحدث، فيتمتع بكل السلطات التي تخوله الاتصال بالأحداث.

ج. مراكز الرعاية الاجتماعية وإعادة التربية:

وهي مؤسسات داخلية لإيواء الأحداث، تتمثل في[1]:

- ✓ المراكز التخصصية لإعادة التربية.
- ✓ المراكز التخصصية للحماية.
- ✓ مصالح الحماية والتربية في الوسط المفتوح
- ✓ المراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشبيبة.

غير أن المادة 444 من قانون الإجراءات الجزائية عددت هذه المؤسسات والمراكز على الشكل التالي:

- ✓ منظمة أو مؤسسة عامة أو خاصة معدة للتهذيب أو التكوين المهني.
- ✓ مؤسسة طبية أو طبية تربوية مؤهلة لذلك.
- ✓ مصلحة عمومية مكلفة بالمساعدة.
- ✓ مدرسة داخلية صالحة لإيواء الأحداث المجرمين في سن الدراسة.

د. المراكز الخاصة لإعادة تأهيل الأحداث:

وهي مراكز تابعة لوزارة العدل يكمل فيها الأحداث عقوباتهم النهائية السالبة للحرية، وأنشئت بموجب **الأمر** 02/72 المؤرخ في 10-02-1972 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين حيث كانت تسمى "مراكز إعادة تربية و إدماج الأحداث"، « وكانت موزعة على الشكل التالي: الأبيار بالجزائر العاصمة، حي المنظر الجميل بسطيف، تيجلابين ببومرداس، قديل بوهران»[2].

[1] : الأمر رقم 64/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة.

[2] : فتيحة كركوش، ظاهرة إنحراف الأحداث في المجتمع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص132.

خامسا: واقع ظاهرة انحراف الأحداث بالجزائر

1. حجم ظاهرة إنحراف الأحداث:

رغم ما قيل سابقا عن الاحصائيات الرسمية لإنحراف الأحداث في الجزائر، إلا أنها تبقى وسيلة مهمة لمعرفة حجم الظاهرة التي تعرف العديد من التحولات من حيث نمط وشكل الصور الإنحرافية.

وتشير الأرقام المقدمة من طرف السلطات الرسمية إلى الكثير من التذبذب في حجم الظاهرة وعن أسباب التذبذب في حجم ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر قال أحد المسؤولين بمصلحة شرطة الأحداث لولاية غليزان « هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تذبذب حجم، كعدم تسجيل بعض حالات الإنحراف البسيطة كالضرب والسرقات البسيطة في ظل تنامي عدد الحالات التي يمكن أن نضعها ضمن خانة الإجرام كالقتل الممارسات الجنسية والاعتداء على الأصول، فارتفاع مثل هذه الممارسات الإنحرافية الخطيرة، جعل بعض الممارسات البسيطة لا تصنف في خانة الإنحراف، هذا اضافة إلى غياب سياسة التبليغ من طرف الناس، وفي هذا الاطار فإن جل الحالات المسجلة عندنا هي حالات اكتشفت من طرف مصالحنا الخاصة»[1].

وعموما يعرف عدد الأحداث المنحرفين في الجزائر ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى (الجدول رقم 07)، وهذا باستثناء بعض السنوات، ، وقد بلغ هذا العدد ذروته سنة 2008 (17112 حالة)، ثم تليها سنتي 2007 و2006 ب(15139 حالة) و(13237 حالة) على التوالي. كما عرفت السنوات الأخيرة هبوطا ملحوظا في عدد القصر المنحرفين ، حيث بلغ هذا العدد أدنى مستوياته خلال السنة الماضية (2012) وذلك ب(7869 حالة)، أما في السنة التي قبلها فبلغ اجمالي الأحداث المنحرفين في الجزائر (9043 حدث).

[1] : كان هذا التصريح في اطار مقابلة اجريناها معه خلال الدراسة الاستطلاعية.

الجدول رقم (07): تطور عدد الجانحين الأحداث في الجزائر[1]

السنة	عدد الأحداث الجانحون	نسبة التغير
1998	8077	/
1999	7942	% 1.67-
2000	9108	% 14.68
2001	9964	% 9.40
2002	12645	% 26.91
2003	10856	% 14.15-
2004	10956	% 0.92
2005	11302	% 3.16
2006	13237	% 17.12
2007	15139	% 14.37
2008	17112	% 13.03
2009	9984	% 41.65-
2010	9196	% 7.89-
2011	9043	% 1.66-
2012	7869	% 12.98-

ومن جانب آخر تعتبر ظاهرة إنحراف الأحداث ظاهرة ذكورية بالأساس، فحسب معطيات مديرية الأمن لولاية غليزان فإن نسبة الأحداث الذكور المتورطين في قضايا مختلفة سنة 2012 بلغت (86.36%) كان سن معظمهم يفوق السادسة عشر، وهو ما يبينه الجدول رقم (08).

[1] : المصدر: فتيحة كركوش، ظاهرة إنحراف الأحداث في المجتمع الجزائري، مرجع سبق ذكره ص104، فيما يخص سنوات 1998، 1999، 2000، 2001، أما سنوات 2009، 2010، 2011، 2012 فمصدرها جريدة الأمة، أما باقي السنوات، فيرجى الاطلاع على المرجع التالي: سمية حومر، الخريطة الاجتماعية لجنوح الاحداث، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري بقسنطينة، 2010، 2011، ص-ص92-94.

الجدول رقم (08): عدد الأحداث الجانحين حسب السن والجنس في ولاية غليزان في سنة 2012[1]

الجنس / العمر بالسنوات	ذكور	إناث	**المجموع**
أقل من 10	00	02	**02**
]13-10[	00	01	**01**
]16-13[	34	05	**39**
[18-16]	80	10	**90**
المجموع	**114**	**18**	**132**

نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع نسبة الأحداث المنحرفين الذكور، وهو أمر طبيعي يفسر بالفرق بين الجنسين في تركيبهما العضوي والنفسي، وكذا بالعوامل الاجتماعية والثقافية، فالابتعاد النسبي للأنثى عن الحياة المجتمعية العامة، وقلة احتكاكها بالناس، وعدم مشاركتها في الحياة الاقتصادية كلها عوامل تلعب دورا مهما في التقليل من خطورة ارتكابها لممارسات إنحرافية.

2. طبيعة مخالفات الأحداث:

تعتبر ظاهرة إنحراف الأحداث من الظواهر المتجددة وذلك تبعا لتطور المجتمع، وبما أن المجتمع الجزائري عرف خلال العقود الأخيرة جملة من التغيرات السريعة والمتلاحقة، فإن ظاهرة إنحراف الأحداث عرفت أيضا العديد من التحولات من حيث نمط وشكل الصور الإنحرافية، ومن حيث تطور عدد الحالات المسجلة.

لقد كان من المعروف عن إنحرافات الأحداث أنها لا تعرف تنوعا كبيرا مثل جرائم البالغين، حيث كانت تتخذ صورا يمكن أن نطلق عليها إسم "البسيطة"، كالسرقات والاعتداءات، إلا ان ما نلاحظه الآن هو أن طبيعة المخالفات المرتكبة من طرف القصر زادت حدتها وأصبحت تتخذ أشكالا جديدة كان ينفرد بها البالغين كالقتل والمخدرات، التعدي على الأصول وغيرها من الإنحرافات التي يمكن أن نصنفها في خانة الإجرام.

[1] : المصدر: مصلحة الشرطة القضائية، مديرية الأمن لولاية غليزان.

ورغم هذا التطور في طبيعة المخالفات المرتكبة من طرف القصر، مازالت السرقة على رأس القائمة، « فقد كشف تقرير أنجزته خلية حماية الأحداث التابعة للقيادة العامة للدرك الوطني أن جرائم السرقة هي أكثر ما تورط فيه القصر سنة 2011 ب (887) قضية»[1].

وعند استفسارنا عن سبب كثرة مخالفات السرقة بين أوساط القصر، صرح أحد المسؤولين بمصلحة شرطة الأحداث أن « السرقة قد تعتبر وسيلة وليست غاية، فمعظم الموقوفين بسبب السرقة ثبت أنهم يتعاطون المخدرات، وقد صرح بعضهم وبعض أولياء أمورهم أنهم احترفوا السرقة لأجل جلبها»[2].

وفيما يخص أفراد عينة البحث كان هناك أربعة مبحوثين تورط أبنائهم في هذه المخالفة، وعن أسباب ذيوع جنحة السرقة في أوساط القصر، قال أحد المبحوثين بأن « المجتمع الجزائري عرف في السنوات الأخيرة انتشارا واسعا لنمط الحياة الاستهلاكية التي رافقها تفاوت كبير بين دخل الأسر، وهو ما أدى إلى رغبة أبناء الأسر الفقيرة في تحسين معيشتها بأي طريقة، وبالتالي فإن بعض أرباب الأسر وإن كانوا لا يأمرون أبنائهم على السرقة، فإنهم في المقابل لا ينهونهم عنها، بل ويشجعونهم عليها بطرق غير مباشرة». (المقابلة رقم 13).

يبين التصريح السابق أن الحدث المرتكب لجنحة السرقة غالبا ما تدفعه إلى ذلك جملة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، غير أنه هناك من يعتبر هذا التصرف في خانة الأمراض النفسية الناشئة عن التنشئة الأسرية في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا تتعلق اطلاقا بالظروف الاقتصادية للجانح، وهو ما أكده أحد المبحوثين الذي صرح قائلا: « لم أكن أعلم أن تصرفات ابني في المنزل لما كان صغيرا كخفة الحركة، واخذه واخفائه لأغراض اخوته، وتفتيشه لأماكن مختلفة في البيت ستجعله لصا محترفا، لقد تعلم ابنى السرقة من البيت فرغم أنني لم أبخل عنه بشيء في حياته، إلا أنه غالبا ما كان يسرق أشياء ثمينة من البيت، لم تبلغني أمه عن ذلك إلا بعد فوات الآوان، أي بعد ضبطه من طرف الشرطة بتهمة السرقة من احدى المحلات». (المقابلة رقم 15).

[1] : جريدة الخبر اليومي، العدد 6633، بتاريخ 22 فيفري 2012، مقال بعنوان"آلاف القصر دخلوا السجن في 2011.

[2] : كان هذا التصريح لمسؤول بالمديرية الأمن لولاية غليزان، في اطار مقابلة اجريناها خلال الدراسة الاستطلاعية.

وهناك مخالفة أخرى عرفت انتشارا كبيرا بين أوساط القصر، وهي حيازة أو تعاطي المخدرات، ورغم أن هذه الآفة دائما ما كانت مرتبطة بالشباب والمراهقين، إلا العديد من التقارير الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بينت أن عدد الشباب المدمنين على المخدرات عرف ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث أشارت هذه التقارير إلى « وجود أكثر من نصف مليون شاب مدمن على المخدرات في الجزائر، ومن جانب آخر نسجل تراجع السن الأدنى لتعاطي هذه السموم، فبعد أن كان سن الاستهلاك لا يقل عن (25 سنة) عرفنا في السنوات الأخيرة حالات عديدة يقل سنها عن (13 سنة) تتعاطى المخدرات خصوصا في الأوساط المدرسية»[1].

وتعاطي المخدرات ظاهرة ذات أبعاد خطيرة، حيث أن عصابات ترويج هذه السموم غالبا ما تستعمل الأطفال في عملها مقابل أجور زهيدة أو حصولهم على كمية لاستعمالها الشخصي، وفي هذا الصدد صرح السيد أحد المبحوثين الذي انخرط شقيقه الأصغر في عصابة لترويج المخدرات قائلا: « يجب أن نحتاط جميعا من ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات من طرف الصغار، فقد اصبح طفلا في سن الثانية عشر يعرف كل ما يتعلق بها من ثمنها، أنواعها، أماكن ترويجها وطريقة استعمالها، بل ويعرف حتى أنواعا أخرى أخطر منها كالأقراص المهلوسة والحشيش والكوكايين». (المقابلة رقم 08).

ومن جانب آخر أصبح القصر أكثر عنفا من أي وقت مضى، وذلك بارتكابهم لمخالفات التعدي على الأشخاص باستعمال الأسلحة البيضاء، وتكوينهم لعصابات تحترف ذلك، حيث أنه ومن الجنح التي أصبحت تعرف رواجا كبيرا بين أوساط القصر نجد مخالفة الضرب والجرح العمدي التي « أتت على رأس قائمة مخالفات القصر ب (754) حدثا خلال العشرة أشهر من سنة 2012، كما ثبت خلال نفس الفترة تورط (76) طفلا في مخالفات تكوين عصابة أشرار»[2].

[1] : لامية بوبيدي، إنحراف الأحداث في المجتمع الجزائري، اطروحة دكتوراه في علم اجتماع العمل والتنظيم، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2008-2009، ص182.

[2] : جريدة الشروق اليومي، العدد 3838 بتاريخ 18 نوفمبر 2012، مقال بعنوان: "الشارع ينتج 180 مجرما يوميا".

كما عرفت مخالفات الآداب طريقها إلى القصر، كالمخالفات المتعلقة بالممارسات الجنسية التي عرفت تناميا ملحوظا لدى الأحداث، فقد سجلت المصالح المختصة بمديرية الأمن لولاية غليزان، تورط ستة أفراد ذكور في هذه المخالفة، تراوح سنهم من 13 إلى 16 سنة (الجدول رقم 09).

الجدول رقم (09): توزيع جنح الاحداث حسب السن والجنس في ولاية غليزان سنة 2012[1]

الجنس والسن بالسنوات / طبيعة المخالفة	ذكور			إناث					المجموع
	[16-13]	[18-16]	المجموع	أقل من10	[13-10]	[16-13]	[18-16]	المجموع	
محاولة القتل العمدي	0	1	**1**	0	0	0	0	**0**	**1**
الضرب والجرح العمدي	3	15	**18**	1	0	2	4	**7**	**25**
مخالفات الجنس	1	5	**6**	0	0	0	0	**0**	**6**
تكوين جمعية أشرار	0	2	**2**	0	0	0	0	**0**	**2**
حمل سلاح أبيض	2	6	**8**	0	0	0	0	**0**	**8**
حيازة واستهلاك المخدرات	0	6	**6**	0	0	0	0	**0**	**6**
السب والاهانة والتهديد	6	9	**15**	0	0	1	1	**2**	**17**
التعدي على الأصول	1	0	**1**	0	0	0	0	**0**	**1**
تخريب ملك الغير وانتهاك حرمة منزل	1	3	**4**	0	0	0	0	**0**	**4**
السرقة وإخفاء أشياء مسروقة	20	33	**53**	1	1	2	5	**9**	**62**
المجموع	**34**	**80**	**114**	**2**	**1**	**5**	**10**	**18**	**132**

ويعزى ارتفاع مخالفات الآداب في أوساط القصر إلى كثرة الاختلاط بين الجنسين، وجماعة الأصدقاء ودورها المؤثر في حياة الإنسان، والإعلام الذي يعمل على تهييج الغرائز والشهوات، وضعف التربية والوازع الديني. حياة الإنسان، والإعلام الذي يعمل على تهييج الغرائز والشهوات، وضعف التربية والوازع الديني.

[1] : المصدر: مصلحة الشرطة القضائية، مديرية الأمن لولاية غليزان.

3.مناطق الجنوح:

تتمركز مناطق الجنوح والإجرام بصفة عامة في الجزائر بالمدن الكبيرة، وهو أمر معقول كما هو جاري في معظم بلدان العالم، فقد كشفت احصائيات المكتب الوطني لحماية الطفولة وإنحراف الشباب بإدارة الشرطة القضائية للسداسي الثاني من سنة 2007 أن « مدن الجزائر العاصمة ووهران وباتنة احتلت المراتب الأولى سنة 2002، حيث احتلت ولاية الجزائر الصدارة ب (541) حالة، متبوعة بولاية وهران ب(330) حالة، فيما اختلت ولاية بسكرة المرتبة الأولى بالنسبة لولايات الجنوب ب (186) حالة»[1].

كما كشف تقرير أعده عرعار عبد الرحمان رئيس شبكة ندى للدفاع عن حقوق الطفل سنة 2012 أن « العاصمة تأتي في مقدمة الولايات التي تعرف انتشارا واسعا لجنوح الأحداث، تليها ولايتي سطيف ثم تمنراست»[2].

وعموما فإن الجنوح يتمركز بالولايات الكبرى في الجزائر كالعاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة، باعتبارها تجمعات ذات كثافة سكانية مرتفعة علاوة على كونها مناطق جالبة للسكان، وهو ما يطرح مشكلة تكيف هؤلاء المهاجرين، كما أن هذه المناطق تعرف توسعا مستمرا واكتظاظا سكانيا كبيرا وهو الأمر الذي يؤدي في مطلق الأحوال إلى ارتفاع عد جرائم الكبار ومخالفات الصغار.

ومن جانب آخر وكما هو الحال في معظم دول العالم، ترتبط ظاهرة إنحراف الأحداث كثيرا بالمناطق الحضرية في حين تقل هذه الأخيرة بالمناطق الريفية، وخصوصا في السنوات الأخيرة التي عرفت تزايد وتيرة الهجرة الريفية نحو المدن والحواضر، وما نتج عن ذلك من مشاكل كأزمة السكن والبطالة ومشكلة الاندماج والتوافق الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، أضافة إلى عوامل سابقة جعلت الفروق في انتشار الجريمة والإنحراف تبدو واضحة بين المجتمعين الريفي والحضري، كسيادة وانتشار أجهزة الضبط الرسمي في المدن، وانخفاض نسبة ثقافة التبليغ والحل الودي للمشاكل والخصومات في الأرياف.

[1] : سمية حومر، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2] : جريدة الخبر اليومي، العدد 6633، بتاريخ 22 فيفري 2012، مقال بعنوان"آلاف القصر دخلوا السجن في 2011"، ل: أ. رزيقة.

ومن جهة أخرى فقد صاحبت الحضرية كأسلوب في الحياة مجموعة من الانماط السلوكية كطغيان الفردانية، تزايد وتيرة الصراع الثقافي، ضعف العلاقات الاجتماعية، وانهيار وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية، وهذه العوامل وغيرها ساعدت على تقوية الشعور بالاغتراب والهامشية، وهكذا أصبحت الحياة في المناطق الحضرية توفر فرصا عديدة واغراءات كثيرة، للإنحراف.

أما حسب دراستنا فتركزت مناطق الجنوح في ثلاثة مناطق رئيسية في عاصمة الولاية، واحدة منها تمثل حيا عصريا وهي منطقة "برمادية" بثلاث حالات، ومنطقتان تمثلان أحياءا تقليدية هي حي "بشمريك"، وحي "الطوب" بحالتين لكل منها، أما باقي الحالات العشر فتوزعت بمعدل حالة واحدة في كل حي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): التوزيع الجغرافي لسكن لأفراد عينة البحث

المنطقة	أحياء شعبية	أحياء حديثة	بلديات الولاية	أرياف	**المجموع**
عدد الحالات	06	07	03	04	**20**

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

ويرجع تركز المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث في المناطق السابقة إلى عدة عوامل، لعل أهمها الاكتظاظ السكاني الذي تعرفه تلك المناطق، وكثرة أجهزة الضبط فيها، كما أن معظم هذه المناطق لا تعرف استقرارا في مجال السكن، حيث أنها تشهد كثرة الوافدين الجدد من مناطق مختلفة، اضافة إلى انتشار نظام استئجار السكنات، وهي كلها أمور من شأنها أن لا تساعد على انتشار الألفة والمحبة بين أوساط السكان.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل تحديد وتقسيم سن الأحداث، وعرفنا أن الانظمة القانونية لمختلف الدول تكاد تتفق على تحديد وتقسيم هذه المرحلة العمرية الهامة التي يندرج ضمنها شريحتين بشريتين هامتين هما الأطفال والمراهقين حيث تتميز هاتين الفئتين بخصائص ومميزات منفردة، وبغية تحقيق التوازن والنمو الطبيعي لأفراد هذه المرحلة العمرية رأينا كيف زاد الاهتمام الدولي والمحلي بالأطفال والمراهقين، حيث لا مجال للمقارنة بما كانت عليه أوضاع هذه الشريحة وبما آلت إليه. وبغية الالمام الجيد بالموضوع واعطاء هذه الشريحة حقها تطرقنا كذلك إلى الطفولة المعرضة للانحراف في المجتمع الجزائري، أين رصدنا أوضاع أربع فئات منها.

ورغم مشاكل الاحصائيات التي لا تبرز في باقي الظواهر الاجتماعية كما هو الحال في هذه الظواهر ذات الطابع الجنائي، إلا أن التشريعات الحديثة ورغم تقصيرها في هذا الجانب، إلا أنها أحاطت المنحرفين بجملة من الاجراءات القانونية بغية تسهيل عملية اندماجهم الاجتماعي، ورأينا كيف أن المشرع الجزائري واكب معظم هذه القوانين التي أقر بها المجتمع الدولي.

كما سعينا إلى رصد حجم ظاهرة انحراف الاحداث في الجزائر خلال السنوات الأخيرة حيث وجدنا تذبذبا كبيرا في وتيرتها واختلافا في مناطق انتشارها التي تركزت في المدن الكبيرة، كما عرفت تنوعا كبيرا في نوع المخالفات التي أصبح يرتكبها القصر التي اتجهت شيئا فشيئا إلى الخطورة، وذلك تحت تأثير عوامل مختلفة حيث تأتي ظروف الوسط الأسري في مقدمة هذه العوامل وهو الأمر الذي سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثـالث

ظروف الداخلية للأسرة وإنحراف الأحداث

مقدمة

تعتبر الأسرة أول مؤسسة اجتماعية ينشأ فيها الطفل، ويتشرب من خلالها جميع القيم والعادات ومعايير السلوك الاجتماعي، فتتكون ثقافة الطفل وتتبلور شخصيته عبر ما يدور في أسرته، حيث يتعلم منها مبادئ الصواب والخطأ والممنوع والمرغوب، ويعرف ماله من حقوق وما عليه من واجبات.

وقد اهتم العديد من الباحثين بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالإنحراف، وأكد معظمهم أنه غالبا ما يكون الفرد سويا إذا كانت أسرته سوية، كما قد لا يكون سويا إذا لم تكن أسرته كذلك، واستواء الاسرة من عدمه يتوقف على عدة عوامل داخلية وخارجية.

هذا وتتعدد وتتداخل العوامل الأسرية التي يمكن أن تحفز الحدث على اتخاذ سلوكا منحرفا، وعلى ذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى جملة العوامل الداخلية بشيء من التفصيل، حيث سنتطرق إلى حجم ونمط الأسرة وبنائها المادي والأخلاقي، والأساليب التربوية التي تنتهجها، وطبيعة العلاقات السائدة بين افرادها، ومستواها الاقتصادي.

أولا: الأسرة من حيث البنية وجنوح الأحداث

1. حجم الأسرة:

ذهبت العديد من الدراسات التي عالجت ظاهرة إنحراف الأحداث إلى التأكيد على وجود علاقة قوية بين عدد أفراد الأسرة واحتمال إنحراف الأبناء، حيث أن العائلات التي تضم عددا أكبر من الأفراد، يكون فيها احتمال إنحراف أحد أبنائها أكبر، ففي فرنسا مثلا وجد كل من ميشارد وسيلوس (Michard et Sélosse) أن في دراستهما التي شملت 71 أسرة تضم كل واحدة منها حدثا منحرفا، أن معدل عدد الأطفال في هذه الأسر كان (5.1) فرد في الأسرة الواحدة ، في حين أن معدل عدد الأطفال في الأسر العادية كان (2.7) فردا.[1]

كما أكدت دراسة على مانع (1981)[2]، أن (58.3%) من الأحداث المنحرفين ينتمون إلى عائلات تتكون من سبعة أطفال فأكثر، ومن جانبها أكدت دراسة الحناكي (2005)[3] هذا الامر، حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسر التي ضمت أحداث جانحين سبعة أفراد.

وهكذا فإن كثرة عدد الأفراد في الأسرة الواحدة يؤدي إلى الازدحام، وهو ما قد ينشأ عنه ضغوط وتوترات داخل المنزل، فاشتراك أكثر من فرد في غرفة واحدة قد يؤدي إلى الملل ونشوب الخلافات العائلية، مما قد يدفع البعض إلى قضاء ساعات أكثر في الشارع ومع جماعة الرفاق، كما أنه وفي الأسر الكبيرة الحجم غالبا ما يقل مقدار الوقت والرعاية والمال المخصص للأبناء، وهي كلها عوامل ترفع من خطر تعرض أفراد الأسرة للإنحراف.

ومن جانب آخر قد يتعلم الطفل السلوكات المنحرفة داخل المنزل ذاته، وذلك نتيجة الاكتظاظ الشديد وما قد ينشب بين الإخوة من خلافات خصوصا إذا كانوا متقاربين في السن، كما قد يشترك الصغار والكبار أو المراهقين من الجنسين في غرفة نوم واحدة، وهي كلها أمور تمثل مصدر خطر للمراهق. وفي هذا المجـــال صرح أحد المبحوثين قائلا: «لقد كان

---

[1]: ROCHE S, La délinquance des jeunes, Seuil, Paris, 2001, P161.

[2] : على مانع، مرجع سبق ذكره.

[3] : علي بن سليمان بن ابراهيم الحناكي، مرجع سبق ذكره.

ابن أخي كثير الشجار مع اخوته في البيت، وكان دوما يخلق من أي مشكل بسيط ثورة في البيت يتشاجر مع الكل، وحتى أمه لم تسلم منه، وبعد أي مشكلة يحدثها في البيت كان غالبا ما يعادي اخوته ولا يتكلم معهم، وكان اخويه الذين يقاسمانه غرفة النوم كثيرا ما يشتكون من تصرفاته في الغرفة، كعودته المتأخرة في الليل وازعاجه لهم، وسيطرته على كل شيء حيث أنه كان يفعل ما يحلو له دون مشاورة أحد ولا الاستئذان منه». (المقابلة رقم 20).

من خلال هذا التصريح تبين لنا أن ضيق المسكن وعدم توفره على التجهيزات اللازمة، كان سببا قويا لإنحراف الابن، حيث تضم هذه الأسرة (12) فردا هم: الأم وأربعة إخوة وثلاث اخوات، إضافة إلى الابن المتزوج وولديه، ويسكن كل هؤلاء الأفراد في شقة من أربع غرف، فضيق المنزل وعدم استيعابه لكل أفراد الأسرة كثيرا ما يجعل الأبناء غير مرتاحين في منزلهم، وهو ما قد يؤدي إلى انخراطهم في جماعات يبحثون من خلالها عن راحتهم وهو ما يزيد من احتمال إنحرافهم والجدول التالي يبين مدى تأثر أبناء وأسر افراد عينة البحث بهذا العامل.

الجدول رقم (11): عدد الأفراد وعدد الغرف في منزل المبحوثين

عدد الأفراد / عدد الغرف	5 أفراد	6 أفراد	7 أفراد	8 أفراد	9 أفراد	10 أفراد	11 فردا	12 فردا	14 فردا	المجموع
3 غرف	3	1		2						**6**
4 غرف			1	1	2			2	1	**7**
5 غرف				1	1					**2**
اكثر من 5 غرف					2	1	1	1		**5**
المجموع	**3**	**1**	**1**	**4**	**4**	**1**	**1**	**3**	**1**	**20**

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول السابق أن معظم أفراد عينة البحث(13 من 20) أي 65% يقطنون في منازل ضيقة (أقل من 05غرف)، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن (9 من 13) أي 69.2% ممن يسكنون في منازل ضيقة تتكون أسرهم من سبعة أفراد فأكثر، فأربعة غرف في المسكن الواحد مثلا تبدو كافية، ولكن ليس لاستيعاب 12 أو 14 فردا.

وعند مناقشتنا مع المبحوثين لمسألة احتواء المسكن لكل أفراد الأسرة، تبين لنا أنه وباستثناء المبحوثين الثلاثة الذين تحتوي منازلهم على ثلاث غرف وخمسة أفراد، فإن كل المبحوثين الذين يقطنون في مسكن يضم أقل من خمسة غرف وعددهم (10) أي 50% من أرباب الاسر المبحوثة، قد اشتكوا كثيرا من ضيق منازلهم، وقالو أن المسكن اللائق والمناسب لعد الأفراد يوفر فرصا أكبر لتربية الأبناء تربية جيدة، وبالتالي تقليل فرص الإنحراف أمامهم. فقد صرح أحد المبحوثين الذين تتكون أسرتهم من أربعة عشر فردا ويقطن في شقة من أربع غرف قائلا: «كيف لي أن أربي أبنائي وأراقبهم وأفرض سيطرتي عليهم وأنا لم أوفر لهم أدنى شروط العيش، فحالتنا المادية لم تسمح لنا من توفير مسكن مناسب، وكما تراه أمامك، وأنا أعاني من هذا المشكل منذ مدة طويلة، حيث كثيرا ما اشعر بالخجل أمام الأبناء». (المقابلة رقم 04).

2. نوع الأسرة:

هناك متغير آخر يجب التطرق إليه الآن وهو نوع الأسرة بين المعقدة والنووية ومدى علاقته بإنحراف الصغار، والقول الشائع في هذا المجال هو أن وجود الحدث في أسرة معقدة يزيد من احتمال إنحرافه، وذلك لعدة عوامل لعل أهمها هو كثرة وتداخل وأحيانا تناقض الأساليب التربوية السائدة في الأسرة، كما أنه من المؤكد أن نوع الأسر يرتبط بحجمها، فالأسر المعقدة تضم في مطلق الأحوال عددا أكبر من الأفراد، وهذا الأمر أي حجم الأسرة تطرقنا لعلاقته بإنحراف الأحداث في العنصر السابق.

لكن هناك من يرى العكس، حيث أنه وفي بعض المجتمعات المعاصرة أصبحت الأسر النووية محرومة من الدعم المادي والمعنوي للعائلات الموسعة، وهنا ظهرت مشاكل ضعف الرقابة على الأطفال ورعايتهم.

لكن هذا الواقع موجود في بعض المجتمعات وليس كلها، فالمجتمع الجزائري والعربي عموما لم تختفي حاجة الأسرة النووية في انفصالها المجالي إلى دائرتها القرابية وانتشار الأسر الزواجية في المجتمع وانفصالها المجالي والاقتصادي لا يعني بذلك انفجار عزلة هذه الأسر عن أقاربها، حيث أن التواصل و نسق التضامن بينهم لا يزال مستمرا.

وهنا يمكن الحديث على سبيل المثال عن الفرق بين الحالة النفسية لطفل كان ضمن لأسرة نووية وحدث فيها طلاق بين والديه، وآخر ينتمي لأسرة آلت إلى نفس المصير ولكنها كانت ضمن عائلة مركبة أو ممتدة، فالأسرة النووية إذا حدث فيها انفصال أو طلاق بين الزوجين أو توفي أحدهما، فإن احتمال إنحراف أحد الأبناء يكون أكبر، وحول هذه الجزئية صرحت احدى المبحوثات « أعاني كثيرا في تربية أبنائي، فمنذ وفاة والدهم وأنا أحس بيتمهم خصوصا في وقتنا الحالي، والأمر لم يكن كذلك قديما فقدت والدي مبكرا ولم أشعر بذلك لأنني تربيت في عائلة كبيرة منحتني أنا وإخوتي كل من نحتاجه من عطف وحنان ورعاية لازمة». (المقابلة رقم 02).

يبين هذا التصريح الفرق بين الرعاية التي يتلقاها الطفل في اسرة مفككة قديما وحديثا، وبالفعل فالطفل الذي يعيش مع أمه أو أبيه في حالة فقدان الآخر، ليس كالذي يعيش في كنف جديه وأعمامه مثلا.

أما حسب معطيات هذه الدراسة، فمن خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن المخالفات الأكثر خطورة كان أبطالها قصر ينحدرون من أسر معقدة، كمحاولة القتل التي أرتكبها حدثين ينحدران من أسرتين معقدتين، وكذلك الأمر بالنسبة لمخالفة حيازة وتعاطي المخدرات فإن كل الحالات كانت لأطفال من أسر معقدة.

الجدول رقم (12): طبيعة المخالفة حسب نوع الأسرة

طبيعة المخالفة / نوع الأسرة	محاولة القتل	الضرب والجرح العمدي	مخالفات الجنس	تكوين جمعية أشرار	حيازة وتعاطي المخدرات	سرقة	السب والتهديد	المجموع
اسرة نووية		1	1	1		3		6
أسرة معقدة	2	3	1	1	4	2	1	14
المجموع	**2**	**4**	**2**	**2**	**4**	**5**	**1**	**20**

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

ومن جانب آخر تتغير أدوار ومكانات الأبناء في الأسرة، بتغير ترتيبهم فيها، فالطفل الأول يكون مجالا للمحاولة والخطأ في الكثير من أمور التربية، كما قد ينال الكثير من الحماية الزائدة والتدليل، وهو ما قد يجعله كثير حساسا وعصابيا، أما الطفل الأوسط فغالبا ما يكون هامشيا، إلا إذا كان متفوقا ومتميزا في حياته فإنه قد يجلب اهتمام الجميع، أما الطفل الأخير فغالبا ما يتفوق على جميع اخوته لاستفادته من تجاربهم وخبراتهم، ومن ناحية أخرى فأنه قد يقع تحت تسلط والديه وأخوته[1].

وعموما وحسب ما ورد في الجدولين رقم (11) و (12)، يبدو بأن العلاقة بين حجم الأسرة ونوعها من جهة وخطر إنحراف أحد أبنائها من جهة أخرى، ليست بتلك العلاقة القوية والوثيقة، ولكن هذا لا ينفي ما توصلت إلية الدراسات السابقة، حيث يمكن للأسر الكبيرة الحجم والمعقدة أن ترفعان من خطر جنوح أفرادها، خصوصا إذا ارتبطت بعوامل أخرى كالمستوى الاقتصادي للأسرة، وهو ما سنتناوله في العنصر الموالي.

[1] : للمزيد أنظر: حنان عبد الحميد العناني، مرجع سبق ذكره، ص-ص 53-72.

ثانيا: المستوى الاقتصادي للأسرة وجنوح الأحداث

اهتمت العديد من الدراسات بالعوامل الاقتصادية وأثرها على انتشار الجريمة والانحراف، ويقصد بالعوامل الاقتصادية كل ما يطرأ على التنظيم الاقتصادي للدولة من تغيرات، وما ينجم عن ذلك من نتائج، كنشأة التجمعات البشرية الكبيرة في المدن، وقيام المشروعات التجارية الكبرى ومساهمتها في ظهور العديد من الأعمال الغير المشروعة، وخروج المرأة للعمل ما صاحبه ذلك من تغير في طريقة تربية الأطفال.

وبما أن التغيرات الاقتصادية التي مست جل المجتمعات أثرت بشكل واضح على النظام الأسري من جوانب عديدة، فقد ضل الباحثون ولمدة طويلة يربطون بين الظروف الاقتصادية والمادية للأسرة واحتمال إنحراف ابنائها، ففي فرنسا مثلا بينت دراسة كل من قازو وبيار (Jean-François Gazeau et Vincent Peyre) سنة 1982 أن أكثر نصف الأحداث المبحوثين(56%) يعملون في أعمال هامشية في السوق السوداء، وأن عائلاتهم تعيش في ظروف مادية عسيرة[1]. كما بينت دراسة روشي (Sébastian Roche) سنة 2000، والتي شملت 2288 حدث منحرف، أن المخالفات المرتكبة من طرف القصر الذين يمارس أباءهم مهنا حرة وأعمالا يومية، تركزت حول التعدي على الغير والسرقات الخطيرة، أما الموظفين والاطارات فتمحورت المخالفات المرتكبة من طرف ابنائهم حول السرقات البسيطة وتعاطي المخدرات[2].

أما في الجزائر ففي دراسة اجراها علي مانع سنة 1981 على (100) حدث منحرف وعدد مماثل من غير المنحرفين، توصل إلى أن (41%) من الأحداث المنحرفين في مقابل (10%) من غير المنحرفين ينتمون إلى عائلات فقيرة[3]، كما أثبتت دراسة بقادة سنة 1989 والتي تمت على (90) حدثا جانحا، وجود علاقة سببية بين انخفاض دخل أسر الجانحين وإنحراف أبنائهم، حيث أن معظم أباء الجانحين كانوا يرتزقون من أعمال بسيطة بمتوسط دخل شهري يقدر ب(2200 د.ج)، كما أن أكثر من ربع أمهـــات أفراد عينة البحث يمارسن

[1]: GIMENEZ.C, BLATIER.C, *Famille et délinquance juvénile*, in Bulletin de psychologie, N489, mai juin 2007, PP 257-265.

[2] : Ibid.

[3] : علي مانع، مرجع سبق ذكره.

مهنا بسيطة لتغطية نفقات الأسرة، اضافة إلى أن غالبية أسر الأحداث الجانحين تقطن في مساكن غير لائقة، حيث أن (31.1%) منها تسكن في غرفة واحدة، و(33.3%) منها تسكن في غرفتين، كما أن (25.5%) من هذه الأسر تسكن في سكن جماعي مشترك[1].

1. عمل الحدث:

يؤثر الجانب الاقتصادي للأسرة على إنحراف الابناء من عدة جوانب، فعلى إثر الانهيار المادي لأسرته قد يلجأ الحدث إلى البحث عن عمل قصد مساعدة أسرته وتوفير حاجاته الشخصية، فإذا تناسب العمل الذي يحصل عليه مع قدراته وميوله، فمن شأن هذا أن يؤدي به إلى التكيف الاجتماعي وتحقيق الذات، وبالتالي الانصراف عن بؤر المنحرفين، ولكن وعلى العكس من ذلك –وهو الأمر الحاصل في معظم الأحيان– إذا لم يتوافق العمل مع قدرات الطفل الجسمية والذهنية، فإنه قد يكون عاملا من عوامل الإنحراف. وفي هذا الصدد صرح أحد المبحوثين قائلا: «بعد ما وقع لابن أخي اكتشفت عن طريق بعض المقربين، أن صاحب المقهى كغيره من ارباب العمل وأصحاب المحلات كان يستغل الولد استغلالا فظيعا، ورغم أنني كنت قد لاحظت حالات مشابهة لحالة ابن اخي في أماكن عمل مختلفة إلا أنني لم انتبه للأمر. لقد كان صاحب المقهى كثيرا ما يهين الولد ويتهمه بالإهمال والسرقة ويقتطع ذلك من أجره، إلى أن سئم الطفل مما يجري وحدث الذي حدث». (المقابلة رقم 03).

2. الدخل المادي للأسرة:

إن الحديث عن الجانب الاقتصادي للأسرة يقودنا للحديث عن الفقر، الذي غالبا ما يترتب عليه سوء رعاية الأبناء وعدم القدرة على تحقيق رغباتهم، وهو ما قد يدفعهم للمخاطرة وانتهاج السلوك الإنحرافي وبالأخص السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة، وذلك من أجل اشباع تلك الرغبات. وعليه فإنه ومن الأهمية بما كان شعور الأسرة باستقرارها المادي وكفاية دخلها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية اتجاه أبنائها حتى لا تهتز قيمها الأخلاقية نتيجة لحرمانها من الضروريات المادية الأزمة لاستقرار حياتها اليومية. كما أن التدهور المادي للأسرة يعد سببا مباشرا لحدوث العديد من الأزمات الأسرية، « ففشل الأسرة في تحقيق الاستقرار الاقتصـــادي يعتبر عاملا مولدا لبعض أنواع الصراع بين أفــرادها، إذ أنه

[1] : زينب حميدة بقادة، مرجع سبق ذكره.

ونتيجة لسوء الوضعية المادية للأسرة قد لا يواصل الأبناء الدراسة..وقد يمارسون أنشطة غير مشروعة، كما قد تضطر بعض الأمهات إلى العمل وهو ما قد يؤدي إلى فقدان الطفل للرعاية اللازمة»[1].

وحسب معطيات هذه الدراسة فإننا نلاحظ أن مهن الأفراد المبحوثين جاءت موزعة بالتساوي –تقريبا–، باستثناء مهنتي "الموظف" و"التاجر" التي كانت بعدد أكبر نسبيا، حيث بلغت أربع حالات لكل مهنة (الجدول رقم 13)، وهذا التوزيع في مهن أولياء المنحرفين يماثل إلى درجة كبيرة توزيع المهن في المجتمع الجزائري، أو على الأقل في المنطقة التي أجريت فيها هذه الدراسة وهو ما يعني عدم تأثير مهنة الولي على سلوك الحدث.

أما فيما يخص المخالفات المرتكبة من طرف أبناء أفراد عينة البحث فإن أول ما نلاحظه هو تركز المخالفات الخطيرة في خانة مهن ذات الدخل القليل، حيث أن كل مخالفات "محاولة القتل"، ونصف مخالفات "الضرب والجرح العمدي"، ارتكبها أبناء المتقاعدين أو الممتهنين لأعمال يومية بسيطة.

الجدول رقم (13): طبيعة المخالفة المرتكبة حسب مهنة عائل الأسرة

مهنة عائل الأسرة / طبيعة المخالفة	عامل يومي	فلاح	مهن حرة	تاجر	موظف	رجل اعمال	متقاعد	المجموع
محاولة القتل	02							**2**
الضرب والجرح العمدي	01	01				01	01	**4**
مخالفات الجنس					01	01		**2**
تكوين جمعية أشرار				01	01			**2**
حيازة وتعاطي المخدرات		01	02	01				**4**
السرقة			01	02	01		01	**5**
السب والتهديد					01			**1**
المجموع	**03**	**02**	**03**	**04**	**04**	**02**	**02**	**20**

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

[1] : فتيحة كركوش، *هروب الأحداث من البيت، التناولات النظرية و المحددات الأساسية لهذا السلوك*، مجلة معارف بسيكولوجية، العدد 01، 2007–2008، ص–ص97–98.

وفيما يخص الوضع المادي للأسرة فإن النتائج المبينة في الجدول رقم (14) عن نظيرتها السابقة، فالمستوى المادي للأسر المبحوثة كان على درجة كبيرة من التماثل مع المجتمع الجزائري عموما، حيث أن (25%) من المبحوثين كانت أوضاع أسرهم المادية متدهورة، في مقابل (15%) من الذين كانوا يعيشون وأسرهم في رفاهية وبحبوحة مالية، أما (60%) الباقية فكانت أحوال أسرهم المادية متوسطة.

الجدول رقم (14): طبيعة المخالفة المرتكبة حسب الوضع المادي للأسرة

الوضع المادي للأسرة طبيعة المخالفة المرتكبة	متدني	متوسط	جيد	**المجموع**
محاولة القتل	01	01		**02**
الضرب والجرح العمدي	02	01	01	**04**
مخالفات الجنس		01	01	**02**
تكوين جمعية أشرار		01	01	**02**
حيازة وتعاطي المخدرات	01	03		**04**
السرقة	01	04		**05**
السب والتهديد		01		**01**
المجموع	**05**	**12**	**03**	**20**

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

والملاحظ على النتائج الواردة في الجدول السابق أن أصحاب المستوى الاقتصادي المتدني قد أرتكب ابناؤهم مخالفات أخطر، أما أصحاب الأحوال المعيشية الميسورة فتراوحت مخالفات ابنائهم بين الضرب والجرح العمدي، مخالفات الجنس والانخراط في جمعيات الأشرار، كما نلاحظ تركز جل مخالفات السرقة (75%) والمخدرات (80%) بين أوساط الأسر المتوسطة الحال.

3. ظروف السكن:

يرتبط بالظروف الاقتصادية للأسرة ايضا طبيعة السكن من حيث صفة ملكيته وشكله وحجمه، ومدى توفره على المرافق والتجهيزات الضرورية للعيش، فمن المعلوم مثلا أن المسكن الضيق يرفع من احتمال تضارب الحقوق والواجبات بين أفراد الأسرة، وينزع الحياء

بينهم، ويؤدي إلى التوتر الدائم بينهم. كما أنه وفضلا عما يترتب عن سوء الأحوال السكنية من اعتلال للصحة الجسمية للأبناء، فإنها غالبا ما تحرم الطفل من تحقيق نموه النفسي، وغالبا ما تفضي بالمراهق إلى الشارع.

الجدول رقم (15): طبيعة المخالفة المرتكبة حسب مسكن الأسرة

نوع المسكن وحالته / طبيعة المخالفة	تمليك			ايجار			وظيفي			المجموع
	لائق	متوسط	غير لائق	لائق	متوسط	غير لائق	لائق	متوسط	غير لائق	
محاولة القتل		1	1							**02**
الضرب والجرح العمدي	1	2	1							**04**
مخالفات الجنس	1	1								**02**
تكوين جمعية أشرار	1	1								**02**
حيازة وتعاطي المخدرات		1	1		1			1		**04**
السرقة			1		2		1	1		**05**
السب والتهديد	1									**01**
المجموع	**04**	**06**	**04**	**00**	**03**	**00**	**01**	**02**	**00**	**20**
	14			**03**			**03**			

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

ومن خلال نتائج الدراسة الواردة في الجدول رقم (15) فإننا نلاحظ أن ما يقارب ثلاثة أرباع المبحوثين (70%) يسكنون في مساكن يملكون عقودها، وكانت الحالة العامة لهذه المساكن موزعة بالتساوي –تقريبا– بين اللائق والمتوسط وغير اللائق، وقد استحوذ القصر الذين يسكنون في مستكن التمليك كل المخالفات الخطيرة كمحاولة القتل، الضرب والجرح العمدي، والمخالفات المتعلقة بالجنس. أما فيما يخص المساكن المؤجرة والأمر نفسه بالنسبة للمساكن الوظيفية، فكان يقطنها (15%) من المبحوثين لكل حالة، والملاحظ هنا هو اقتصار الأحداث الذين يقطنون هذين الصنفين من السكنات على القيام بمخالفات السرقة بأربع حالات والمخدرات بحالتين.

ثالثا: التفكك الأسري وجنوح الأحداث

1. مفهوم التفكك الأسري وأنواعه:

نظرا لأهمية التفاعل بين الزوجين وانعكاسه على الأبناء، فإننا غالبا ما نجد مصطلح التفكك الأسري يشير إلى انحلال العلاقات بينهما، ولكن في حقيقة الأمر فإن هذا المصطلح أشمل من ذلك حيث يشير إلى « أي وهن أو سوء تكيف وتوافق أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة، بل قد يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما»[1].

وعلى ذلك فللتفكك الأسري صورتان، الأولى فيزيقية تتجلى في فقدان أحد الوالدين أو كليهما، وذلك بالوفاة، الهجر، أو الطلاق، والثانية روحية وتتجلى في المرض العقلي أو النفسي، أو المناخ الاسري المتميز بالصراع الداخلي والتوتر الدائم، وغيرها من المظاهر. ويعبر التفكك الأسري المعنوي او الروحي والذي يسمى أيضا ب "التفكك الأسري بالنسبة للأسر المكتملة" عن الحالات التالية:

- ✓ انعدام الأهداف المشتركة وضعف التفاعل بين أعضاء الأسرة، وسيادة النزعة الأنانية.
- ✓ سيادة التناقض في الاتجاهات والميول بصورة تؤدي إلى شجارات مستمرة قد تصل إلى حد الاعتداء الجسدي.
- ✓ تعارض الاتجاهات العاطفية بين افراد الأسرة، وسيادة العدوان والنفور العاطفي والسطحية في العلاقات.

ومن المفكرين الذين اهتم بظاهرة التفكك الأسري نجد ويليام جوود (Good.W)، الذي حدد الأنماط الرئيسية لهذه المشكلة العائلية على النحو التالي:

- ✓ التفكك الأسري الناتج من الانفصال الإرادي لأحد القرينين، وقد يتخذ ذلك شكل الانفصال أو الطلاق أو الهجر، ويرتبط بذلك الهجر الذي تفرضه أعباء الوظيفة، وخصوصا حينما تفرض ظروف العمل البقاء خارج المسكن لمدة طويلة.

[1]: محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، د.ط، 1987، ص161.

- ✓ التغيرات في أداء الأدوار التي تؤثر على مدى ونوعية العلاقات بين أفراد الأسرة، ومن أمثلة ذلك صراع الأجيال داخل الأسرة، وعمل الزوجة المرافق لبطالة الزوج.
- ✓ الكوارث الداخلية التي تحدث نتيجة لفشل غير متعمد في أداء الأدوار الأسرية، كما هو الحال بالنسبة إلى الأمراض العقلية أو العاطفية أو الفيزيولوجية.
- ✓ الأزمات الأسرية الناجمة عن الغياب الاضطراري الدائم أو المؤقت لأحد الزوجين، بسبب الوفاة، دخول السجن، أو أي كوارث أخرى كالحروب.
- ✓ الأسرة التي تشكل ما يطلق عليه "البناء الفارغ"، وتعني انعدام التواصل بين أفراد الأسرة وبالأخص بين الزوجين.

ومهما كان نوع أو شكل التفكك الحاصل في الأسرة، فإنه غالبا ما يرفع من احتمال إنحراف الأبناء، خصوصا إذا طالت مدته، وقد جاءت نتائج الدراسات التي عمدت إلى الكشف على العلاقة بين التفكك الأسري والجنوح متقاربة إلى حد كبير، حيث توصلت في معظمها إلى أن معظم الأفراد الجانحين ينحدرون من اسر مفككة. « ففي دراسة أجراها كل من شيلدون وإليانور جلوك (Sheldon et Eleanor GLUECK)، في الولايات المتحدة الأمريكية على (100) منحرف وجدا أن (48) منحرفا ينتمون إلى أسر منهارة»[1]. كما أثبتت بعض الدراسات التي أجريت في انجلترا أن « أثر التفكك على الجنوح واضح للعيان، ولكن وفاة أحد الوالدين أقل تأثيرا مقارنة بانفصالهما أو طلاقهما»[2].

أما في الجزائر فقد توصلت زينب حميدة بقادة إلى نتائج تؤكد انتشار التفكك الأسري بين أسر الجانحين، وهو ما عبر عن تفشي ظاهرة الطلاق بين والدي أفراد عينة البحث بنسبة (17.8%)، وفاة الأب (22.2%)، وفاة الأم (12.2%)، كما أن (6.7%) من أباء وأمهات المبحوثين قد هجروا أسرهم لأسباب مختلفة كالزواج من أمرأه أخرى والسفر للخارج، أو هجر الأم بسبب سوء معاملة الزوج لها[3].

[1] : لامية بوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] : ROCHE S, Op Cit, P160.

[3] : زينب حميدة بقادة، مرجع سبق ذكره.

2. الطلاق وأثره على إنحراف الأحداث:

من أهم مظاهر التفكك الأسري الفيزيقي نجد الطلاق الذي غالبا ما يحدث جملة التداعيات التي تنعكس بشكل سلبي على المناخ الأسري، حيث تؤثر على التوافق النفسي والاجتماعي للأبناء، خصوصا بالنسبة للأطفال الذين غالبا ما يحرمون من عطف وحنان أحد الوالدين أو كليهما، كما يصبحون يعيشون في حالة من التردد والحيرة تفرضها صعوبة وتبعيات اختيار العيش مع أحد الوالدين. ومن جانب اخر غالبا ما يفتقد الأطفال بعد طلاق والديهما الرقابة المطلوبة، كما أن ميل الحدث لأحد الوالدين وكرهه للأخر في حالة طلاقهما أمر وارد جدا، وهو ما يرفع من احتمال دخوله لعالم الجريمة والإنحراف انتقاما للطرف المحبب لديه.

3. وفاة أحد الوالدين أو كليهما:

غالبا ما تسبب وفاة أحد الوالدين أو كليهما نوعا من الاغتراب بالنسبة لأفراد الاسرة، وخصوصا الأطفال بسبب فقدانهم عطف وحنان أحد الوالدين أو كليهما، وقد عبر بعض المبحوثين بصور مختلفة عن هذا النوع من التفكك الأسري، وأشاروا إلى أثره على صيرورة الحياة داخل الأسرة، فقد قال أحد المبحوثين:« لقد توفيت أم أبنائي منذ أربع سنوات، ورغم ظروفنا المادية الجيدة التي نعيش فيها إلا أنني لمست تغييرا كبيرا في تصرفات أبنائي وخصوصا الصغار منهم، لقد تورط أحدهم في جنحة السرقة بعدما ضبط متلبسا بها في إحدى منازل الجيران، لكن الأمر حل وديا، كما قام آخر بالتعدي على أحد أقرانه وأدانته العدالة بذلك». (المقابلة رقم 07).

كما عبر مبحوث آخر عن تأثير فقدان والديه ماديا وعاطفيا على حياة الأسرة التي أصبح مسؤولا عنها وقال عن ذلك « لقد اختلطت أمورنا العائلية كثيرا، فأنا لم أعد مسؤولا عن أسرتي إلا أمام الناس فقط، لم أستطع أن أوفر لإخوتي كل ما يحتاجونه فدخلي المتواضع من جهة وغلاء المعيشة من جهة أخرى لم يتيحان لي ذلك، لقد سئمت من هذا الوضع، فحتى من جانب العلاقات الأسرية لم تعد على ما يرام، فبعدما كان من المفترض أن يكون فقداننا لوالدينا سببا في تجمعنا، فإن العكس تماما هو الذي حدث، فالكل مشغول بمشاكله وهمومه وما حدث لأخي ما هو إلا مقدمة لأشياء أخطر أتوقع حدوثها مستقبلا». (المقابلة رقم 13).

وحسب معطيات الدراسة فإن سبعة أحداث ممن تمت مقابلة أوليائهم، ينحدرون من أسر مفككة بالوفاة وهو ما يمثل نسبة (35%) من أسر عينة البحث (الجدول رقم 16)، وهي نسبة تبدو مرتفعة وتدل على تأثير التفكك الفيزيقي للأسرة على إنحراف الأبناء.

الجدول رقم (16): توزيع أفراد عينة البحث حسب نوع تفكك الأسرة وطبيعة المخالفة

الحالة الزواجية للوالدين / طبيعة المخالفة	أسرة عادية	أسر مفككة بوفاة أحد الوالدين			المجموع
		وفاة الأب	وفاة الأم	وفاة الأبوين	
محاولة القتل	2				**02**
الضرب والجرح العمدي	2	1	1		**04**
مخالفات الجنس	2				**02**
تكوين جمعية أشرار	1	1			**02**
حيازة وتعاطي المخدرات	2	2			**02**
سرقة	3		1	1	**05**
السب والتهديد	1				**01**
المجموع	**13**	**4**	**2**	**1**	**20**
		07			

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

والملاحظ على النتائج الواردة في الجدول السابق هو أن المخالفات الأكثر خطورة كان أبطالها قصر ينحدرون من أسر عادية، حيث كل حالات جنحتي محاولة القتل والجنس، ونصف مخالفات الضرب والجرح العمدي، ارتكبها أحداث ينتمون إلى أسر عادية.

وما يجب الإشارة إليه هنا هو أن النتائج والتحليل السابق يجب أن يؤخذ بشيء من التحفظ، لأن جل الأسر السابقة والمفككة بسبب الوفاة، تعيش في أوضاع مادية عسيرة، وهو ما يطرح مشكلة تداخل العوامل.

وفي كلتا حالتي التفكك السابقتين أي الطلاق والوفاة، قد تبرز مشكلة أخرى يمكن أن تعكر صفو الأسرة وتؤثر على تماسكها وهي انضمام أفراد جدد للأسرة، والمقصود هنا هو زوجة الأب أو زوج الأم والأخوة الغير أشقاء (Demi-frère)، « وهذا الوضع غالبا ما يولد لدى الطفل حالات كثيرة من البحث عن الذات، وعن مدلول لكل من يحيط به...وهذا الكم الهائل من الضغوط النفسية والاجتماعية قد يدفعه إلى البحث عن راحته النفسية وأمنه والعطف العائلي الذي افتقده في أماكن مختلفة ومع أشخاص مختلفين، مما يجعله عرضة أكثر من غيره لاحتمال الإنحراف»[1].

4. الهجر:

ولا يقتصر التفكك الأسرة على وفاة أحد الوالدين أو طلاقهما، بل هناك الهجر أيضا، فقد يؤدي غياب عائل الأسرة إلى احداث خلل في النسق الأسري واضطراب مادي وعاطفي للأطفال، « فالهجرة والسجن والخدمة العسكرية الممتدة التي يتعرض لها الوالد تعتبر صدمة عاطفية للأطفال وحرمانا لهم من مشاعر الحنان...كما قد يتعرض عائل الأسرة لمرض قد يتطلب علاجا طويلا مع عدم امكانية استفادته من نظام التأمين، وهو ما يترتب عليه ارهاقا ماديا ومعنويا للأسرة»[2].

ومن خلال دراستنا صرح لنا أحد المبحوثين قائلا: « ماذا عساني أن أقول؟ والدي لا يبالي تماما بأسرته، ففي وقت مضى امتد غيابه لعدة سنوات متتالية، بسبب عمله في المهجر، ولما عاد مؤخرا لم يحقق لنا السعادة والدفيء العائلي، ولم يجلب لنا حتى المال لنخرج من الأوضاع المزرية التي نعيشها، والآن أصبح كثير الترحال وحتى في الوقت القصير الذي أصبح يقضيه معنا كثيرا ما يكون مشغولا بأموره الخاصة متجاهلا حاجتنا إليه وكل الأمور والمشاكل الحاصلة بالبيت». (المقابلة رقم 08).

[1] : عبد الحميد الشواربي، جرائم الأحداث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1991، ص22.

[2] : خيري خليل الجميلي، السلوك الإنحرافي في اطار التقدم والتخلف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، 1998، ص248.

رابعا: الاساليب التربوية السائدة في الأسرة وجنوح الأحداث

نقصد بالأساليب التربوية السائدة في الأسرة كل طرق التنشئة والتطبيع الاجتماعي التي تنتهجها الأسرة حيال أفرادها، حيث تلعب التنشئة الاجتماعية للفرد داخل الأسرة دورا مهما في تكوين وبلورة شخصيته، ويعبر مفهوم التنشئة الاجتماعية عموما عن « تلك العملية الاجتماعية الاساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجا في جماعة اجتماعية، من خلال ثقافتها ومعرفة دوره فيها»[1]. ويتأثر الأبناء بالتنشئة الأسرية عبر أسلوبين، يتمثل الأول في التلقين والتعليم المباشر، أما الثاني وهو الأسلوب الأهم فيتجلى في امتصاص الطفل لسلوك الكبار، وخصوصا الوالدين منهم عن طريق التقمص والتقليد، اي استحسان الطفل لسلوك معين وذلك بعد استحسانه من طرف أفراد الأسرة.

1. دور الأسرة في تشكيل شخصية الحدث:

« اهتمت العديد من النظريات بصيرورة التنشئة الاجتماعية وكيفية نقل القيم والمعايير وحاولت تفسيرها، ولم تخف أيا من تلك النظريات أثر الأسرة في ذلك، وعلى الخصوص تلقين الأطفال والشباب القيم والمواقف والادوار من طرف الوالدين»[2]. وتلعب الأسرة دورا مهما في تكوين صورة مشرفة للطفل عن نفسه، فمفهوم الذات عند الطفل يتكون من الاعتقادات والمواقف التي يكونها الطفل عن نفسه، وهي التي تساعده في عملية اكتشاف شخصيته، وتنمو صورة الطفل عن نفسه وتتضح عن طريق المواقف الأسرية التي تقدر شخصيته كإنسان له حاجات ورغبات يجب تلبيتها بانسجام مع عمر الطفل، وهكذا فإن نجاح الطفل في وضع أهداف واقعية لحياته تتفق مع قدراته وطموحاته يتوقف إلى حد بعيد على مدى تلبية تلك الرغبات. وإذا شعرت الأسرة بأهمية هذه الحاجات وعملت على تلبيتها، فإن الطفل سيكون شعورا إيجابيا عن نفسه وعن أسرته وعن مجتمعه ككل، وهو ما يجعله يتعامل مع المشاكل التي تعترضه على أنها وسائل لشحذ التفكير وتنميته، ويعمل على تجاوزها بطرق سوية بدلا من اللجوء إلى مسالك ملتوية كالانطواء أو العدوان.

[1] : محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، د.س، ص450.

[2] : MICHEL.A, Sociologie de la famille et du mariage, Paris, P.U.F, 1986, P100.

ومن هنا يظهر الدور المهم والخطير للأبوين، أو من يقوم مقامهما في تكوين شخصية الحدث، وتنشئته على أسس نفسية سليمة، وذلك بمنحه الامن والرعاية وحسن التوجيه، وحول هذه الجزئية صرح أحد المبحوثين قائلا: « أعتقد أن التربية السليمة عموما أساسها الثقة المتبادلة بين طرفي هذه العملية، وفي أطار الأسرة فإنه وإذا كانت العلاقة بين الطفل ووالديه على درجة عالية من الثقة، فإن الطفل سيتطبع بسهولة على ثقافة الأسرة والمجتمع، أما إذا تزعزعت ثقته بوالديه فإني لا أقول أنه سيصبح منحرفا بالتأكيد، ولكن ثقته ستتزعزع أولا بنفسه، ثم بأسرته، ثم بالمجتمع الكبير، وبالتالي سيرتفع احتمال إنحرافه » (المقابلة رقم 09).

وخلال المرحلة العمرية التي يدخل فيها عامه الخامس، يسعى الطفل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وخطيرة هي:

- ✓ الرغبة في معرفة كل ما يحيط بالأسرة، وتشكيل صدقات خارج حدود المنزل.
- ✓ الرغبة في إثبات وإبراز الاستقلالية عن الوالدين.
- ✓ الرغبة في اكتساب مهارات عملية جديدة.

وتستوجب كل هذه الاهداف من القائمين على شؤون الطفل تشديد وضبط الرقابة على الطفل، وتوجيهه، لأنه يكون في هذه المرحلة العمرية بحاجة إلى من يثبت له أحقيته في الاستقلالية، ويساعده ويوجهه بغية تحقيق مراده.

2. المستوى التعليمي لأفراد الأسرة:

يلعب المستوى التعليمي للوالدين ولمجمل أفراد الأسرة عموما، دورا بارزا في عملية التربية، فجهل الوالدين وخصوصا الأم بالطرق المناسبة لعملية تقويم الأبناء من شأنها أن تضرهم ولا تنفعهم، فقد تبين من خلال دراسة علي مانع[1] أن (86%) من آباء الجانحين و(97%) من أمهاتهم كانوا أميين.

وحسب معطيات دراستنا (الجدول رقم 17)، يبدو أن الجهل يضرب بأطنابه على أمهات الجانحين، حيث أن أكثر من نصفهن (52.9%) مستواهن التعليمي منخفض، ولم يتجاوز حدود تعليم البـــاقي منهن المستوى المتوسط. أما الآباء فكان أكثر من نصفهم (53.3%) من

[1] : علي مانع، مرجع سبق ذكره.

أصحاب التعليم المتوسط، والأمر نفسه بالنسبة لباقي أفراد الأسرة، حيث أننا لم نجد ثلاث أسر تتميز بمستوى تعليمي مرتفع. أما فيما يخص الأحداث المدانين فإن عشرهم كانوا غير متمدرسين أصلا، و(20%) منهم كان مستواهم منخفضا، في حين أن (30%) منهم كان مستواهم الدراسي جيدا، أما الباقي (40%) فكان مستواهم الدراسي متوسطا.

الجدول رقم (17): المستوى التعليمي للأسرة حسب طبيعة المخالفة المرتكبة من طرف الحدث[1]

المستوى التعليمي / طبيعة المخالفة	الجانح				الأب			الأم			الإخوة			المجموع
	جيد	متوسط	منخفض	غير متمدرس	عالي	متوسط	منخفض	عالي	متوسط	منخفض	عالي	متوسط	منخفض	
محاولة القتل	1	1			1	1			1	1	1	1		**02**
الضرب والجرح العمدي	3	1			2	1			2	1	1	3		**04**
مخالفات الجنس			2			1	1			2		2		**02**
تكوين جمعية أشرار		2				1			1	1		2		**02**
حيازة وتعاطي المخدرات	1		1	2		1	1		2	2		3	1	**04**
السرقة		4	1			2	2		1	2		3	2	**05**
السب والتهديد	1					1			1		1			**01**
المجموع	**6**	**8**	**4**	**2**	**3**	**8**	**4**	**0**	**8**	**9**	**3**	**14**	**3**	**20**
	20				**15**			**17**			**20**			

المصدر بيانات الدراسة الميدانية

وما تجدر الاشارة إليه هنا هو أن معظم المخالفات الخطيرة (محاولة القتل، والضرب والجرح العمدي)، كان أبطالها قصر متفوقين دراسيا وينحدرون من أسر يتميز افرادها بمستوى تعليمي مرتفع، في حين كان أصحاب المستوى التعليمي المتدني من هواة مخالفات الجنس و حيازة وتعاطي المخدرات.

[1] : وردت المجاميع في الجدول بهذا الشكل أي (15) فيما يتعلق بالآباء و (17) فيما يتعلق بالأمهات، باعتبار أنه وضمن الحالات المدروسة كان هناك حالة وفاة لخمسة اباء وثلاث أمهات. (أنظر الجدول رقم 20 ضمن الملاحق).

ومجمل القول هنا أن المستوى التعليمي للأسر المدروسة لا علاقة له بخطر دخول أحد أبنائها لعالم الإنحراف، أما فيما يتعلق بدرجة خطورة الإنحراف، فإننا نستطيع الجزم بوجود علاقة قوية بين هذا المتغير من جهة والمستوى التعليمي للأسرة من جهة أخرى، حيث أنه كلما اتجه تعليم الأسرة نحو الارتفاع، اتجه الإنحراف نحو الخطورة.

3. أنماط التنشئة الاجتماعية السائدة داخل الأسرة:

أجمعت العديد من الدراسات على وجود تأثير كبير للأساليب التربوية السائدة في الأسرة على إنحراف أفرادها وخصوصا الصغار منهم، فقد أثبتت دراسة بولوفة خميس[1] أن معظم الأحداث المنحرفين كانوا يتلقون تربية أسرية غير سوية، تتأرجح بين القسوة والتدليل، كما أكدت دراسة بقادة[2] على ذيوع أسلوب القسوة والإهمال في تربية الأبناء والميل نحو استعمال أسلوب الضرب في توجيه الأبناء، في أوساط أسر الأحداث المنحرفين. ومن جانبها أكدت دراسة بيرت (BURT.C) التي أجراها على مجموعتين الأولى منحرفة والثانية تجريبية (غير منحرفة)، انتشار التربية الأسرية الناقصة بين أسر الجانحين بدرجة أكبر مقارنة بأسر غير الجانحين، كما أن تأثير هذه التربية على الذكور أكبر من تأثيرها على الاناث في كلتا المجموعتين، وتأثيرها على اناث المجموعة التجريبية أكثر من تأثيرها على ذكور نفس المجموعة[3].

مما سبق نستنتج أنه هناك أنماطا تربوية ناقصة، كثيرا ما تكون سببا في جنوح الأحداث، حيث يعتبر أسلوب القسوة والتسلط احد هذه الأنماط، فبعض الأولياء كثيرا ما يعتمدون على الشدة في معاملتهم لأبنائهم والعقوبة عندهم واجبة لأتفه الأسباب، وهذا الأمر غالبا ما يدفع الطفل إلى اتيان بعض السلوكيات المنحرفة لتجنب العقاب كالكذب والنفاق والهروب من المنزل، وعموما فإن الذي يترعرع وفق هذا النمط غالبا ما ينتهز أقرب فرصة لغياب الرقابة للتعبير عن مظاهر السلوك العدواني أو المنحرف. وحسب سيريل بيرت « فإن الاسراف في المعاملة بحزم زائد، من شأنها أن تولد في نفسية الحدث أمـــورا، كثيرة كالرغبة في الانتقام،

[1] : بولوفة خميس، *أساليب التربية الأسرية وأثرها في إنحراف الأحداث*، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21-22، شتاء وربيع 2009، ص-ص 17-34.

[2] : زينب حميدة بقادة، مرجع سبق ذكره.

[3] : BURT.C, op.cit.

والسرقة، كما أن التساهل الزائد في التنشئة ينمي لدى الحدث شخصية ضعيفة لا تقدر على مواجهة الصعاب، وليس بمقدورها مجابهة أدنى درجات التحدي، ولا تستطيع تنمية وتعزيز العلاقات الاجتماعية مع الغير»[1].

وحول مدى نجاعة هذا الأسلوب التربوي صرح أحد المبحوثين قائلا: « في مجتمعنا تعد طريقة التربية باستعمال القوة العنف، طريقة شائعة الاستعمال في عموم الدول العربية، سواء كان ذلك في إطار العائلة أو خارجها، والواقع أن الطاعة والالتزام بالواجبات في الأسرة عندنا منبعها الخوف وليس الاحترام والحب، فالتلقين الأعمى واعطاء الأوامر دون مراعاة لشعور الأبناء، وإن كان يؤدي إلى نتائج فورية إيجابية، فهو غالبا ما يؤدي إلى تمرد صريح من طرف الابن الراضخ للأوامر التعسفية في النهاية». (المقابلة رقم 10).

النمط الثاني هو نمط الافراط في التدليل والحماية الزائدة، وهنا قد يتنازل الوالدين عن سلطة الضبط الاجتماعي تجاه أبنائهما، وذلك بسبب أنانيتهما التي غالبا ما تتجلى في حبهما اللامشروط للابن، وهما بهذا التدليل المبالغ فيه إنما يحققون رغبتهما، ولا يراعون في ذلك مصالح الطفل حيث أنهم يضخمون أناه، وهو ما قد ينعكس في سلوكه مستقبلا. « فكما يرتبط الإنحراف بالحرمان العاطفي أو النبذ والاهمال الوالدي، فإن الافراط في محبة الطفل قد يسد الطريق أمامه للتكيف كالتفريط فيه، والواقع أن الصورة الدينامية النفسية في الحالتين رغم ما بينهما من تضاد، تتقارب في الكثير من ملامحهما مما يؤدي إلى سلوك متشابه رغم اختلاف المنطلقات»[2]. ومن شأن هذا النمط أن يخلق للطفل شخصية ضعيفة لا تقوى على تحمل أدنى درجات المسؤولية، ويبرر أخطائه بإلقاء اللوم على غيره، ومن جانب آخر غالبا ما يتوقع الفرد المنشأ وفق هذا النمط تلقي نفس الحماية والعناية من طرف المجتمع، وهنا قد يصاب بخيبة أمل واحباط شديدين إذا لم يلقى ذلك.

أما النمط الثالث فهو الإهمال، ويعني عدم الاكتراث بالأبناء والتنكر لهم بطريقة صريحة أو ضمنية، واللامبـــالاة في اشباع حاجـــاتهم، وغالبا ما يكبر الفرد هنا وهو غير قـــادر على التمييز الدقيق والسريع بين الخطأ والصواب، « وقد أكدت الأبحاث أن أسلوب الاهمال

[1]: BURT.C, op.cit, p96.

[2] : مصطفى حجازي، مرجع سبق ذكره، ص353.

الوالدي للأطفال والمراهقين، يرتبط بشكل كبير باحترام هؤلاء للأفراد البالغين، كما أن إهمال الطفل في السنوات الأولى من حياته يسبب له الكثير من القلق لاحقا، كما يغرس فيه العدوانية وأحيانا يقوده إلى الجنوح»[1].

وفيما يخص النمط الرابع فهو نمط التميز بين الأبناء، فكثيرا من الأسر تفاضل بين أبنائها لاعتبارات غير منطقية، وهنا تظهر حالتان، الحالة الأولى تتعلق بالابن المفضل وقد تكلمنا عنه في النمط الثاني، أما الحالة الثانية فتخص الطفل غير المرغوب فيه الذي وإن أحس أنه منبوذ في أسرته، فغالبا ما يلجأ إلى البحث عن العطف والحنان بعيدا عن الأسرة، وهو ما قد يؤدي به إلى مسالك غير مشروعة، وغير مقبولة اجتماعيا. ويغرس هذا الأسلوب التربوي في الفرد الأنانية وحب السيطرة وعدم مراعاة شؤون الغير، وكثيرا ما يقوم الفرد هنا برد فعل عنيف يبدأ في أسرته، وهذه الصفات التصرفات تشمل الابن المحبذ أو المنبوذ معا.

النمط الأخير الذي سنتطرق له هنا هو النمط المتذبذب ويظهر في صورتين، الأولى هي اختلاف الأساليب التربوية المعتمدة من طرف القائمين على شؤون الأسرة، وخصوصا فيما يتعلق بالوالدين، « فكلما كان أسلوب المعاملة ثابت وموضوع اتفاق بين الوالدين في تنشئة الأبناء، زاد حظ المراهق في مواجهة صعوبات تأقلمه الاجتماعي»[2]. أما الصورة الثانية فهي التناقض في الأسلوب التربوي الذي يتخذه نفس الفرد « كالتناقض في اعتماد الجزاء (الثواب والعقاب) من قبل الوالد، الذي قد يضع الطفل في حالة من العجز في تحديد معايير السلوك المرغوب، مما يولد لديه الحيرة في ادراك الثقافة المجتمعية ومختلف الضوابط السلوكية، ومحددات السلوك الاجتماعي والسلم القيمي الذي يعتمده ويسير عليه»[3].وعموما غالبا ما ينتج عن هذا الأسلوب التربوي أفرادا ذوو شخصيات مزدوجة، وغير قادرين على تحمل المسؤولية تجاه ما يصادفهم من مشاكل، كما أننا كثيرا ما نجدهم يعيشون في مشاكل وصراعات داخلية، وهي أمور قد تقودهم إلى مسالك الإنحراف.

---

[1]: MICHEL.A, op.cit, p106.

[2] : نصر الدين جابر، *انعكاسات أسلوب التقبل والرفض الوالدي على تكيف الابناء في فترة المراهقة*، مجلة العلوم الانسانية، منشورات جامعة قسنطينة، العدد 09، 1998، ص50.

[3] : حسين عبد الحميد رشوان، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، د.س، ص149.

خامسا: العلاقات الأسرية وجنوح الأحداث

يلعب الاتصال الفعال بين أفراد الأسرة، والعلاقات الأسرية المبنية على الود والتعاون واحترام الآخر دورا بارزا في تجنيب الكبار والصغار على حد السواء الدخول إلى عالم الجريمة والانحراف، فالأسرة إذن تقوم بتزويد الفرد بمختلف خبرات التواصل مع الغير، وهي بذلك « تمثل اكبر قوة اجتماعية لها قوة التأثير وتنمية الشعور بالألفة و المحبة والشعور بالانتماء للأسرة والمجتمع الخارجي، فان عملية الاتصال داخل الأسرة تنشط انتقال العادات والاتجاهات من الآباء إلى الأطفال وتؤثر تأثيرا دائما وعميقا في تكوين شخصية الطفل»[1].

وقد أثبتت العديد من الدراسات أثر العلاقات الأسرية على جنوح الأحداث، حيث أثبتت دراسة الحناكي (2005)[2] التي أجراها على (72) حدثا منحرفا، ضعف مستوى التماسك الأسري لدى أسر هؤلاء الأحداث، وافتقارها للعلاقات الأسرية المتينة، حيث وصلت إلى نتيجة مفادها أن (48%) من المبحوثين لا يتحدثون مع أمهاتهم، وأن (43%) من المستجوبين أسرهم لا تشركهم في مناقشة شؤون الأسرة. ومن جهته أجرى أثبت سيريل بيرت (BURT.C) في دراسته[3] أن العلاقات الأسرية المتدهورة أكثر انتشارا في أوساط أسر المنحرفين مقارنة بغير المنحرفين، وتأثيرها على اناث المجموعة المنحرفة أكبر من تأثيرها على ذكور نفس المجموعة، على عكس المجموعة الضابطة التي كان تأثير هذا النوع من العلاقات على الذكور أكبر من تأثيره على الاناث.

هكذا فإنه ومما لا شك فيه أن كل عضو في الأسرة يؤثر في الآخرين ويتأثر بهم، ويتوقف ادراك أفراد الأسرة لبعضهم البعض على طريقة التواصل، « حيث تتمثل الصعوبة في تبادل المعلومات داخل هذه الجماعة في تعقد شبكة التخاطب والاتصال، أو في كون أن هذا التخاطب يسير في اتجاه واحد، أو لوجود قيود تجعل الاتصال مصدر تهديد»[4].

---

[1] : خيري خليل الجميلي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، د.س، ص25.

[2] : علي بن سليمان بن ابراهيم الحناكي، مرجع سبق ذكره.

[3]: BURT.C, op.cit.

[4] : حنيفة صالحي بن شريف، *الطفل وعنف الأسرة "علاقة افتراضية أم حتمية"*، مجلة إنسانيات، العدد 41، جويلية–سبتمبر 2008، ص 39.

وعموما هناك ثلاثة أنواع من العلاقات الأسرية تتفاوت في قيمتها وأثرها على الصغار، وهي علاقة الآباء بالأبناء، علاقة بين الاخوة، والعلاقة بين الوالدين، سنحاول الآن تناول هذه العلاقات بشيء من التفصيل.

1. علاقة الوالدين بالأبناء:

يعتبر هذا النوع من العلاقات الأسرية الأكثر تأثيرا، فالعلاقات العاطفية للطفل مع الوالدين تعتبر من أهم حاجياته الاساسية خصوصا في مراحل نموه الاولى، وانعدام مثل هذا النوع من العلاقات، غالبا ما يؤدي بالطفل غلى رفض اقامة علاقات اجتماعية مستقبلا، او التسرع في اقامة هذه العلاقات التي قد تكون خاطئة، وهو ما يؤدي إلى دخوله ضمن جماعات قد تقوده إلى الإنحراف، وهو ما أكده أحد المبحوثين الذي تعرف شقيقه على عصابة لترويج المخدرات علمته هذه الآفة، وأصبح مدمنا عليها وهو في سن السادسة عشر، حيث صرح قائلا: «لقد ذهب شقيقي ضحية لظروف أسرية قاهرة، فمنذ صغره لاحظت أنه الأكثر تأثرا بغيابات والدنا، ورغم أن الطفل كان معجبا بأبيه في صغره، إلا أن اهماله له ولنا جعل شخصية أخي أكثر اضطرابا، حيث كان دائما يبحث عن حنان الأب المفقود، الذي عوضه بمحاولة الانخراط في أي مجموعة شبانية يصادفها، وهو الأمر الذي قاده إلى ما هو عليه الآن». (المقابلة رقم 08).

يبين التصريح السابق مدى قوة وأهمية دور الاب في بناء نسيج العلاقات الأسرية، لأنه وباعتباره المسؤول الأول والمباشر عن الأسرة، يساعد الوقت الذي يقضيه الأب في المنزل على تنظيم العلاقات بين جميع أفراد أسرته، « فحيث أن معظم الأفعال الجانحة ترتكب خارج نطاق المنزل، والقليل جدا منها ترتكب بتحريض من الآباء، وحيث أن معظمها (أي الأفعال الجانحة) تتسبب في حرج الآباء وانزعاجهم فليس مثيرا للدهشة أن يكون الجانح متصفا بضعف العلاقة والارتباط بأسرته ووالديه»[1].

ومن جانب آخر فإن علاقة الأم بأبنائها واضحة للعيان ولا نقاش فيها، خصوصا في السنوات الأولى من حياة الطفل الذي يقضـــي فـــترات أطول خلال هذه المرحـــلة من عمره

[1] : محمد سلامة غباري، الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، د.ط، 2006، ص158.

بالمنزل، ومن خلال دراستنا لمسنا ذلك الاعتقاد الذي نعتقد أنه على جانب كبير من الخطأ، والذي مفاده أن دور الأم في الأسرة أكثر قيمة وتأثيرا من دور الأب، وقد لاحظنا ذلك من خلال توجه المبحوثين للحديث عن أهمية دور الأم في الأسرة، وذلك بمجرد استفسارهم عن العلاقات والأساليب التربوية المنتشرة في الأسرة، فقد صرح أحد المبحوثين قائلا: « اعتقد أن المستوى التعليمي للأم يلعب دورا مهما في قيامها بعملية تربية ابنائها، فالأمهات الأميات لا يستطعن في كل الحالات فهم احتياجات الأبناء ومطالبهم، وبالتالي فوسائل التربية التأديبية المستعملة تجاههم يمكن أن تكون غير ملائمة لوقايتهم من الإنحراف. أما الأمهات الأكثر وعيا وتعليما فهن أكثر ميلا نحو توفير الاستقرار لأولادهن وأكثر تعاونا وميلا نحو المساواة بين الأطفال، وأقل ميلا نحو استخدام العقاب البدني كوسيلة لتوجيه سلوك الأبناء ». (المقابلة رقم 18). ومن جانبه قال مبحوث آخر: «كل العلاقات داخل أسرتي محورها الأم، وعلاقتي بأبنائي تكاد تكون معدومة، فكل انشغالاتهم ومشاكلهم يعالجونها مع أمهم، ولذلك بات من المؤكد عندنا أن الأم لها الدور الأبرز فيما يخص تربية الأبناء، فأنا لا اتدخل اطلاقا في هذه العملية إلا في حالة إذا ما اشتكت الزوجة من عدم قدرتها على ذلك». (المقابلة رقم 19).

2. العلاقة بين الإخوة:

لا يقل أثر هذه العلاقات سابقتها فهي كثيرة ومتنوعة والأبناء كثيرا ما يتبادلون الآراء والمشاعر التي يحسونها فيما بينهم وبعيدا عن الوالدين، خصوصا إذا كانوا متقاربين في السن، ويتعلم الطفل من خلال علاقته بإخوته الصواب والخطأ، والالتزام بمعايير الجماعة، وعدم الخروج عنها. كما أنه من شأن هذه العلاقات أن تشعر الطفل بالأمن وتعلمه اكتساب ثقة المجموعة التي هو عضو فيها، « فالأسرة بالنسبة للطفل ثم المراهق هي المكان الأول لاستبطان (Intériorisation) النماذج والقواعد التي تمكنه من الاندماج في الحياة المجتمعية، وهنا تنصهر هويته ويتشرب القيم التي ستطبع حياته مستقبلا، وطبعا يلعب البالغين في الاسرة دورا تربويا هاما بالنسبة للطفل»[1].

[1]: LAZERGES CH et BALDUYCK J.P, Réponses à la délinquance des mineurs, La documentation française, Paris, 1998, p25.

ومن خلال دراستنا اكتشفنا أن معظم الأسر المدروسة يعاني أفرادها من تنازع ضمني وتضارب بين مصالح الإخوة، فقد صرح أحد المبحوثين قائلا: « العلاقات بين أبنائي تتدهور يوما بعد يوم، فكل واحد يفكر مصالحه الخاصة، خصوصا فيما يخص الذكور، ورغم أنني كثيرا ما حاولت أن أجمع بينهم إلا أنني لم أوفق بذلك، فهذا الأمر أضن أنه لا يقتصر على أسرتي، بل هو أمر أصبحت تعاني منه معظم العائلات الجزائرية في العصر الحالي». (المقابلة رقم 07).

ومن جانبه عبر مبحوث آخر عن العلاقات السائدة بين أبنائه قائلا: « لم يعد التفاهم والتعاون بين الإخوة كذلك الذي كنا نعيشه في وقتنا، فجيلنا رغم ما عاشه من سنين مازال أحسن وأفضل من حيث العلاقات الأسرية من الجيل الحالي، فأبنائي كثيرو الشجار والتنازع فيما بينهم، وعوض أن يعالجوا مشاكلهم الخارجية في جو عائلي، فإن العكس الذي يحدث فهم كثيرا ما ينقلون المشاكل التي تدور بينهم إلى خارج البيت». (المقابلة رقم 17).

3. العلاقة بين الوالدين:

يؤثر هذا النوع من العلاقات الأسرية على الأبناء وإن لم يكونوا طرفا مباشرا فيه، فما يدور بين الأم والاب ويلاحظه الأبناء، فإنه يؤثر على طباعهم دون شك، فالأبوين المتفاهمين على الأقل أمام ابنائهما يضمنان سعادة لأبنائهما، ويشكل تفاهمها هذا حافزا قويا لبناء علاقات مجتمعية جديدة أساسها الود والتفاهم.

وعلى العكس من ذلك ففي بعض الأحيان يحدث بين الزوج وزوجته اختلافا يتبعه نزاعا تزيد حدته ويلاحظه الأبناء، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الابناء حيث غالبا ما يسبب لهم عقدا واضطرابات نفسية تكون عواقبها وخيمة على روح أبنائهم وبالأخص البنات منهم. ففي حالة وقوع النزاع داخل الأسرة فإن حالة من الاضطراب والقلق تخيم على الأبناء، فيشعرون أن الدنيا تضيق بأعينهم, فيؤثر ذلك على أوضاعهم النفسية والعصبية, فيضطر الأبناء عندها اللجوء إلى مكان يستطيعون إفراغ ما في صدورهم من ضيق وحرج لفقدانهم ملجأهم الحقيقي.

ساسا: البناء الأخلاقي للأسرة وجنوح الأحداث

1. القيم الأخلاقية ودورها في الوقاية من الجنوح:

تلعب الأخلاق المكتسبة من طرف الفرد دورا هاما في وقايته من الجنوح، ومعلوم أن التوجيه القيمي للفرد يبدأ في نطاق الأسرة أولا، فهي التي تكسبه قيمه، فيعرف الحق والباطل، الممنوع والمسموح، وغيرها من الثنائيات، ويتلقى الإنسان هذه القيم في مراحل حياته الأولى، حيث تتحدد عناصر شخصيته، وتتميز ملامح هويته وهنا تبرز مسؤولية عائل الأسرة في تعليم أبنائه القيم الرفيعة والأخلاق الحسنة، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية، لأن الاسر المجردة من معاني الشرف والفضيلة وباقي القيم السامية، تصبح الجريمة وسوء الخلق فيها أمرا عاديا، ولا يحس فيها الفرد بمعنى الخطيئة. « والانهيار الأخلاقي للأسرة غالبا ما يؤدي إلى إنحراف الصغار، كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات، فإذا فشلت الأسرة في وظيفتها الأخلاقية ولم تتحمل المؤسسات الأخرى مثل هذه المسؤولية، فمن المحتمل أن يتحدى الطفل كل القواعد والقيم الاجتماعية ويسخر منها»[1].

ومن بين الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب نذكر الدراسة التي قام بها كل من من شيلدون وإليانور جلوك (Sheldon et Eleanor GLUECK)، والتي شملت 500 منحرف ومجموعة ضابطة من غير المنحرفين تماثلها في العدد تبين أن نسبة شيوع الإجرام والانحلال الخلقي في أسر المنحرفين بلغ (90.4%) مقابل (54%) في المجموعة الضابطة. وفي انجلترا وجد بيرت (BURT.C) أن شيوع الجريمة والرذيلة في أسر الجانحين يبلغ خمسة أضعاف ما هو عليه في أسر غير الجانحين[2].

وتتبين أهمية الأخلاق السائدة في الأسرة في بناء شخصية الفرد، عندما يتّضح أن الطفل يتأثر بالمحيط الأسري بسرعة كبيرة، وأن ما يتعلمه في صغره سوف ينفذ إلى أعمـــــاق نفسه وروحه، بالإضـــافة إلى اكتساب الطفل لصفات أبويه لاإراديا وذلك عن طريق الوراثة.

[1] : محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1981، ص130.

[2] : غماري محمد، الخدمة الاجتماعية لرعاية الأحداث المنحرفين، رسالة ماجستير، جامعة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، 2006- 2007، ص66.

فالطفل يستلهم وبسهولة كثيرا من الصّفات الأخلاقية الحميدة من أبيه وأمه وأخوته وأخواته، كالسخاء والصدق والوفاء، وكذلك الأمر في الرذائل. هذا وقد عبر أحد المبحوثين عن رأيه في هذا الموضوع حيث قال: « اعتقد أن الأخلاق السائدة في الأسرة تلعب دورا كبيرا في تربية الأبناء، فبعد ما أصبحنا نعيشه في الشارع من تدهور للقيمة التي كنا نعطيها للأخلاق الفاضلة، وما أصبحت تعرضه وسائل الإعلام والاتصال من مغريات، لم يبقى للأطفال إلا الأسرة ليتحصنوا فيها وذلك بتعلمهم كل معاني الشرف والفضيلة، وعدم التزام الوالدين بالدين وضوابطه، والظهور بمظهر الانحراف أمام الأولاد هو أكبر تلقين وتعليم لهم حتى يصبحوا منحرفين». (المقابلة رقم 20).

وينضوي تحت الانهيار الخلقي للأسرة مسائل عديدة منها:

- ✓ عدم احترام وتقدير العادات والتقاليد وانماط السلوك المتعارف عليها في حدود المستوى الطبقي، وفي اطار الجيرة، والمجتمع.
- ✓ خفوت القيم الروحية أو انعدامها سواء بصورة علنية أو مضمرة.
- ✓ انهيار معاني العفة وتغليب الغرائز والاستسلام لها.
- ✓ الهروب من الواقع الاجتماعي والاخلاقي السائد في المجتمع، ومحاولة تقليد ومحاكاة نماذج معينة من الحياة في مجتمعات أخرى.

ويلعب الدين دورا هاما في الوقاية من الإنحراف، فبما أن جميع الأديان السماوية وحتى الوضعية منها تحث على الفضيلة وتدعو إلى القيم الاجتماعية السامية، فقد بات من الشائع الاعتقاد بمساهمة التدين في تخفيض احتمال الوقوع في الجريمة والإنحراف، وخصوصا فيما يتعلق بالأطفال، « ويؤيد هذه الحقيقة ما لوحظ من ارتفاع في نسبة إنحراف الأحداث في بعض الدول التي نبذت خطة تعليم الناشئين وتهذيبهم وفق أسس دينية في المراحل الأولى من حياته، كما هو الحال في تركيا وروسيا»[1].

غير أننا قد نجد للتدين تأثيرا عكسيا على الإنحراف وهذا الأمر يظهر في صورتين، الأولى تتعلق بالفهم الخاطئ للتعاليم الدينية والتأويل غير الصحيح للقوانيـــن الإلهية، وهو ما

[1] : ابراهيم اسحاق منصور، موجز في علم الأجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص105.

ينتج عنه التشدد والمغالاة وظهور الفرق والطوائف الدينية التي تخرج عن اطار القواعد العامة للمجتمع، أما الصورة الثانية فتظهر حين يكون ينشأ التعارض بين القانون المدني، والقانون الإلهي.

2. إنحراف أحد أفراد الأسرة:

يعتبر انحراف أحد الوالدين أو كليهما، من أهم عوامل الانهيار الخلقي داخل الأسرة، فالأب قد يكون مجرما وذا سوابق عدلية، كما قد يكون انحرافه غير خارق للقانون لكنه يتضمن توجيه فاسد للأبناء، فالأب السارق أو السكير تكون رعايته لأبنائه معيبة، وتهبط إلى مستوى فاقدي الرعاية – اليتامى– أو أكثر، لأنها تعلمهم السلوكيات المنحرفة.

كما يلعب عدم التزام الأم بمعايير ثابتة دورا هاما في تعلم الحدث مثل هذه السلوكيات، فالأم التي تظهر بمظاهر التبرج الخلاعة والاستهتار وتقوم بإنشاء علاقات مشبوهة، وتكثر من الشجارات مع الاقارب والجيران، غالبا ما يتعلم منها الطفل هذه الصفات السلوكيات بكل سهولة. وفي هذا الاطار صرح أحد المبحوثين قائلا: « أود أن أتحدث عن أمر أعيشه وأعاني منه في بيتي، لأنه يعيقني على تربية أبنائي تربية صالحة، فبعض الأمهات يناقضن أنفسهم، فيأمرن أبناءهن بأمور ويخالفنها، وأحيانا يحرضن أبناءهن على الإنحراف دون شعورهن، ومن هذه الأمور الكذب والسرقة والمكر والخداع، فالأم التي تخدع جارتها أمام أبنائها مثلا، فإنها تغرس فيهم هذه الصفات من جهة وتنهاهم عنها من جهة أخرى، ولك أن تتصور عقلية الطفل كيف ستصبح في مثل هذه الحالات». (المقابلة رقم 10).

ومن جهة أخرى هناك فردا أخر غير والدي الحدث يمكن أن تؤثر أخلاقه في شخصيته، والأمر هنا يتعلق بقدوة الحدث فانحراف الأخ أو الأخت أو العم وغيرهم ممن يحب الطفل الاقتداء بهم أمر في غاية الخطورة، وليس من الضروري أن يقوم الوالدان أو الإخوة الكبار بعمل إيجابي ليمتص الأطفال هذا الانحراف، بل يكفي أن يشب الحدث في هذه البيئة حتى يصبح الإنحراف بالنسبة له أمرا مستساغا.

وهناك أمر آخر يجب الاشارة إليه ويتعلق بمدى تأثير وجود أفراد منحرفين أو بالأحرى ذوو سوابق عدلية في الأسرة وتأثيــر ذلك على سلوك الحدث، وفي هذا الاطار أثبتت دراسة

كل من شيلدون وإليانور جلوك[1] أن الجريمة تنتشر بشكل أكبر بين أسر الأحداث الجانحين، حيث أن (66%) من أفراد العينة التجريبية ارتكب آباؤه جرائم، و(45%) منهم كانت أمهاتهم مجرمات، و(65%) منهم كان لديهم اشقاء جانحون، وذلك في مقابل (32%)، (10%) و(26%) على الترتيب بالنسبة لأفراد العينة الضابطة. كما توصلت دراسة بقادة[2] إلى نتائج مماثلة، حيث وجدت الباحثة أن معظم أفراد عينة البحث كانوا ينحدرون من اسر ذات سوابق عدلية، حيث أن (36.9%) منهم تورط آباؤهم في جرائم مختلفة، و(8.7%) منهم كانوا أبناء أمهات مجرمات، و(54.3%) منهم كان لهم أشقاء قد تمت متابعتهم قضائيا.

وحسب دراستنا وجدنا ثلاث حالات من الاسر التي ضمت فردا على الأقل ارتكب جريمة ما، وهو ما يمثل نسبة (15%) من مجموع الاسر المبحوثة وكانت على الشكل التالي[3]:

- ✓ الحالة الأولى: أسرة معقدة تتكون من سبعة افراد، والد الحدث متوفي، والمخالفة التي ارتكبها الحدث هنا هي حيازة المخدرات، وكان أخوه الأكبر قد ضبط وتوبع قضائيا بسبب نفس المخالفة.
- ✓ الحالة الثانية: أسرة معقدة تتكون من ثمانية افراد، والمخالفة التي ارتكبها الحدث هنا هي حيازة المخدرات، والمخالفة التي ارتكبها أحد أعضاء الأسرة كانت الضرب والجرح العمدي، وقام بها شقيق الحدث.
- ✓ الحالة الثالثة: أسرة معقدة تتكون من اثنى عشر فردا، والحدث هنا ارتكب مخالفة حيازة المخدرات أيضا، بعد أن تعلمها من أبيه الذي توبع قضائيا من قبل بسببها.

والملاحظ على هذه الحالات أن الحدث ارتكب فيها نفس الجنحة التي توبع بسببها أحد أفراد أسرته وهي حيازة وتعاطي المخدرات، وذلك باستثناء الحالة الثانية التي وجدنا فيها فردا من الأسرة توبع قضائيا بسبب جريمة تختلف في طبيعتها عن المخالفة التي ارتكبها الحدث المنتمي لنفس الأسرة.

[1] : GLUECK.S and GLUECK.E, op cit.

[2] : زينب حميدة بقادة، مرجع سبق ذكره.

[3] : المقابلات رقم 03، 05، 08 على التوالي.

خلاصة

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تبين لنا مدى أهمية الظروف الداخلية التي تعيش فيها الأسرة في التأثير على سلوكيات وتصرفات الأبناء، وبالتالي فإن هذه الظروف كثيرا ما تعمل على رفع وخفض خطر توجه الأحداث إلى عالم الجريمة والإنحراف.

ومن جانب أخر رأينا أن المتغيرات التي أعطيناها لهذه الظروف تتباين في حدتها ومدى تأثيرها على ظاهرة إنحراف الأحداث، فبعضها بدا شديد التأثير على تواتر الظاهرة، كالأساليب التربوية والعلاقات السائدة في الأسرة، في حين ظهر البعض ذو تأثير أقل كحجم ونوع الأسرة، ومدى تفككها.

كما رأينا في هذا الفصل أن الواقع الذي تعيش فيه الأسر الموضوعة تحت قيد الدراسة متقارب إلى حد كبير، باستثناء بعض الأسر التي تميزت عن الباقي، وهو الأمر الذي يدعونا للتساؤل حول طبيعة الظروف الخارجية لهذه الأسر، وهو ما سنراه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

ظروف المحيطة بالأسرة وإنحراف الأحداث

مقدمة

بعدما استعرضنا في الفصل السابق مجمل الظروف الداخلية التي تتواجد فيها الأسرة، والتي يمكن أن تساهم تحديد امكانية إنحراف أحد ابنائها، سنحاول في هذا الفصل تناول الوسط الاجتماعي الذي تتواجد فيه الأسرة وأثر ذلك على خطر الإنحراف.

وبما أن للحي السكني دورا قد يكون مكملا لدور الأسرة في توجيه سلوك الأحداث، كما قد يكون هادما له، وذلك حسب طبيعة الحي ومستواه الاجتماعي والاقتصادي، سنحاول في القسم الأول من هذا الفصل التركيز على تأثير الحي الذي تتواجد فيه الأسرة على جنوح الأحداث.

أما القسم الثاني فسنتطرق فيه إلى الجيرة وشبكة العلاقات القرابية، حيث يلعب تواصل الأسرة مع دائرتها القرابية وتفاعلها في اطار علاقات المجاورة دورا بارزا في ضبط سلوك الأفراد وخصوصا الصغار منهم.

أولا: الحي السكني وإنحراف الأحداث

يعد الحي السكني من المصطلحات التي اهتم بدراستها علم الاجتماع باعتباره يعكس الوجه الحقيقي للمدينة، ويعرف هذا الأخير بأنه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانها خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة، وهو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه.[1]

ومن المتعارف عليه وحسب ما أثبتته الدراسات الايكولوجية، فإن للبيئة التي يتواجد بها السكن الأثر الكبير على الإنحراف، حيث يلعب الحي السكني الذي تتواجد به الأسرة دورا بارزا في تحديد السلوك الاجتماعي لأفرادها وخصوصا الصغار منهم، فكل ما يتلقاه الحدث في الأسرة والمدرسة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، قد يصبح عديم الفائدة إذا اصطدم بواقع اجتماعي مناقض لما تلقاه سلفا. ومن جانب آخر فإنه وإذا كان معروفا أن سلوك الطفل يتأثر كثيرا بالعلاقات السائدة داخل الأسرة، فإن هذه الأخيرة شديدة التأثر أيضا بالمحيط الذي تتواجد فيه، « فالأسرة كنسق اجتماعي لا يمكن فهمها كظاهرة منعزلة، بل لا بد من النظر إليها على ضوء النظم الاقتصادية والسياسية والدينية والاوضاع السكانية في المجتمع الذي تكون جزءا منه، تتأثر به وتؤثر فيه في نفس الوقت»[2].

وفي هذا المجال عالج الكثير من العلماء الذين اهتموا بالظاهرة الإجرامية موضوع الحي السكني وابرزوا علاقته بإنحراف الأحداث، ومن أهم هذه الدراسات تلك التي قام بها كليفارد شو (Clifford SHAW) سنة 1930، والتي أثبت خلالها أن معدل الإجرام يرتفع في وسط مدينة شيكاغو ويهبط تدريجيا كلما بعدت المسافة عن ذلك الوسط، وأن أعلى معدلات الجريمة ومناطق تركز العصابات الإجرامية توجد في الأماكن المكتظة بالسكان والمفككة اجتماعيا الواقعة بالقرب من مراكز الأعمال[3].

---

[1] : إكرام هاروني، *رقابة التفاعل الاجتماعي وواقع مجتمعنا الحضري الحديث*، مجلة دراسات اجتماعية . دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 06، اكتوبر 2010.

[2] : زينب محمد حقي، نادية حسن أبو سكينة، العلاقات الأسرية بين النظرية والتطبيق، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، ط.1، 2009، ص37.

[3] : سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت، ط.2، 1983، ص-ص121-122.

1. الحي السكني كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية:

يعتبر الحي السكني مؤسسة هامة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فقد كان وحتى زمن غير بعيد يشكل الوحدة الأساسية داخل النسيج العمراني للمدن الجزائرية، حيث كانت مختلف نشاطات الشباب تتخذ من الحي مكانا لها، كما مثل هذا الأخير عاملا مهما في غرس روح المواطنة وتنمية الاحساس بالانتماء وتحقيق الاندماج الاجتماعي بين الأفراد. « وهنا تبرز اهمية التخطيط الحضري، الذي لابد أن يواجه مسائل العلاقات والقيم...فالمدينة ليست مجرد ابنية وشوارع أو ميادين أو معدات للحياة اليومية لتوفير الوقت والمجهود، بل انها نوع من الحياة يجب أن نهيئ له الاساس المعنوي وما يتضمنه من تنظيم اجتماعي، لابد أن يصل إلى مرتبة التضامن والتماسك الاجتماعي»[1].

وإذا كان الحي السكني في المجتمع الجزائري قد فقد الكثير من وظائفه، إلا أنه مازال يحتفظ بالبعض منها كوظيفة منح المكانة الاجتماعية للفرد، فمصطلح "وليد الحومة"، في المجتمع الحضري يوظف ليدل على نوع من العصبية، لأن ما يفرزه الانتماء المجالي يجعل من الحي وحدة مستقلة تجابه الأحياء الأخرى في المدينة. وعن تدهور قيمة الحي في المجتمع الجزائري الحديث، صرح أحد المبحوثين قائلا: « لقد تغيرت طبيعة الحياة داخل الحي الذي ترعرعت فيه وكبر فيه أولادي، ولم يعد هذا الحي يمثل لي أي شيء حاليا، إلا أنني ما زلت أحن إلى تلك التجمعات التي كنا نقيمها فيه، وتلك الصور الرائعة من التكافل الاجتماعي سواء تعلق الأمر بالمناسبات أو حتى في الأيام العادية، أما الآن فأصبح هذا الحي يبدو وكأنه مهجورا، لقد أصبح مكانا يخاف فيه الفرد على نفسه بعدما أصبح مكانا تسود فيه الشائعات والاعتقاد بالحسد والعين وتصفية الحسابات بين أفراد الحي، لقد صرت غريبا في هذا الحي، أقضي فيه لوازمي وأنصرف، وكثيرا ما أحث ابنائي على ذلك أيضا». (المقابلة رقم 16).

[1] : محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 2010، ص-ص43-44.

ومن جانب آخر تمارس في الحي عملية هامة من عمليات الوقاية من الجنوح، ويتعلق الأمر بعملية الضبط الاجتماعي، فالأحياء في المدن الجزائرية، ورغم تناقص قيمتها في هذا المجال إلا أنها ما زالت تبدو وكمجتمعات محلية مصغرة، حيث تمارس في الحي رقابة اجتماعية قوية مشبعة برواسب القيم والمعايير والعادات والتقاليد الاجتماعية. وشعور الأفراد بوجودهم في دائرة رقابة وإدراكهم لمدى تأثيرها في حياتهم الاجتماعية، يمكن أن يكون ضابطا ومحددا لسلوكهم وباعثا لزيادة الاهتمام بكل ما من شأنه تعزيز أو المحافظة على الصورة الاجتماعية الايجابية التي رسموها في إطار تفاعلهم الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال فقد كان تجمع الأطفال في الحي يكون بمراقبة الكبار، اما الآن فأصبحت تجمعاتهم عشوائية وغير مراقبة وهو ما اصبح يمثل خطرا عليهم، حيث كثيرا ما أخذت المشاكل التي أصبح يثيرها الاطفال والشباب في الحي أبعادا خطيرة، وهو الأمر الذي أشار إليه أحد المبحوثين في معرض حديثه عن المخالفة التي ارتكبها ابنه حيث قال: « لقد حدث ما حدث لابني نتيجة مشاجرة تمت في الحي منذ سنة تقريبا، ثم تطورت الأمور حتى وصلت إلى استعمال الاسلحة البيضاء بين الطرفين المتشاجرين، كنت دوما ارى تلك المشاحنات بين شباب الحي، ولطالما نهيت ابني عن كثرة الجلوس في الحي والاختلاط الزائد مع أفراده، لكنه لم يستمع لكلامي». (المقابلة رقم 10).

2. ظروف الحي وإنحراف الأحداث:

نقصد بظروف الحي الحالة التي يوجد فيها من حيث موقعة وطبيعة بنياته وتوفره على التجهيزات والمرافق الضرورية لتحقيق حياة عصرية، فقد يشكل الحي السكني بيئة خصبة للجنوح إذا ما افتقر إلى أماكن التسلية وساحات اللعب، التي تعتبر وسائل هامة لامتصاص طاقـــات الحدث الزائدة، وانعدام هذه المرافق في الحي الذي يقطن فيه الحدث غالبا ما تجعله يبحث عن أمـــاكن أخرى يقضي فيـــها أوقـــات فراغه، وهو ما قد يقـــوده إلى الانخراط في

جماعات منحرفة، حيث أن الملاحظ على معظم التجمعات الحضرية الكبيرة هو عدم ملائمة المساكن الجماعية فيها لنظام الحياة والألفة وكيفية استغلال الفضاء الخارجي.[1]

وفي هذا المجال أشارت العديد من الأبحاث إلى « ارتفاع نسبة الإنحراف عندما تكون وسائل التسلية في البيئة ناقصة وزيادتها بلا رقابة، فالحدائق الخاصة بالتسلية أصبحت ميزتها الممارسات الجنسية الصريحة وتناول المخدرات والمسكرات والموسيقى الماجنة، والملاعب المخصصة لمختلف الرياضات أصبحت كذلك تعاني من الاباحية وحفلات الخمور، وكلها أمور إذا تواجد فيها الحدث، وأصبح يقضي فيها جل وقت فراغه، فإنه سرعان ما يندمج مع هذا الوسط بعيدا عن ضوابط الأسرة والمدرسة »[2].

ومن جانب آخر فقد أثبتت العديد من الدراسات والشواهد الحية أن اغلب انحرافات الشباب وأخطرها تتم في مناطق وأحياء هامشية، وقد أكد أحد المبحوثين هذا الأمر بقوله: « لقد كبرت في حي شعبي قديم يفتقر لأغلب التجهيزات والمرافق الضرورية للحياة، ولاحظت أنه سببا مهما لإنحراف الأبناء فهو يعلم الكثير من الممارسات التي تشجع على الإنحراف، كانتشار الكلام البذيء، والمشاجرات الدائمة، وكتابة الالفاظ المشينة على الجدران. أما الآن فرغم أن أبنائي لم يتأقلموا بعد مع طبيعة الحياة في هذا الحي (حي عصري) إلا أنني متأكد أن نمط الحياة في الأحياء الراقية تعلم الكثير من الممارسات الحضارية، كاحترام الغير، وعدم التدخل المبالغ فيه في شؤون الناس». (المقابلة رقم 15).

وحسب معطيات مصلحة الملاحظة والمراقبة في الوسط المفتوح لولاية غليزان، فإن جنوح الأحداث كان يشمل كل مناطق الولاية، ولم تكن أي منطقة تختص بهذه الظاهرة، ولكن وبعد الحـــراك الاجتمـــاعي والتغير العمراني الذي عرفته الولاية، أصبح مؤخرا يتركز في

[1] : للمزيد حول الموضوع يرجى الاطلاع على المرجع التالي:

HADJIDJ.D, *Les grands ensembles à Oran: Anomie de la vie juvénile ou l'exclusion programmée*, dans Cellier.H et Rouag-Djenidi.A, Algérie France: Jeunesse, ville et marginalité, Paris, L'harmattan, 2008, P-P 108-115.

[2] : غماري محمد، مرجع سبق ذكره، ص83.

ثلاث مناطق رئيسية هي: منطقة "برمادية" أقصى جنوب المدينة، وحي "بشمريك" في أقصى الشمال، وحي "الطوب" العتيق في وسط المدينة.

وحسب نفس المصدر وحسب ما لاحظناه في هذه المناطق، أن منطقة "برمادية" أو "المدينة الجديدة" أصبحت تعيش في فوضى عارمة، خصوصا بعدما عرفت تدفق مجموعات بشرية كبيرة من مناطق مختلفة، كما أن اقامة المركز الجامعي في هذه المنطقة التي تعتبر شبه معزولة، جعلها تعرف وفود مجموعات كبيرة من المجرمين ومحترفي السرقة، وهو ما رفع نسبة الاجرام فيها سواء تعلق الأمر بجرائم الكبار أو إنحرافات الصغار. وخلال دراستنا أجرينا مقابلات مع ثلاثة مبحوثين يقطنون في هذه المنطقة، اتفق جميعهم على ما ذكرناه سلفا، حيث صرح أحدهم وهو يشتكي من الحالة التي آلت إليها هذه المنطقة قائلا: « نقطن في منطقة تعتبر أوكارا لمختلف أنواع الجرائم، ورغم المجهودات المبذولة من طرف قوات الأمن، إلا أن وتيرة السرقة والعنف والعدوان وترويج المخدرات وغيرها من التعديات الخطيرة على الناس أصبحت تعرف تصاعدا مستمرا في هذه المنطقة». (المقابلة رقم 07).

أما حي الطوب فيعتبر من الأحياء الشعبية العتيقة بالمدينة، يتميز بطابعه العمراني الخاص حيث أن بناياته قديمة ومتواضعة وطرقه ضيقة جدا، ومن جهة أخرى وبحكم قربه من وسط المدينة، فإنه يشهد حركية واسعة أثناء النهار وهو ما رفع احتمال انتشار مختلف أنواع الإنحرافات به، خصوصا إذا أضفنا إلى ذلك قربه من أهم أسواق المدينة التي تعرف رواجا كبيرا لعمالة الأطفال.

ومن خلال تفقدنا لهذا الحي من خلال دراستنا الاستطلاعية واجرائنا لمقابلتين مع مبحوثين من عينة البحث لاحظنا أن المنطقة تبدو هادئة تماما، ويسودها الكثير من مظاهر التضامن الاجتماعي بين ساكنيها، الذين لمسنا بينهم تحفظا كبيرا حول كل ما هو غريب، حيث أننا لم نستطع الوصول إلى المبحوثين إلا بصعوبة كبيرة. وحسب تصريح أحد المبحوثين فإن «معظم الجرائم سواء تعلق الأمر بالبالغين أو الأحداث تتم بتخطيط ودراسة عالية من طرف مرتكبيها، ولذلك يصعب اكتشافها، وهي غالبا ما تتم ضد أفراد لا يسكنون في هذا الحي، كما

كشف لنا نفس المبحوث أن معظم الجرائم المرتكبة من طرف أفراد هذا الحي تتمحور حول السرقة والتعدي على الغير». (المقابلة رقم 04).

أما حي بشمريك فيعتبر من الأحياء النائية والذي ورغم محاولة السلطات المحلية تحسين الأوضاع المعيشية فيه، إلا أنه عرف هجرة معظم سكانيه إلى مناطق مختلفة، ويلعب المجال المكاني الذي يتواجد فيه الحي دورا مهما في كونه من أهم مناطق الجريمة والإنحراف، فالحي تحده شمالا مزارع وحقول كثيرا ما يستعملها المنحرفون لممارسة مبتغاهم، وحسب أحد المبحوثين، فإن أهم الجرائم المنتشرة في هذا الحي هي الجرائم الجنسية، وجرائم ترويج الكحول والمخدرات. (المقابلة رقم 14).

3. الاستقرار المجالي للأسرة وإنحراف الأحداث:

يعتبر الاستقرار المكاني للأسرة عاملا مهما في تصعيد وتخفيض حدة خطر إنحراف الأحداث، فرغم أن كانت مشكلة التأقلم والتكيف مع الأوضاع المعيشية الجديدة تمس جميع أفراد الأسرة، إلا أن الأطفال والمراهقين هم الأكثر عرضة لذلك. والحديث عن الهجرة في هذا المقام يقودنا حتما إلى الحديث عن الأسر الريفية المهاجرة إلى المدن، وهي ظاهرة متعددة الجوانب، فقد أشارت دراسة كليفارد شو (SHAW.C)، إلى أن معدل الإنحراف يرتفع في المناطق التي هجرها سكانها الأصليون تدريجيا وحل محلهم فيها أناس هامشيون يكادون يعيشون على حد الكفاف[1].

كما أن اختيار مكان السكن كثيرا ما يرتبط بالظروف الاقتصادية للأسرة، فالأسر الريفية الفقيرة غالبا ما تهاجر وتقطن في مناطق عشوائية وغير مخططة تكثر فيها أوكار الجريمة والإنحراف وهنا تظهر مشكلة الطبقية في المجتمع، وفي هذا المجال توصل كل من ماكارتي (McCarthy) وهاقان (Hagan) ، إلى وجود علاقة قوية بين الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد وخطر إنحرافه[2].

[1] : سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره ص-ص121-122.

[2]: CHAREST.M et TREMBLAY.P, *Immobilité sociale et trajectoires de délinquance*, Revue française de sociologie, N50-4, Octobre-Décembre 2009, Paris, cedex, P-P 693-718.

ومن جانب آخر فإن هذا الانتقال من الريف إلى المراكز الحضرية تعني التحول إلى العيش وفق أسلوب أو نمط حياة تفرضه الطبيعة الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة، اضافة إلى ما يصاحب ذلك الانتقال من تغيرات في الطابع المورفولوجي للسكن وأثر ذلك الافراد وخصوصا الصغار منهم.

ورغم الارتباط الوثيق بين هجرة الأسرة من الريف إلى المدينة وخطر إنحراف أبنائها، إلا أن الأسر الحضرية الأصل والمتنقلة داخل القطاع الحضري ليست في منأى عن الخطر، وفي هذا الصدد صرح أحد المبحوثين قائلا: « إن تأثير الهجرة على ظاهرة إنحراف الأحداث داخل الوسط الحضري، لا يمكن حصرها في اطار الأسر الريفية الوافدة إلى المدن فقط، فحتى الأسر الحضرية التي لا تعرف استقرار مجاليا تعاني من مشكلة التأقلم مع المسكن والحي الجديد وحتى مع الجيران، ومن جهة أخرى فإنه وإذا كانت الهجرة قد تمت في اطار الانفصال عن العائلة الممتدة فهنا تبرز مشكلة التأقلم مع طبيعة الحياة داخل الأسرة النووية الجديدة ». (المقابلة رقم 12).

وحسب دراستنا فإن أكثر من نصف المبحوثين (55%) أسرهم مستقرة مجاليا، أربعة منها تتواجد في القطاع الريفي، وسبعة في القطاع الحضري والشبه حضري (الجدول رقم 18).

الجدول رقم (18): طبيعة المخالفة المرتكبة حسب الاستقرار المجالي للأسرة

الاستقرار المجالي الأسرة / طبيعة المخالفة	مستقرة مجاليا		مهاجرة من الريف إلى المدينة	متنقلة داخل المدينة	**المجموع**
	حضرية	ريفية			
محاولة القتل	2				**2**
الضرب والجرح العمدي		1	2	1	**4**
مخالفات الجنس		1		1	**2**
تكوين جمعية أشرار		1		1	**2**
حيازة وتعاطي المخدرات	2	1	1		**4**
سرقة	2		1	2	**5**
السب والتهديد	1				**1**
المجموع	**07**	**04**	**4**	**5**	**20**

المصدر: بيانات الدراسة

وتبدو الملاحظة البارزة على معطيات الجدول السابق هي أن الأسر المستقرة مجاليا ارتكب أفرادها كل أنواع المخالفات الواردة في دراستنا، ولكن بنسب متفاوتة فأخطر مخالفة مثلا وهي مخالفة محاولة القتل، استحوذ عليها أحداث ينحدرون من أسر مستقرة مجاليا في القطاع الحضري. أما الأسر الغير مستقرة مجاليا فلم يختص ابناؤها بنوع محدد من المخالفات، باستثناء الأسر الريفية الوافدة إلى المدن التي نلاحظ استحواذ ابنائها على نصف مخالفات الضرب والجرح العمدي.

ورغم أن حجم عينة البحث الصغير لم يكن ليعطي تفسيرات دقيقة فيما يتعلق بالاستقرار المجالي للأسرة والجنوح، إلا أنه وحسب النتائج الموضحة في الجدول السابق يمكن القول أن ظاهرة هجرة الأسرة لا تؤثر على إنحراف الأحداث.

4. إنحراف الأحداث بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية:

يرتبط الحديث عن أثر البيئة السكنية على ظاهرة إنحراف الأحداث، بالحديث عن الفرق في حجم الظاهرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وأسباب ذلك، وقد شاع في هذا المجال أن المناطق الحضرية تعرف رواجا أكبر لجنوح الأحداث مقارنة بالمناطق الريفية، وذلك بسبب التنوع الثقافي الحضاري في المدن واحتوائها على عناصر سكانية مختلفة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نقص التضامن الاجتماعي وزيادة العزلة الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى القيام بأعمال سلوكية منحرفة ولاسيما إلى ان علاقته في المجتمع الحضري تكون رسمية وسطحية إلى حد ما. كما أن المجتمع الحضري شديد الارتباط بالبيئة الصناعية التي تشجع على الفردية وتؤمن بأهمية تحرر الفرد من الجماعات التقليدية، وتشجع الفرد على الاستقلال والاعتماد الكلي على النفس، لذا فان علاقته بالجماعات المرجعية تضعف وتتحول إلى علاقات رسمية مبنية على مبدأ التعاقد والمنفعة.

وتجدر الاشارة أن هذا التحليل مبني على نتائج دراسات ميدانية يجب تناولها بالكثير من التحفظ، فالمجتمع الريفي وإن كانت مظـــاهر الحيـــاة الاجتماعية فيه ما زلت تمارس نوعا من الضبط الاجتماعي على افرادها إلا أن بعض الجرائم والإنحرافات المرتكبة فيه تعتبر في

غاية الخطورة، ومن جهة أخرى فالإنحرافات الصغيرة فيه نادرة الوصول إلى الاحصائيات الرسمة، كما أن الارقام المقدمة من طرف مختلف المصالح المختصة بالجريمة والإنحراف لم تأخذ بعين الاعتبار الفرق في الكثافة السكانية بين الريف والمدينة.

الجدول رقم (19): نوع المخالفة المرتكبة حسب الموقع الجغرافي (حضري/ريفي) لسكن الأسرة

نوع المخالفة / المنطقة السكنية	محاولة القتل	الضرب والجرح العمدي	مخالفات الجنس	تكوين جمعية أشرار	حيازة و تعاطي المخدرات	سرقة	السب والتهديد	المجموع
حضري	2	3	1		2	4	1	**13**
شبه حضري				1	1	1		**3**
ريفي		1	1	1	1			**4**
المجموع	**2**	**4**	**2**	**2**	**4**	**5**	**1**	**20**

المصدر: بيانات الدراسة

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين لنا أن معظم الحالات المدروسة (80%) كانت تنتمي إلى المجال الحضري والشبه حضري، وهو ما يؤكد ارتباط الإنحراف بالمناطق الحضرية، كما أن معظم الجرائم الخطيرة كان أبطالها أحداث ينتمون إلى أسر حضرية، فكل مخالفات محاولة القتل، وثلاثة أرباع مخالفة الضرب والجرح العمدي ارتكبها أبناء أسر مقيمة في المدينة، أما مخالفات ابناء الأسر المقيمة في الأرياف فتنوعت بين الضرب والجرح العمدي، "مخالفات المتعلقة بالجنس، تكوين جمعية أشرار وحيازة وتعاطي المخدرات.

ثانيا: الجيرة والقرابة وإنحراف الأحداث

1. علاقات الجيرة وإنحراف الأحداث:

يشير مصطلح الجيرة أو المجاورة إلى « مجموعة من الأفراد تسكن في منطقة واحدة، وتعيش وفق نمط حياة يسوده إحساس بالوحدة والكيان المحلي»[1]. فالجيرة إذن هي جماعة أولية غير رسمية توجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة نسبيا، وتمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها، وتتميز بمجموعة من العلاقات الاجتماعية الأولية المباشرة والوثيقة والمستمرة نسبيا.

« ويتضمن مفهوم الجيرة عنصرين أساسين، العنصر الاجتماعي والعنصر المكاني، يعود الأول إلى نمط العلاقات التي تنشأ عن المجاورة والتي تسهل الاحتكاك والتبادل بين أفراد الأسر، ويحدد الثاني العلاقة بالمكان الفيزيقي الدال على درجة رضا الأفراد والجماعات»[2]. كما يتضمن التصور الشائع عن جماعات الجيرة فكرة مفادها أن النوعية الخاصة والمميزة لعلاقات الجوار هي تلك العلاقات التي تجعل الجيران يشكلون جماعة أولية، ومن جانب أخر تخضع علاقات الجوار إلى البعد الجغرافي، فكلما كان الجيران أكثر قربا مجاليا ساعدهم ذلك على الاختلاط والتعاون المتبادل بينهم، وعلى تشكيل جهاز ضابط بينهم.

وقد كانت العلاقة بين الجيران في المجتمع الجزائري وإلى وقت قريب، تشبه علاقة أفراد العائلة الواحدة، حيث كانت أمور الجيران تسير بشكل تلقائي وطبيعي، وكانوا يشكلون مجتمعا مصغرا يسوده الكثير من مظاهر التضامن العضوي والتكافل الاجتماعي، وهي مظاهر بدأت تتلاشى من مجتمعنا الحديث، فقد أدلى أحد المبحوثين برأيه في هذا المجال حيث صرح قائلا: « رغم أنني أسكن في هذا الحي منذ صغري، وكذلك الأمر بالنسبة لمعظم جيراني، حيث لم يعرف هذا الحي حركة سكانية كبيرة، إلا أن العلاقة التي تربط بيننا كجيران لم تعد كسابق عهدها، فما بقي بيننا من تواصل لم يعد يتعدى حدود الشكليات

[1]: FOREST.R, *Le voisinage? Quelle importance? P-P 137-15*, Revue internationale des sciences sociales, N191, 2007/1,P138.

[2] : دينكن ميتشل، مرجع سبق ذكره، ص151.

والرسميات في الأعياد والمناسبات. ورغم أن العلاقة بيننا لا تعرف اختلافات وخصومات، إلا أنها لم تعد تتميز بذلك التلاحم كما كنا نعيش في الماضي، فقد كنا نهتم بالجار وقربه منا ونتشاور معا في أمورنا العائلية، أما الآن فحتى لو طلب أحد الجيران المساعدة فإن الكثير منا يرفض ويتحجج بمشاغله الخاصة». (المقابلة رقم 05).

ويستمد المجتمع الجزائري قيم وأصول المجاورة من تعاليم الدين الاسلامي الذي حث كثيرا على ذلك، غير أنه هناك العديد من العوامل التي جعلت من الجيرة علاقة ثابتة ومهمة في حياة الفرد الجزائري، كالضرورة الوظيفية التي لعبت دورا مهما في تعزيز وتقوية هذه الرابطة، فاعتماد الجيران المتبادل على بعضهم البعض جعلهم كثيرا ما يشتركون في حل مشاكلهم ويتعاونون في قضاء حوائجهم، كما ساهم الافتقار إلى جماعات أخرى بديلة في استمرار وقوة هذه الرابطة، ففي الحالات التي تكون فيها الاحتكاكات الاجتماعية خارج اطار الجيرة نادرة أو صعبة أو باهظة التكاليف، فإن على الأسر غالبا ما تكون مضطرة إلى توطيد علاقاتها مع الجيران.

ومهما يكن فقد لعبت العلاقة بين الجيران دورا مهما في عملية الضبط الاجتماعي، فجماعات الجيرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية تؤثر كثيرا في تكوين شخصية الفرد، وتحول سلوكه إلى سلوك هادف، كما تنمي فيه روح الجماعة وتغرس في نفسة قيم أصيلة، كالإيثار، التعاون وغيرها من مظاهر التضامن الاجتماعي. وفي هذا الصدد كشف أحد المبحوثين عن قيمة المجاورة السكنية في صيرورة عملية التنشئة الاجتماعية حيث صرح قائلا: « كانت العلاقة بين الجيران تلعب دورا مهما في تهذيب سلوك الأفراد، فقد ترعرعت في حي كنا فيه كجيران نشكل وحدة متكاملة ويسود بيننا الكثير من مظاهر التضامن والأخوة، وكنت أعتبر ابناء الجيران كأبنائي تماما والأمر نفسه بالنسبة للجيران مع أبنائي، فكثيرا ما كنت الاحظ ذلك الاحترام الكبير الذي كان يكنه ابنائي لجيرانهم بسبب اهتمام الجيران وحبهم لهم. أما الآن لم نعد نهتم بالجار وأعتقد أن السكان الأصليين للحي هم سبب تلاشي هذه العلاقات، لأنهم هم الذين من المفترض أن يحسنوا استقبـــال الوافدين الجدد، فمنذ

أيامي الأولى في هذه العمارة لاحظت عدم اهتمام الجيران بي، وكان من الطبيعي أن اتصرف مثلهم». (المقابلة رقم 18).

ومن جانب آخر لعبت جماعات الجيرة دورا مهما في توفير مجالات وفضاءات مهمة للترويح والترفيه، كتبادل الزيارات والتجمعات الدورية بين الأفراد، وتوفير أنشطة بين الأفراد المتجاورين خصوصا بين أولئك الذين تجمعهم علاقات أخرى غير علاقة الجيرة كالزمالة في العمل أو القرابة أو الاشتراك في نفس الهواية أو الجماعة السلالية أو الدينية. وفي هذا المجال أشارت العديد من الدراسات إلى أن اشتراك أفراد الأسر المتجاورة في الأنشطة الترويحية من شأنه أن يزيد من تماسك هذه الأسر، كدراسة ويلي (J.Wylie) التي أكدت أن (69%) من أفراد عينة الدراسة شعروا بارتباط وتماسك كبير بين أفراد أسرهم، وذلك نتيجة لاشتراكهم في النشاطات الترويحية[1].

كما كانت جماعات الجيرة غالبا ما تمارس نوعا من الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي استمد قوته من طبيعة البناء الاجتماعي لهذه الجماعات، فاحترام الكبار مثلا لم يكن ليشجع على اتيان بعض السلوكات المنحرفة، وقد أشار معظم المبحوثين إلى ذلك فقد صرح أحدهم قائلا: « لقد كنا نعتبر ابناء الجيران مثل أبنائنا وكنا نتدخل لأي مكروه يصيبهم، وهو ما جعلهم يشعرون بحمايتنا ومراقبتنا لهم وخوفنا عليهم، وهذا الاحساس كثيرا ما جعلهم يمتنعون عن الاقدام على السلوكات المنحرفة على الأقل أمامنا، أما الأن فقد أصبح ابناء الجيران لا يعيروننا أي اهتمام، كلام فاحش دون أي حياء، موسيقى صاخبة وتعاطي علني للمخدرات في مدخل العمارة وغيرها من التصرفات الغريبة، التي لم نكن نحن نجرأ على القيام بها حتى أمام الغرباء». (المقابلة رقم 10).

وقد لعبت علاقة الجيرة دورا مهما في الوقاية من الجنوح، ولكن هذه العلاقة تراجعت وضعفت خصـــوصا في المجتمع الحضري، حيث أصبح الجار آخر من يعلم حال جاره، وتكاد تلك العلاقة أن تنقطع، فلم يبق منها إلا تلك التحيـــات المحتشمة، وبعض الزيارات التي

[1] : ابراهيم بن محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص98.

أصبحت تقتصر على الأعياد وبعض المناسبات، وإن وجدت تلك العلاقة الجميلة بين الجيران حاليا إلا أنها محصورة على نطاق ضيق في الأحياء الشعبية.

وهكذا أصبح الناس لا يكترثون بقيمة العلاقات مع جيرانهم حتى صار البعض يتحاشى لقاء جاره، وهذا ما جعل العلاقة المميزة التي كانت تربط بين الجيران في الماضي تنهار أمام رياح العصر ومشاغله ومشاكله التي جعلت بعض الناس لا يجدون فرصة للتواصل وربط العلاقات وإحياء العادات والتقاليد الأصلية التي تحث على حسن معاملة الجار، وتبادل الزيارة معه، والوقوف بجانبه في أوقات الأفراح والأقراح.

ونستطيع القول أن الحضرية قد لعبت دورا مهما في افتقاد جماعات الجوار لمغزاها الاجتماعي، فقد أضعفت مظاهر التحضر إلى حد بعيد قوة العلاقات الوثيقة التي كانت تتسم بها هذه الجماعات من قبل. فنظام الاسكان مثلا في المدينة لم يتح للفرد اختيار مكان سكنه، وهو ما الغى مقولة "اختر جارك قبل دارك"، وفي هذا الصدد كشف أحد المبحوثين عن الفرق بين جيران الريف وجيران المدينة حيث قال « سكنت في منطقة ريفية حتى صار عمري أربعين سنة، ورغم الظروف المعيشية الصعبة التي كنا فيها، إلا أننا كجيران كنا نعيش كأننا عائلة واحدة ونحفظ حرمة بعضنا البعض، وكنا نعرف بعضنا البض حق المعرفة حيث كنا نتشارك في كل شيء وكان يجمع بيننا الحب والاحترام. أما الآن فأنا أقيم في هذا المسكن (شقة بعمارة من خمسة طوابق) منذ عشر سنوات، وقد اكتشفت مدى وهن علاقات الجوار منذ أيامي الأولى في هذا المسكن، فالناس هنا مشغولة بأمورها ولا تبالي بغيرها، وأي مشكل بسيط كشجار بين الأطفال يؤدي إلى انقطاع تام للصلة بين الجيران، ولقد تعودت على هذه الحياة وأصبحت لا تربطني بجيراني إلا التحية فقط». (المقابلة رقم 06).

ومن جانب آخر فإن الجوار المكاني للأقارب أو زملاء العمل، أمر لم يعد متوفرا أو متاحا في المدن، حيث لعبت قوى السوق والمنافسة في مجال الإسكان دورا واضحا في تشتت هذه الجماعات فيزيقيا، ومن ثم لا تجد علاقات الجوار ما يدعمها من علاقات أخرى بل ساهم نظام الاسكان الجماعي في اختلاف الثقافات بين الجيران، حيث أصبح أغلب الجيران في

المدن يحملون ثقافات مختلفة، وأصبح معظمهم يفضلون عدم الاختلاط بجيرانهم لأنهم يعتقدون بأنه لن يكون بينهم توافق نظرا لاختلاف العادات والتقاليد، وهو الأمر الذي أشار إليه أحد المبحوثين الذي صرح قائلا: « الجيران في عمارتنا لا يلتقون ولا يتبادلون أطراف الحديث إلا في المناسبات وخاصة الحزينة منها، فحتى ما يتعلق بأمور العمارة التي نسكنها لا نتناقش فيها مطلقا، لقد حاولت أن أجعل سكان هذه العمارة يعيشون كأسرة واحدة، لكنني فشلت في ذلك بعد ادراكي أن سكان العمارة يحملون ثقافات مختلفة وأفكار واراء متباينة تصل أحيانا إلى حد التناقض». (المقابلة رقم 12).

ومن جانب آخر فإن حاجات الاسر والأفراد أصبحت تلقى في المدن على عاتق تنظيمات أخرى تعلو المستوى التنظيمي للمجاورة، كما أن ولاء ساكن المناطق الحضرية لجماعات سلالية أو دينية أو طبقية أو أيديولوجية قد امتد ليستوعب المدينة بأسرها، وهو الأمر الذي فتت تلك الوحدة التقليدية لجماعات الجيرة في اهتمامها بمسائل أكثر محلية، وألغى بذلك الضرورة الوظيفية التي لعبت دورا مهما في استمرار وتدعيم رابطة الجوار. وهو ما أشار إليه أحد المبحوثين حيث قال: « إن الحالة المادية الميسورة التي أصبحنا نعيش، وما وفره التطور التكنولوجي من وسائل جعلت الحياة أسهل مما كانت عليه، وهو ما أدى إلى استغناء الجيران عن بعضهم البعض، حتى أصبح الجار الذي يحتاج لجاره هما ثقيلا عند بعض الناس. فقديما كان الجار مثلا يحتاج جاره في سيارته الخاصة، وهي خدمة كثيرا ما تجعل المستفيد منها يمتن لصاحبها، وهو ما من شأنه أن يقوي رابطة الجوار بينهما، أما حاليا فمعظم الأسر أصبحت تملك سيارة خاصة، كما أن خدمة كهذه يمكن توفيرها من جهات أخرى خارج اطار الجيرة». (المقابلة رقم 19).

ومن جهة أخرى فقد صار في الوقت الحالي أمرا يسيرا للفرد أو الأسرة أن تجد ما يجعلها غير مرتبطة بالضرورة بجماعات الجيرة، حيث أتاح تعدد وتنوع جماعات المصلحة والروابط الثانوية في البيئة الحضرية فرصة أوسع للتفاعل ولتدعيم الروابط الوثيقة بالآخرين خارج الحدود المحلية للمجـــاورة، فمع تزايد حجم المجتمع الحضري وزيادة كثافته السكانية

والقرب المكاني الوثيق بين الأفراد وتنوعهم أو تغايرهم، أصبح المجتمع الحضري مجتمع الروابط والجماعات الطوعية الاختيارية.

وأخيرا لا يمكن أن ننسى دور الجانب الأخلاقي في فتور العلاقات الجوارية، فالكثير أصبح يعتقد أن الاهتمام بالجار مسألة تطوعية وليست واجبة، ناسين أو متناسين ما اوصانا به ديننا الحنيف، فقد صرح أحد المبحوثين قائلا: « لقد اتخذت العلاقات بين الجيران شكلا آخر حيث أصبح الجيران آخر من نهتم بأمورهم، وأعتقد أن السبب الرئيسي لتراجع قيمة العلاقات بين الجيران يعود إلى جهلنا بحقوق الجار وواجباتنا نحوه، فصحيح أن نظام الأسكان لعب دورا مهما في ذلك، ولكن هناك أمور أخرى أهم من ذلك كتراجع القيم الأخلاقية وتنامي النزعة الفردية، فالبحث عن علاقات نفعية غالبا ما تترافق مع التنازل عن الكثير من القيم الأخلاقية والسلوكية وصل بالبعض إلى حد الوضاعة، كما أن الأنانية وحب الذات الزائد عن حدوده، جعلنا نركز كل اهتمامنا على مصالحنا الخاصة ونتهرب من التعرف على جيراننا، حتى لا يحرجونا بطلباتهم». (المقابلة رقم 20).

وقد لعبت العلاقات الجوارية دورا مهما في تحديد سلوك الفرد، فقد ساهم المستوى الذي وصلت إليه هذه العلاقة في تصاعد وتيرة الإنحراف سواء تعلق الأمر بجرائم الكبار أو إنحرافات الصغار، وفي هذا المجال يمكن القول أن الكثير من القضايا والمنازعات بين الجيران ورغم ندرتها، لم تكن تعرف طريقها إلى الجهات الرسمية حيث كانت غالبا ما تحل بشكل ودي، أما حاليا فأصبحت المحاكم تعرف العديد من القضايا بين الجيران ولأسباب تبدو أكثر من تافهة، فقد انقلبت العلاقات بين بعض الجيران إلى شحناء وبغضاء وتناحر، وهو ما من شأنه أن يغرس في أطفال وشباب الجيل الحالي ردود افعال تتسم بالعنف والعدوانية، فيكفي الحدث أن يشاهد أو يسمع عن مشاجرة أو اختلاف بين أبيه وجاره، حتى يصبح يحمل كرها شديدا لكل أبناء هذا الجار، وفي هذا الصدد صرحت إحدى المبحوثات قائلة: « لقد كان زوجي على خلاف مع أحد الجيران بسب قطعة ارض، ثم توسعت دائرة هذا الخلاف لتشمل

الأبناء، ورغم وفاة زوجي ومرور أزيد من عشرين سنة على تلك الحادثة، إلا أن آثار ذلك الخلاف مازالت موجودة حتى الآن». (المقابلة رقم 11).

ومن جانب أخر فإن الجفاء في العلاقات بين الجيران، جعل الكبار لا يكترثون للتصرفات المنحرفة لأبناء جيرانهم، ولا يبلغون ذويهم عن ذلك، فقد أشار أحد المبحوثين إلى أن الكثير من جيرانه كانوا على علم بتعاطي ابنه للمخدرات ولم ينبهوه للأمر، حيث صرح قائلا: «بعد ضبط ابني من طرف مصالح الشرطة، فهمت من كلام بعض الجيران أنهم كانوا على علم بما كان يقوم به ابني لكنهم لم يبلغوني بذلك، وأنا لا ألومهم على ذلك لأنني لو كنت مكانهم لتصرفت مثلهم...فلو كشف لي أحدا من الجيران مساوئ ابني لاستحسنت الأمر، ولكن أن أكشف لأحد منهم مساوئ ابنه فهو أمر صعب. والأمر لم يكن كذلك منذ عشرين سنة، والسبب يعود إلى الحساسية المفرطة بين الجيران وانعدام الثقة بينهم». (المقابلة رقم 05).

2. شبكة العلاقات القرابية وإنحراف الأحداث:

أعطت الروابط القرابية للمجتمعات الكثير من خصوصيتها، وفي هذا الاطار حاول العديد من الباحثين اكتشاف التغيرات التي مست أنساق الروابط القرابية، وذلك على إثر التغيرات التي طرأت على مكونات البناء الاجتماعي. ويعبر مصطلح القرابة بصفة عامة « عن تلك العلاقة الاجتماعية التي تعتمد على الروابط الدموية الحقيقية أو الخيالية أو المصطنعة »[1]. أو هي « مجموعة روابط اجتماعية يعترف بها المجتمع، تربط اشخاصا معينين وتقوم على رابطة النسب، وتمثل احد العناصر المهمة في النسق العائلي العالمي، اذ تشارك فيه جميع المجتمعات البشرية التي عرفتها الانسانية»[2].

والقرابة وفق التعريفين السابقين هي عبارة عن علاقة اجتماعية لا تخضع بالضرورة للمحددات البيولوجية، بل تأخذ العلاقات الخيالية والمصطنعة كالتبني والرضاع بعين

[1] : دينكن ميتشل، مرجع سبق ذكره، ص130.
[2] : علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ط، 1988، ص 59.

الاعتبار، كما تخضع لثقافة المجتمع التي تحدد أشكال العلاقات الأسرية والحقوق والالتزامات التي تقع على كاهل الأقارب وكذا صور التنظيم بينهم.

ويحتل النظام القرابي مكانة بارزة في المجتمع الجزائري، وهناك العديد من العوامل الاجتماعية التي عززت استمرارية هذا التواصل القرابي، فالقرابة في مجتمعنا مازالت تمثل نسق من القيم والقواعد الأخلاقية والحقوق والواجبات، التي يصبح الفرد من خلالها يحتل مركز قوة في المجتمع. « ولكن سيطرة العلاقات القرابية على تصور المجتمع لم يمنع العائلة من أن تكون جماعة متباينة تغطي بنية من الصراع الضمني، بالقدر الذي تكشف فيه عن بنية من التعاون الصريح، وألا تقوم العلاقات بين عناصرها إلا بصورة تعكس اللامساواة والتبعية، وتجعل هذه العلاقات متمركزة حول القرابة الأبوية، تتحدد بموجبها الهرمية الأسرية، ومكانات الأفراد ضمن ما تعكسه هذه الهرمية من تراتبية»[1].

ويتصل بواقع الارتباط والتواصل القرابي في المجتمع الجزائري رواسب قوية للقيم والمفاهيم التقليدية، كمفهوم العصبية وما تحويه من معاني كالمكانة، الهيبة والقوة، وقد تجسدت هذه المفاهيم والقيم كرأس مال اجتماعي ولعبت دورا مهما في ضبط التغيير والمحافظة على استمرارية الاتصال القرابي، ومن هنا تعتبر القرابة بمثابة اعادة الاعتراف الاجتماعي للعلاقات الخاصة بين الأفراد الذين لهم ارتباطات مباشرة للسلف أو يعتقدون أن لهم جدا مشتركا.

كما لعبت الأعراف و التقاليد الاجتماعية دورا هاما في إعادة إنتاج مظاهر الوحدة القديمة القائمة على أساس الزيارات والالتقاء في مختلف المناسبات، وتؤدي وظائف اجتماعية هامة غايتها المحافظة على تماسك الأسرة النووية وأقاربها وتعميق روابطها والعمل على استمراريتها وإضفاء المزيد من الوحدة على عصبيتها.

[1] : حمداوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص389.

لكن التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري حطمت مصداقية العلاقات القرابية من جهة المضمون والجوهر، وحولتها إلى علاقات وروابط مصلحية أو نفعية ضيقة، كما جعلتها تأخذ طابعا رسميا فقط، حيث أصبحنا نرى تواصل الأقارب يتم فقط في المناسبات وغالبا الحزينة منها، وفي هذا المجال صرح أحد المبحوثين قائلا: « لم تعد العلاقات بين الأقارب مثل ما كانت عليه، وما أصبح يجمع بين الأقارب في وقتنا الحالي هو المصالح الشخصية فقط، والكثير من الناس اصبح يتواصل مع أقاربه في نطاق ضيق وذلك لغرض تجنب كلام الناس فقط، وما يؤكد كلامي هو نقص الزيارات بين الأقارب، وما بقي منها لا يخرج عن اطار الأعياد والمناسبات، وحتى في المناسبات السعيدة والأفراح أصبح الأقارب لا يحضرون إلا إذا وجهت لهم الدعوة، بعدما كان حضورهم يتم بصفة تلقائية». (المقابلة رقم 06).

ويعود فتور العلاقات القرابية إلى عدة عوامل، من بينها انتشار الضغائن والاحقاد والصراعات بين الأهل، وذلك لأسباب مختلفة كمشاكل الميراث والحسد، وقد أشار أحد المبحوثين لهذا الأمر حيث قال: « أعاني من مشاكل عديدة مع أقاربي وخصوصا الذين أنحدر منهم أنا، فقد انتشر بيننا الحقد والحسد والغيرة واصبحت العلاقة التي تجمع بيننا يسودها الكثير من الحذر وأصبح التحفظ أمر ضروري في هذه العلاقات، واظن أن سبب ذلك يعود إلى التفاوت في المكانة الاجتماعية والمستوى المادي، ففي الماضي كانت الحالة المعيشية للناس متقاربة إلى حد بعيد، فالحياة البسيطة التي كنا نعيش فيها لم تظهر ذلك التفاوت الطبقي الذي كان سبب انتشار الحسد والغيرة بين الأهل والأقارب». (المقابلة رقم 18).

وغالبا ما تثار المشاكل بين الأهل بسبب أشياء قد تكون تافهة في كثير من الاحيان، وعادة ما يكون النساء سببا رئيسيا في اشعال نار الفتنة بين الأقارب، وفي هذا الاطار صرح أحد المبحوثيــن قائلا: « يكن لي أقاربي الكثير من الحسد والغيرة والكراهية، لم أعرف سبب ذلك في بداية الأمر، ولذلك حاولت مرارا أن أحسن العلاقات بيننا لكن كل محاولاتي فشلت،

وبعدها اكتشفت أن الأمور بيننا ليس لها أي علاقة بالرجال، بل أن النساء هن المحدد الحقيقي لمدى قوة هذه العلاقات التي أصبحت تسير من قبل النساء، كما أنني لاحظت أن هذه العلاقة سرعان ما تتحول من النقيض إلى النقيض، أما نحن الرجال فكل مشغول بأموره، وهكذا قررت تسيير علاقاتي مع أقاربي بالكثير من الحذر بعد أن لم أنل من هذه العلاقات سوى المشاكل والازعاج، فكل فرد من أقاربي يسعى لمصالحه الشخصية ولا يهتم بغيره». (المقابلة رقم 13).

ومن جانب آخر ساهمت وسائل الاعلام والاتصال الحديثة بشكل كبير في فتور العلاقات القرابية، فالانشغال بهذه الوسائل واستعمالها أدى إلى الاستغناء عن العلاقات المباشرة بين الأقارب، ومعلوم أن ضعف هذه اللقاءات المباشرة يضعف التحاور وتبادل الخبرات والمشاعر، فتأثير المعايدة المباشرة مثلا يبقى وقعه أقوى أجمل على النفس، مقارنة بمكالمة هاتفية أو رسالة إلكترونية، وهو الأمر الذي أشارت إليه إحدى المبحوثات حيث قالت: «أقاربي لم يقاطعوني بصفة تامة، ولكن ما تغير في الأمر هو نقص تلك العلاقات المباشرة، فالعلاقات بيننا على أحسن ما يرام وأقاربي ما زالوا يسألون عني باستعمال الهاتف، ولكنني اتمنى ان نرجع الى سابق عهدنا وأن تعود إلينا تلك اللحظات السعيدة التي كنا نعيشها في الجو العائلي، فأنا الأن وإن لم يقاطعني أقاربي، إلا أنني أشعر بسعادة وفرحة مضاعفة عندما يزورني أحد الأقارب مقارنة بتلقي مكالمة هاتفية منه، وخصوصا إذا طالت مدة انقطاع هذا القريب». (المقابلة رقم 02).

وقد مثلت العلاقات القرابية احد العوامل الاساسية للتماسك الاجتماعي بين الافراد والجماعات، كما لعبت دورا كبيرا في التخفيف من آثار المشكلات الاجتماعية والنفسية من خلال التخفيف من وطأة الاعباء المادية والمعنوية للأفراد والجماعات، فقد جرت العادة الاجتماعية ولازالت أن يلتقي و يتضامن أفراد الأقارب في المناسبات المختلفة، وإن كانت بعضها تقاليد دينية، إلا أنها ذات مضامين اجتماعية كامنة، حيث أنها شكل اجتماعي لأقصى الحدود، تعمل كاستراتيجية لخدمة الأسرة النووية حيث تكسبها أهمية تجاه الغرباء.

كما مثلت الجماعات القرابية مكانا هاما للترويح، وذلك من خلال تبادل الزيارات والهدايا وتقديم المساعدات المادية والمعنوية، ولكن هذه الأمور تعرف تناقصا مستمرا في المجتمع الجزائري حيث صرح أحد المبحوثين قائلا: « لم تعد دائرة القرابة تؤدي دورا مهما في حياتنا، فلم يعد يجمع بيننا سوى المناسبات والأعياد....في صغري كان كبار السن من أقاربي يمثلون لي سندا وحماية حقيقية، وكثيرا ما كنت ألجأ إليهم وأستشيرهم، وكنت أحس منهم حنانا وعطفا كبيرين، أما الآن فلم يعد شباب هذا الجيل من أقاربنا يعيرونا أي اهتمام، وأصبحوا يتعاملون معنا كالغرباء، وحتى أبنائي يتصرفون بمثل هذه الطريقة مع أقاربهم، فكيف لنا أن نتدخل في شؤونهم؟». (المقابلة رقم 14).

ومن جانب أخر فإن انقطاع الصلة والتواصل بين الاسرة وجماعتها القرابية حرم هذه الاسر من المساعدات المادية والهدايا التي كانت تقدمها المجموعات القرابية، ما ادى الى فقدان هذه الاسر الى جزءٍ ليس باليسير من مواردها المادية التي كانت تحصل عليها، فوجدت الاسر نفسها مضطرة للعمل فوق طاقاتها وامكانياتها، ولم يقتصر مضاعفة العمل على الاب أو الام، وانما شمل الاطفال أيضا وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر على سلوكهم.

خلاصة

من خلال هذا الفصل بدا لنا جليا أن الأسرة كما تتأثر بالعوامل السائدة فيها، فإنها تتأثر كذلك بالوسط الذي تتواجد فيه، وذلك من خلال علاقتها بالمجتمع المحلي الذي تطرقنا له من خلال ثلاثة مؤسسات تمثلت في الحي السكني، مجتمع الجيرة، والعائلة القرابية.

ففيما يخص الحي السكني فقد رأينا أن هذا الأخير يلعب دورا بارزا في تحديد معالم الأسر المتواجدة فيه، وذلك من خلال مساهمته في تزويد الأفراد والجماعات بالكثير من القيم والمواقف والاتجاهات والمعايير السلوكية، فظروف الحي السكني قد تجعل من الحدث منحرفا دون شعوره بذلك ما دام موجودا في حي تختلف قيمه ومعاييره وطبيعة الحياة فيه عما هو موجود في المجتمع الكبير.

وفيما يتعلق بشبكة التواصل القرابي وعلاقة الجيرة، فقد خلصنا إلى أن العلاقات بين الأقارب والجيران تعرف انحسارا ملحوظا خصوصا في المجتمع الحضري، فتراجعت الوظيفة الترويحية، ونقصت فعالية الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي كان يمارس بين الأفراد داخل هاتين المؤسستين.

خاتمة

الخاتمة

تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث هي من المشكلات الجوهرية التي تجابه المجتمعات نظرا لكونها تمس فئة عمرية تعتبر مستقبل نهضتها، هذا وقد بدا واضحا أن هذه الظاهرة عرفت أبعادا خطيرة في المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة، وهو ما دعانا للتساؤل حول دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ذلك، حيث تأتي الأسرة في مقدمة هذه المؤسسات. ومن هذا المنطلق سعت هذه الدراسة إلى الاجابة على التساؤل التالي: ما مدى علاقة ظروف البيئة الأسرية بإنحراف الأبناء؟

وبغية الإجابة على هذا التساؤل قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين:

- ✓ تساهم عدة ظروف داخلية للأسرة في إنحراف الأبناء، كحجمها والأساليب التربوية التي تنتهجها، وبنائها الأخلاقي ومستواها الاقتصادي.
- ✓ توجد عوامل أسرية خارجية تساهم في دفع الأحداث إلى الإنحراف، كظروف الحي السكني، مدى التواصل مع الاقارب، وعلاقات الجيرة.

وإذا كان لكل بحث هدف يريد الوصل إليه، فإن هذه الدراسة سعت إلى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها أسر الأحداث المنحرفين والتي قد تكون سببا في تعرضهم للانحراف، والوقوف على مدى أثر مختلف الظروف الأسرية في ظاهرة إنحراف الأحداث.

وكحوصلة لهذه الدراسة يجب أولا توضيح أمرا بدا لنا في غاية الأهمية، وهو نظرة المجتمع للحدث المنحرف، حيث أن مصير ظاهرة إنحراف الأحداث يتوقف وإلى حد كبير على هذه النظرة، وما توصلنا إليه هو ارتباط هذه النظرة بالمتابعة القانونية للحدث المنحرف، ووقوعها بين الشفقة والتسامح الظاهر من جهة، والنبذ الخفي القائم على أساس الخشية من الأذى من جهة أخرى. حيث تقتصر النظرة الأولى على الجانح الذي لم تطله الملاحقة القانونية، وتتخذ في بدايتها طابع التراخي تجاه المشكلة أكثر من طابع قبول الجانح بشكل موضوعي. أما النظرة الثانية فتخص الحدث الموقوف قانونيا، حيث أن النظرة السابقة سرعان ما تتحول إلى النقيض تماما وتصبح نبذا صريحا.

ومن المعلوم أن نظرة كهذه تذهب عكس ما يحتاجه إصلاح الجانح، ومن شأنها أن تعرقل مسار الاجراءات التربوية والتأهيلية وتحد من فعاليتها، فالتسامح تجاه السلوك الجانح واعتباره مجرد سلوك غير مستحب، قد يشجع على تفاقمه، والنبذ الاجتماعي بعد المتابعة القانونية قد يعطل جهود الإصلاح والتقويم.

هذا وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج، حيث عرفنا أن الأسرة تعتبر وسطا هاما في توليد الإنحراف، حيث تأخذ تجربته من حيث تطورها شكلا قد يكون فجائيا، ولكنه غالبا ما يكون تدريجيا، أي أن الطفل أو الحدث يتعلم الإنحراف بطرق مختلفة وعلى فترات طويلة من أسرته. وعموما فقد توصلنا إلى أن صيرورة توليد الأسرة للإنحراف تتم وفق عدة طرق:

- ✓ حالات صراع مع الأسرة المهملة والنابذة، تقود أولا إلى التشرد ثم إلى التردد على جماعات الجانحين، حيث تكون بداية الممارسات الجانحة هنا بغية توثيق الصلة مع هذه الجماعات، فالأمر هنا يكون ثانويا حيث أن الأساس هو البحث عن جماعة بديلة. وبعد فترة التدرب على السلوك الجانح واكتساب ثقة الجماعة الجانحة، يصبح الإنحراف هو النموذج الأساسي للفرد.
- ✓ حالات صراع كامن مع الأسرة يبدأ بالهروب المتقطع من البيت. وبعض الإنحرافات في البيت كحالات السرقة، ومن ثم قد يأتي نبذ الأسرة الصريح للحدث.
- ✓ حالات تأخذ طابع العداء والصراع الصريح بين الأسرة والحدث، حيث يبقى فيها لكنه يفلت كليا من سلطتها، وهنا تتحول علاقات الحدث مع أسرته إلى تباعد وغربة وتبدأ الإدانة المتبادلة من الطرفين.
- ✓ قد تبدأ الحياة الجانحة بشكل فجائي، كحالة فقدان الشخص الذي كان يشكل مرجعا وسندا عاطفيا للحدث، وهنا قد تتدهور الأمور إذا نشأ صراع بين الحدث وما بقي من أفراد الأسرة.

وإذا كان من المعروف أن المجتمع الجزائري قد عرف جملة من التغيرات السريعة والمتلاحقة، فقد رأينا أن الأسرة وكغيرها من النظم الاجتماعية قد استجابت لوتيرة تلك التحولات، وقد بدا ذلك واضحا في فقدان الأسرة للعديد من وظائفها لصالح مؤسسات المجتمع

المدني، وسيادة النمط النووي منها. كما تغيرت الأسرة من حيث مظهرها في حجمها ومكان وشكل الاقامة، وداخليا في الادوار والمكانات الممنوحة لأفرادها، وفي القيم والمعايير السائدة فيها، اضافة إلى شكل العلاقات الاجتماعية، وهي عوامل أثرت على صيرورة عملية التنشئة الاجتماعية داخل هذه المؤسسة، وبالتالي على مدى مساهمتها في تحديد حجم وشكل الإنحراف عموما.

اذن ورغم التحديدات البيولوجية والنفسية التي أعطيت لظاهرة السلوك المنحرف، إلا أننا وجددنا أن للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة دور أساسي في استفحال هذه الظاهرة. حيث أنه وفي الجرائم التي تفرض سلوك انضباطيا راسخا لدى الحدث أي الإنحرافات التي لا تحدث بصورة انفعالية كالسرقة، وجدنا أن الوضع والاقتصادي للأسرة كان فوق المعدل، مما يعني أن هناك خللا في التنشئة الاجتماعية التي يكبر وفقها الأحداث. كما تدل هذه المخالفة التي كانت الأكثر انتشارا في أوساط القصر، على فقدان عنصر احترام ملك الغير، وهو عنصر يجب أن يتعلمه الأحداث منذ الصغر في الأسرة.

إذن وفيما يخص طبيعة المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث، وجدنا أنها تأتي وفق التسلسل التنازلي الذي يبدأ بالسرقة، فحيازة وتعاطي المخدرات، وصولا إلى الضرب والجرح العمدي ومحاولات القتل. وإذا ما قارنا نوع هذه المخالفات بما يرتكبه البالغين، فإنه وباستثناء بعض المخالفات كالرشوة والاختلاس والتزوير وغيرها من الجرائم ذات الطابع الإداري، فإننا لا نجد اختلافا كثيرا بين ما يرتكبه الكبار من جرائم، وما أصبح يقع فيه الصغار من إنحرافات.

نتائج الدراسة حسب الفرضية الأولى:

أشار مضمون الفرضية الأولى إلى مساهمة الظروف الداخلية للأسرة التي تتواجد فيها الأسرة في إنحراف أحد أبنائها، وقد عالجنا هذه الفرضية من خلال ستة عوامل أسرية تمثلت في: نوع الأسرة وحجمها، مستواها الاقتصادي، الأساليب التربوية السائدة فيها، انتشار التفكك الأسري فيها، طبيعة وحجم العلاقات السائدة بين أعضائها، وأخيرا بناؤها القيمي والخلقي.

ففيما يخص نوع الأسرة وحجمها، فإننا نستطيع القول بأن العلاقة بين هذا المتغير وإنحراف الأحداث ليست بتلك العلاقة القوية، إلا إذا تدخلت هنا عوامل أخرى كنوع المنطقة والمستوى الاقتصادي للأسرة. فقد وجدنا مثلا أن الأسر المعقدة في المناطق الريفية، أقل تأثيرا في الإنحراف بل وقد تكون تلعب هنا دور الواقي من الجنوح، على العكس من الأسر المعقدة في المناطق الحضرية والشبه حضرية التي وجدنا فيها تأثيرا نسبيا على الإنحراف خصوصا إذا ارتبطت بعامل الفقر.

وفيما يخص العامل الاقتصادي، فإننا لم نجد للعامل للفقر أثرا واضحا على الإنحراف، فقد أثبتت هذه الدراسة أن الفقر يعتبر عاملا غير مباشر للجنوح، ففقر الأسرة لم يرفع من خطر إنحراف الأطفال، كما أن وجودها في حالة ميسورة ماديا لم ينقص من ذلك الخطر. فالمستوى الاقتصادي للأسرة قد لا يكون عاملا حاسما لإنحراف الأبناء، ولكنه غالبا ما يولد حالات تساعد على ذلك، كاضطرار الحدث على العمل في مهن هامشية، نقص الرقابة الأسرية وغيرها من العوامل الوسيطة. غير أننا وجدنا أن أصحاب المستوى الاقتصادي المتدني وأصحاب المهن ذات الدخل القليل، قد أرتكب ابناؤهم مخالفات أخطر، أما أصحاب الأحوال المعيشية الميسورة فتراوحت مخالفات ابنائهم بين مخالفات الجنس والانخراط في جمعيات الأشرار، كما تركزت جل مخالفات السرقة والمخدرات بين أوساط الأسر المتوسطة الحال.

وبطبيعة الحال فإن هذا لا يعني أن هذه الدراسة قد نفت وجود إي علاقة بين المستوى المادي للأسرة وجنوح الأحداث، ولكن الأمر يتعلق بنوع المخالفات المرتكبة، فقد يكون الثراء أو الفقر سببا للانحراف، فالثري لديه إمكانات مادية، ويريد أن يحقق لنفسه الإشباع الجنسي، أو الوقوع في إدمان المخدرات، والفقير قد ينحرف بحثا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أما فيما يخص المستوى التعليمي للأسرة، فقد وجدنا أن الجهل يضرب بأطنابه على أمهات الجانحين، أما الآباء فكان غالبيتهم من أصحاب التعليم المتوسط، والأمر نفسه بالنسبة لبـــاقي أفراد الأسرة، وعليه فإنه وإذا استثنينا تأثيـــر المستوى التعليـــمي للأم، فقد توصلت

الدراسة إلى أن المستوى التعليمي للأسر المدروسة لا علاقة له بخطر دخول أحد أبنائها لعالم الإنحراف، أما فيما يتعلق بدرجة خطورة الإنحراف، فقد وجدنا علاقة قوية بين هذا المتغير من جهة والمستوى التعليمي للأسرة من جهة أخرى، حيث أنه كلما اتجه تعليم الأسرة نحو الارتفاع، اتجه الإنحراف نحو الخطورة.

أما عن الأساليب التربوية السائدة في الأسرة، فقد توصلنا إلى أن انتشار نمط من التنشئة الاجتماعية لا تؤدي من خلاله هذه العملية وظيفتها بصورة جيدة، وقد تشكل هذا النمط من انعكاس مظاهر تطور المجتمع الجزائري على الأسرة، حيث تداخلت فيه رواسب الثقافة الموروثة مع الكثير من مظاهر التحديث، وهو بذلك نمط توفيقي يسعى إلى تحقيق التكيف ومسايرة الأوضاع المتناقضة.

كما وجدنا أن الأسر تتفاوت في قدرتها على التنشئة الاجتماعية لأطفالها، فمنها من كانت تمتلك القدرة على تحمل المسؤولية الكاملة في إكساب الطفل العادات والتقاليد والقيم التي يرتضيها المجتمع، ومنها من صادفتها عدة عقبات عرقلت قيامها بهذه الوظائف على وجه صحيح. وعموما فقد تباينت معاملة الأسر لأولادها وتركزت في ثلاثة أنماط:

1. أساليب تربوية يتبعها ما يقارب نصف الأسر المدروسة، وتقوم على القسوة الزائدة والمعاملة القاسية التي تتسم بالشدة في التعامل، وتذهب فيها الرقابة إلى حد التقييد الزائد للحرية.
2. أساليب تربوية يتبعها ما يقارب نصف الأسر المدروسة أيضا، وتقوم على المعاملة اللينة تحكمها عواطف التدليل المبالغ فيه، الذي يصل إلى حد السلبية.
3. أساليب تربوية تنتهج أسلوب المعاملة المعتدلة، وتتبعها عُشر الأسر المدروسة، وتقوم على المزج بين العقل والعواطف.

وبناءا على ذلك يمكن القول أن الأسر المدروسة تتبع تنشئة أسرية يسميها البعض بالتنشئة الأسرية الناقصة وهذه التنشئة تعتبر موجها حقيقيا للإنحراف.

ومن جانب آخر فقد تبين من خلال هذه الدراسة تأثير التفكك الأسري على إنحراف الأحداث، ولكن ليس بكل أنواعه حيث أن التفكك الناجم عن طلاق الوالدين لم يكن له وجود في الحالات المدروسة، على العكس من التفكك الحاصل بالوفاة الذي كان منتشرا بنسبة (35%) وهي نسبة تبدو مرتفعة، وتدل على تأثير التفكك الفيزيقي للأسرة على خطر توجه الأبناء إلى الإنحراف. ولكن وما يجب الإشارة إليه هنا هو أن النتيجة السابقة يجب أن تؤخذ بالكثير من التحفظ، لأن جل الأسر المفككة بسبب الوفاة، تعيش في أوضاع مادية عسيرة، وهو ما يمكن أن يطرح مسألة تداخل العوامل. أما فيما يخص طبيعة المخالفات المرتكبة فيمكن القول أن الأسر المفككة بالوفاة كانت الإنحرافات المرتكبة من طرف ابنائها أقل خطورة، مقارنة بالأسر العادية التي ارتكب ابناؤها مخالفات أخطر.

وفيما يتعلق بالعلاقات الاسرية، فقد تطرقنا لها من خلال نوعيتها ومحتواها، فالعلاقة قد تكون عاطفية أو دينية أو تربوية أو اقتصادية، وكما تطرقنا إلى أثر هذه العلاقات على إنحراف الابناء داخل الأسرة.

وفي هذا الاطار بدا لنا أن الكثير من المنازل قد تحولت إلى ما يشبه الفنادق بالنسبة للأبناء، وجل الأسر المدروسة لم تعتد على تنظيم أوقات للاجتماع العائلي، ولا يوجد فيها أي قوانين لتنظيم هذه الأمور، بل أن الأمور تَسير بشكل تلقائي، كل ذلك وغيره أوقف لغة اللقاء والحوار، ومن ثم أصبح التفاهم أمرا بعيد المرام، فتولدت لغة الصمت أولا ثم لغة التحسس والخوف والحذر، وتدرجت حتى صار الأمر بين أطراف الأسرة الواحدة بحاجة للتأويل لقراءة عبارة الآخر، وهو ما أدى إلى سوء الفهم والاختلاف انهيار العلاقات العائلية.

وعلى كل فإنه ليست كل أنواع العلاقات الأسرية بهذا الشكل، فهناك بعض العلاقات مازال يسودها نوع من الانسجام، حيث أنه قد خلصنا أن العلاقات السائدة في الأسر المدروسة تسير على النحو التالي:

- ✓ علاقات ديمقراطية قوية ومتينة بين الزوجين مازالت تحتفظ بالكثير من قيمتها.
- ✓ علاقات بين الآباء والأبناء هي في قمة التدهور، وهي تسلطية أحيانا، وحرة وغير مقيدة احيانا أخرى.

- ✓ علاقات بين الأمهات والابناء، أصبح يحافظ عليها بعض العواطف والانفعالات.
- ✓ علاقات بين الإخوة تحكمها لغة المصالح، ويسودها في الكثير من الأحيان نوع من التنافس والصراع سواء كان ضمنيا أو صريحا، وفي أحيان قليلة نوع من التفاهم والتعاون.

المتغير الأخير الذي تطرقنا له في اطار الظروف الداخلية للأسرة كان بناؤها القيمي والخلقي، حيث تلعب القيم والأخلاق المكتسبة من طرف الفرد دورا هاما في وقايته من الجنوح، وبما أن الإنسان عموما يكتسب هذه القيم في مراحل حياته الأولى، فإن الأسرة تبدو أهم المؤسسات المسؤولة عن ذلك.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أنه ورغم أن الأسر المبحوثة ما زالت تهتم بالجانب الخلقي وتعتبره دعامة أساسية للتنشئة السليمة للأبناء، إلا أن من أهم مظاهر الحياة داخل هذه الأسر هو اهتزاز المعايير واحتقار القيم الجماعية السائدة في الأسرة من طرف الشباب، كرفضهم لأفكار الأجيال القديمة، وسيطرة الأهداف المادية على الأخلاق التربوية. كما خلصنا إلى أن أداء الفرائض الدينية أصبح مجرد عادة تتبعها معظم الأسر، فالتدين في نظر الأسر المدروسة أصبح يمثل غاية وليس وسيلة، حيث أن الوازع الديني لم يعد عاملا ضابطا للسلوك، ومن جانب آخر فإن معظم الشباب متحرر بشكل كبير من قيود الدين والجماعة.

ومن جانب آخر فإننا وجدنا (15%) من مجموع الاسر المبحوثة تواجد فيها فردا على الأقل ارتكب جريمة ما، كما أنه وبما أنه وفي معظم الحالات السابقة ارتكب الحدث نفس المخالفة التي كان قد ارتكبها أحد أعضاء أسرته، فنستطيع القول أن الأسرة أصبحت تلعب دورا كبيرا في تعليم ابنائها للإنحراف.

نتائج الدراسة حسب الفرضية الثانية:

أشارت الفرضية الثانية إلى تواجد عوامل أسرية خارجية تساهم في دفع الأحداث إلى الإنحراف، واختبرنا هذه الفرضية من خلال ظروف الحي السكني، مدى التواصل مع الاقارب، وعلاقات الجيرة.

ففيما يخص الحي السكني فيمكن اعتباره عاملا هاما من العوامل المؤثرة على إنحراف الأحداث، فقد وجدنا أنه يلعب دورا كبيرا في تزويد الفرد بالكثير من القيم والمواقف والاتجاهات والمعايير السلوكية التي يتضمنها الاطار الحضاري العام الذي يميز المنطقة التي يتواجد فيها، فالحي السكني يعتبر مرآة لسكانه حيث أنه ومن خلاله نستطيع تحديد معالم هؤلاء السكان، فالحي المساعد على الإنحراف كثيرا ما يضفي نوعا من الشرعية على أعمال المجرمين والمنحرفين، وينعتها بالصور البطولية مما يكون لدى الحدث في ذلك الحي مثالا يقتدي به، حيث لا يرى مكانا له في ذلك الحي إلى بتبني احدى صور البطولة التي ارتسمت في ذهنه، مع أن ذلك ليس بالأمر المطلق، فليس كل سكان الأحياء السيئة منحرفين، كما أنه ليس كل سكان الأحياء الراقية أسوياء.

ومن جانب آخر لم يعد الحي يمثل تلك المؤسسة الهامة التي كانت تساهم بشكل كبير في عملية التنشئة الاجتماعية، ورغم أن أفراد الحي السكني الواحد مازالوا يتميزون بتلك العصبية التي أفرزها انتماؤهم المجالي المشترك، إلا أن قيمة الرقابة الاجتماعية الممارسة في الأحياء عرفت تدهورا ملحوظا.

وفيما يخص مناطق الجنوح توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة إنحراف الأحداث تعرف توزيعا معتدلا بين مختلف مناطق الولاية، وذلك باستثناء ثلاث مناطق رئيسية في عاصمة ولاية غليزان تعرف ارتفاعا نسبيا للظاهرة وهي منطقة "برمادية"، حي "بشمريك"، وحي "الطوب"، ولكن ومن جانب آخر فإننا وجدنا فروقا نسبية بين المناطق الريفية والحضرية فيما يتعلق بهذه الظاهرة حيث أنها تعرف ارتفاعا أكبر في المدن مقارنة بالأرياف، كما أن المخالفات المرتكبة من طرف أبناء الأسر الحضرية، أكثر خطورة من المخالفات المرتكبة من طرف أبناء الأسر الريفية.

كما خلصت الدراسة إلى وجود تأثير نسبي لعدم الاستقرار المجالي للأسرة على إنحراف الأبناء، خصوصا فيما يتعلق بالهجرة من الريف إلى المدينة، فتطور المدن لم يؤثر فقط على الأسر التي هاجرت إليها من الأريـــاف، بل شمل كذلك تلك التي حولت مكان اقـــامتها داخل

المدينة، خصوصا الأسر النووية المكونة حديثا أين وجدنا أنها تفتقر إلى الكثير من ميكانيزمات الرقابة والضبط الاجتماعي لأفرادها.

أما فيما يتعلق بعلاقة الأسرة مع الأسر المجاورة لها فقد توصلنا إلى أن معظم الأسر أصبحت تتمتع باستقلالية كبيرة عن بعضها البعض، فكل أسرة صارت تشعر بأنها مؤسسة اجتماعية مستقلة ليست في حاجة إلى الأخرى، وهذا ما جعل الناس يعتقدون أنهم لن يحتاجوا إلى جيرانهم، وبالتالي هم ليسوا في حاجة إلى معرفتهم، ومد جسور التواصل معهم.

لقد أصبحت العلاقات الاجتماعية بين الجيران مفرغة من محتواها الانساني، وصارت مبنية على أسس مادية نفعية، حيث أن الأسر غالبا ما تميل لإقامة علاقات وروابط مع الأسر التي ترتبط معها بقيم ومعايير ومصالح مشتركة.

وبما أن العلاقات الجوارية قد لعبت دورا مهما في تحديد وضبط سلوك الفرد، فإن المستوى المتردي الذي وصلت إليه هذه العلاقة قد ساهم أيضا في تصاعد وتيرة الإنحراف سواء تعلق الأمر بجرائم الكبار أو إنحرافات الصغار، ويمكن ابراز ذلك في النقاط التالية:

- ✓ كثرة النزاعات والخصومات بين الجيران من شأنه أن يغرس في أطفال وشباب الجيل الحالي ردود افعال تتسم بالعنف والعدوانية.
- ✓ تقلص وظيفة التنشئة الاجتماعية التي كانت تمارسها جماعات الجيرة كمؤسسة مكملة للأسرة والمدرسة وباقي المؤسسات، وهو ما جعل شباب الجيل يفتقد إلى الكثير من مظاهر التضامن الاجتماعي.
- ✓ انحسار الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين جماعات الجيرة وذلك من خلال تراجع الرقابة الاجتماعية التي كان يمارسها الجيران على بعضهم، فتردي مستوي العلاقة بين هذه الجماعات جعل الجار لا يكترث لتصرفات جاره.
- ✓ انعدام المجالات والفضاءات الترويحية التي كانت توفرها جماعات الجيرة، حيث أصبحت هذه المجالات محصورة بين بعض الأسر التي تجمع بين أفرادها علاقات أخرى كالزمالة في العمل أو القرابة أو الاشتراك في نفس الهواية.

أما فيما يتعلق بتأثير شبكة العلاقات القرابية على إنحراف الأحداث فقد توصلت الدراسة إلى أن التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري حطمت مصداقية العلاقات القرابية من جهة المضمون والجوهر، وحولتها إلى علاقات وروابط مصلحية أو نفعية ضيقة، كما جعلتها تأخذ طابعا رسميا فقط، حيث أصبحنا نرى تواصل الأقارب يقتصر على الأعياد والمناسبات.

على أننا وجدنا تباين في مدى قوة العلاقات القرابية في أوساط الأسر المدروسة كلما تغير نوع هذه العلاقة، حيث لاحظنا تزايد قيمة الروابط الناتجة عن المصاهرة، في مقابل تراجع تلك الناجمة عن القرابة الابتدائية التي تتضمن الأقارب المباشرين، في حين أن العلاقات الناتجة عن القرابة الثانوية بدت لنا في أسوء أحوالها.

ويعود فتور العلاقات القرابية إلى عوامل مختلفة كانتشار الضغائن والاحقاد والصراعات بين الأهل، وذلك لأسباب تبدو تافهة أحيانا كغيرة وحسد النساء وهو ما أدى إلى انتشار السحر بين الأقارب، لأسباب تتعلق حول مشاكل الميراث في أحيان أخرى.

كما ساهمت وسائل الاعلام والاتصال الحديثة في تردي العلاقات بين الأقارب، حيث أدى استعمال هذه الوسائل في الاتصال إلى الاستغناء عن العلاقات المباشرة، وهو الأمر الذي أنقص من قيمة التحاور وتبادل الخبرات والمشاعر. ومن جانب آخر أدى أن انتشار الأسرة الزواجية في المجتمع وانفصالها المجالي والاقتصادي إلى عزلة نسبية لهذه الأسر عن أقاربها.

وهكذا فقد تقلصت تأثيرات عوامل القرابة لصالح عوامل ومحددات جديدة تندرج ضمن إعادة بناء العلاقات والروابط الاجتماعية، مثل التأهيل والمهارة والموقع في السوق والمصالح الحيوية الأخرى في مجتمع مفتوح ومتنوع في بنيته وتشكيلته.

وقد أثر انحسار العلاقات القرابية على إنحراف الأحداث، حيث أن ضعف الصلة والتواصل بين الاسرة وجماعتها القرابية حرمها من المســـاعدات المادية والهدايا التي كانت

تقدمها لها المجموعات القرابية، ما ادى الى فقدان هذه الاسر الى جزءٍ ليس باليسير من مواردها المادية التي كانت تحصل عليها، فوجدت الاسر نفسها مضطرة للعمل فوق طاقاتها وامكانياتها، ولم يقتصر مضاعفة العمل على الاب أو الام، وانما شمل الاطفال أيضا وهو الأمر الذي أثر على سلوكهم.

ومن جانب آخر مثل انتشار الضغائن والأحقاد بين الأقارب عاملا مهما في انهيار التماسك الاجتماعي بين افراد العائلة القرابية، ورفع حدة آثار المشكلات الاجتماعية والنفسية، خصوصا بين أوساط الأطفال والشباب، كما أن انحسار الدور الذي كانت تلعبه الجماعات القرابية في الترويح، من خلال تبادل الزيارات والهدايا وتقديم المساعدات المادية والمعنوية، أدى إلى فقدان الأفراد لمجال هام من مجالات الترفيه، وهي كلها عوامل وغيرها ساهمت بشكل أو بآخر في ارتفاع نسبة إنحراف الأحداث.

قائمة المراجع المستعملة

أولا: مراجع باللغة العربية

1. المعاجم والقواميس

1. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1999.

2. خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط.1، 1984.

3. دورتييه جون فرانسوا، معجم العلوم الانسانية، تر، جورج كتورة، كلمة/ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، أبو ظبي/ بيروت، ط.1، 2009.

4. دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة، احسام محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط.1، 1981.

5. عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، د.س.

2. الكتب

6. الأحمر أحمد سالم، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط.1، 2004.

7. أنجرس موريس، منهجية البحث في العلوم الانسانية، تر، بوزيد صحراوي وأخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط.2، 2006.

8. البقلي هيثم، إنحراف الطفل والمراهق، نهضة مصر، القاهرة، د.ط، 2006.

9. رمسيس بهنام، علم الاجرام، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ط، 1986.

10. الجميلي خيري خليل، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، د.س.

11. الجميلي خيري خليل، السلوك الإنحرافي في اطار التقدم والتخلف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، 1998.

12. الجميلي خيري خليل، الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، 1994.

13. حجازي مصطفى، الأحداث الجانحون، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط.2، 1981.

14. حسن محمود ، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1981.

15. حطب زهير، تطور بنى الأسرة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط.3، 1983.

16. حقي زينب محمد، أبو سكينة نادية حسن، العلاقات الأسرية بين النظرية والتطبيق، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، ط.1، 2009.

17. الحناكي علي بن سليمان بن ابراهيم، الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الإنحراف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، د.ط، 2006.

18. الخولي سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية، بيروت دس د.ط.

19. الخواجة محمد ياسر، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 2010.

20. الدوري عدنان ياسين، سوسيولوجيا الإنحراف في المجتمع المأزوم، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2001.

21. الديلمي عبد الحميد، دراسة لواقع الأحياء القصديرية، دار الهدى، الجزائر، ط.1، 2007.

22. رشوان حسين عبد الحميد، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، د.س.

23. رمضان السيد، اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1995.

24. الساعاتي سامية حسن، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت، ط.2، 1983.

25. السمري عدلي محمود، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة، عمان (الاردن)، ط.1، 2009.

26. السيد طارق، الانحراف الاجتماعي، الاسباب والمعالجة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د.ط، 2008.

27. سيد فهمي محمد، أطفال الشوارع، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، ط.1، 2000.

28. سيد فهمي محمد، الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط.1، 2007.

29. شكري علياء، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ط، 1988.

30. الشكور جليل وديع، الطفولة المنحرفة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط.1، 1998.

31. الشواربي عبد الحميد، جرائم الأحداث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1991.

32. شفيق محمد، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، 1998.

33. طه أبو الخير، العصرة منير، انحراف الاحداث في التشريع العربي والمقارن، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط.1، 1961.

34. عاطف غيث محمد، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، د.ط، 1987.

35. عبيدات محمد، أبو نصار محمد، مبيضين عقلة، منهجية البحث العلمي "القواعد والمراحل والتطبيقات"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط.1، 1999.

36. عبد السميع مصطفى، اسكاروس محمد فيليب، البحث العلمي في المجالات الانسانية، دار العين للنشر، القاهرة، د.ط، 2008.

37. العكايلة محمد سند، اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ط.1، 2006.

38. العناني حنان عبد الحميد، الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط.1، 2000.

39. العوجي مصطفى، الأمن الاجتماعي، مقوماته، تقنياته، وارتباطاته بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل، بيروت، ط.1، 1983.

40. العيسوي عبد الرحمان محمد، جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط.1، 2004.

41. العيسوي عبد الرحمان، سيكولوجية الإجرام، دار النهضة العربية، بيروت، ط.1، 2004.

42. غباري محمد سلامة، الإنحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط.1، 1984.

43. غباري محمد سلامة، الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، د.ط، 2006.

44. القصير عبد القادر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ، دار النهضة العربية، بيروت، ط.1، 1999.

45. فالنتين شارل، الطفل السوي وبعض إنحرافاته، تر: عبد الغاني الجسماني، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط.1، 1994.

46. قواسمية محمد عبد القادر، جنوح الاحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، 1992.

47. كركوش فتيحة، ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 2011.

48. لطفي طلعت وآخرون، علم اجتماع الجريمة والإنحراف، دار المسيرة، عمان، ط.1، 2010.

49. مانع على، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 1997.

50. مصلح عبد اللطيف عبد القوي، ظاهرة إنحراف الأحداث في المجتمع، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط.1، 2009.

51. مكي عباس محمود، دينامية الأسرة في عصر العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط.1، 2007.

52. المغربي سعد، انحراف الصغار، دار المعارف القاهرة، د.ط، د.س.

53. منصور يوسف أميرة، قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د.ط، 1999.

54. منصور ابراهيم اسحاق، موجز في علم الأجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

55. نوار الطيب ، جريمة القتل في المجتمع الجزائري، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2004.

56. الياسين جعفر عبد الأمير، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، عالم المعرفة، بيروت، ط.1، 1981.

57. كمال درويش، أمين الخولي، أصول الترويح وأوقات الفراغ، دار الفكر العربي، بيروت، د.ط، 1990.

3. المجلات

58. بن جامع حنان، *الاصلاح الاجتماعي للأحداث المحبوسين في ضل السياسة الجنائية الحديثة*، دراسات قانونية، مجلة تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، العدد 11، ماي 2011.

59. بولوفة خميس، *أساليب التربية الأسرية وأثرها في إنحراف الأحداث*، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21-22، شتاء وربيع 2009.

60. جابر نصر الدين، *انعكاسات أسلوب التقبل والرفض الوالدي على تكيف الابناء في فترة المراهقة*، مجلة العلوم الانسانية، منشورات جامعة قسنطينة، العدد 09، 1998.

61. الجراية أنور، *المراهق وعلاقته بالأسرة*، الثقافة النفسية، مجلة تصدر ها دار النهضة العربية، بيروت، العدد27، جويلية 1996.

62. الحسيني عفاف حسن، *مدى تأثير علاقة الوالدين في انحراف الأبناء*، مجلة مستقبل التربية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، العدد 45، أفريل 2007.

63. صالحي بن شريف حنيفة، *الطفل وعنف الأسرة "علاقة افتراضية أم حتمية"* ، مجلة إنسانيات، العدد 41، جويلية- سبتمبر 2008.

64. العبيدي ابراهيم بن محمد، *أثر الأسرة في الوقاية من المخدرات*، مجلة الأمن، مجلة أمنية تصدرها الادارة العامة للعلاقات والتوجيه، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث، جانفي 1991.

65. كركوش فتيحة، *هروب الأحداث من البيت، التناولات النظرية و المحددات الأساسية لهذا السلوك*، مجلة معارف بسيكولوجية، العدد 01، 2007-2008.

66. مسعود مو الخير، *استهلاك وسائل الاعلام وأثره على الإنحراف*، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 04، 2010، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

67. هاروني إكرام، *رقابة التفاعل الاجتماعي وواقع مجتمعنا الحضري الحديث*، مجلة دراسات اجتماعية، دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 06، اكتوبر 2010.

68. هرهار عبد الله، *من التشرد إلى الإنحراف "سوسيولوجيا الطفل في وضعية الشارع"* ، إضافات "المجلة العربية لعلم الاجتماع"، العدد الثامن، 2009.

4. الرسائل والمذكرات الجامعية

69. بقادة زينب حميدة، جنوح الأحداث وعلاقته بالوسط الأسري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1988-1989.

70. بوبيدي لامية، إنحراف الأحداث في المجتمع الجزائري، اطروحة دكتوراه في علم اجتماع العمل والتنظيم، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2008-2009.

71. حمداوي محمد، البنيات الأسرية ومتطلباتها الوظيفية في منطقة بني سنوس في النصف الأول من القرن العشرين، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2005.

72. حومر سمية، الخريطة الاجتماعية لجنوح الاحداث، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2010-2011.

73. زرارقة فيروز، الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2004-2005.

74. غماري محمد، الخدمة الاجتماعية لرعاية الأحداث المنحرفين، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، 2006- 2007.

75. مقدم خديجة، مشروع الحياة عند المراهقين الجانحين، أطروحة دكتوراه في علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2005- 2006.

76. نوار الطيب ، ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر، رسالة ماجستيرفي علم الاجتماع، جامعة باجي مختار (عنابة)، 1989-1990.

5. الجرائد

77. جريدة الخبر اليومي، العددين 6475 و6633، بتاريخ 14 سبتمبر 2011 و22 فيفري 2012.

78. جريدة الشروق اليومي، العدد 3838 بتاريخ 18 نوفمبر 2012.

6. القوانين والتقارير الرسمية

79. قانون الاجراءات الجزائية.

80. القانون المدني.

81. الأمر 03/72 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة.

82. أرشيف مصلحة الشرطة القضائية، مديرية الأمن لولاية غليزان.

83. المنشور رقم 8808 الصادر بتاريخ 15 مارس 1982، المتعلق بإنشاء فرق متخصصة لحماية الأحداث ومراقبة الجنوح.

84. الأمر رقم 64/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن إحداث المؤسسات و المصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة.

85. الأمر 02/72 المؤرخ في 10-02-1972، والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين.

ثانيا: مراجع باللغات الأجنبية

1. المعاجم والقواميس

86. BOUDON Raymond : Dictionnaire du Sociologie, Paris, Larousse, 2006.

87. DEUBEL Philippe et MONTOUSSE Marc, Dictionnaire de sciences économiques et sociales, Paris, Bréal, 2006.

88. LOPEZ Gérard et TZITZIS Stamatios, Dictionnaire des sciences criminelles, Paris, Dalloz, 2004.

2. الكتب

89. BECKER Howard, Outsiders, traduit de l'Américain par: Briand.J-P et Champoulie. J-M , Paris, Métaillié, 1985.

90. BLANCHET Alain, *Interviewer*, in BLANCHET Alain, GHIGLIONE Rodolphe, MASSONNAT Jean, TROGNON Alain, Les techniques d'enquêtes en sciences sociales, Paris, Dunod, 1985.

91. BLANCHET Alain et autres, L'entretien dans les sciences sociales, Paris, Dunod, 1985.

92. BURT Cyril, The young delinquent, London, Press, 1955.

93. CHAZAL Jean, L'enfance délinquante, Paris, P.U.F, 11eme édition, 1983.

94.DECHAUX Jean-Hugues, Sociologie de la famille, Paris, La découverte 2009.

95. DE SINGLY François, Sociologie de la famille contemporaine, Paris, Armand Colin, 2005.

96. DUMAZEDIER Joffre et RIPERT Aline, Loisir et culture, Paris, Seuil, 1966.

97. DUMAZEDIER Joffre, Vers une civilisation du loisir?, Paris, Seuil, 1962.

98. GLUECK Sheldon and Eleanor: Unraveling juvenile delinquency, London, Press, 1950.

99. GRAWITZ Madeleine, Méthodes des sciences sociales, Paris, Dalloz, 1973.

100. GUITTET André, L'entretien, Paris, Armand Colin, 1993.

101. HADJIDJ Djounid, Du rural délaissé à l'urbain convoité: Mutations sociales et dynamique d'intégration, in Actes du séminaire: Espace-Population, Dar El-Gharb,2003.

102. HADJIDJ Djounid, Les grands ensembles à Oran: Anomie de la vie juvénile ou l'exclusion programmée, in Cellier.H et Rouag-Djenidi.A, Algérie France: Jeunesse, ville et marginalité, Paris, L'harmattan, 2008.

103. KAUFMANN Jean-Claude, ***Sociologie du couple***, Paris, P.U.F, 1993.

104. KLINBERG Olof, Les problèmes fondamentaux de la criminologie, Paris, Cujas, 1960.

105. LAZERGES Chiristine et BALDUYCK Jean-Pierre, Réponses à la délinquance des mineures, Paris, La documentation française, 1998.

106. LE BLANC Marc, La conduite délinquante des adolescents et son explication, Presses de l'université de Montréal, 1994.

107. MAUGER Gérard, La sociologie de la délinquance juvénile, Paris, La découverte, 2009.

108. MENDRAS Henri, Eléments de sociologie, Paris, Armand Colin, 1975.

109. MICHEL.Andreé, Sociologie de la famille et du mariage, Paris, P.U.F, 1986.

110. PETITCLERC Jean-Marie, Les nouvelles délinquances des jeunes, Paris, Dunod, 2eme édition, 2005.

111. QUIVY Raymond et VANCAMPENHOUDT Luc-Van, Manuel de recherche en sciences sociales, Paris, Dunod, 2éme édition, 1995.

112. ROCHE Sébastian, La délinquance des jeunes, Paris, Seuil, 2001.

113. SEGALEN Martine, Sociologie de la famille, Paris, Armand Colin, 2000.

114. VEBLEN Thorstein, Théorie de la Classe de loisir, Traduction de l'anglais par: Louis Evrard, Paris, Gallimard, 1970.

3. المجلات

115. CHAREST Mathieu et TREMBLAY Pierre, "*Immobilité sociale et trajectoires de délinquance*",in Revue française de sociologie, N50-4, Octobre-Décembre 2009, Paris, cedex.

116. FOREST.Ray, "*Le voisinage? Quelle importance?*" ,in Revue internationale des sciences sociales, N191, 2007/1.

117. GIMENEZ Caroline, BLATIER Catherine," *Famille et délinquance juvénile*", in Bulletin de psychologie, N489, mai juin 2007.

118. SMATI Samar, "*Délinquance juvénile*", in Revue de presse, N 493-7, mai-juin 2005.

ثالثا: المواقع الاكترونية

119. http://www.elkhabar.com/ar/nas/315880.

120. http:// www.annaharonline.com/ar/?news=42799.

الملاحق

دليل المقابلة

1. بيانات عامة

1.1. عدد أفراد الأسرة.

2.1. الأفراد المتزوجين.

3.1. الحالة العائلية.

4.1. مهنة الولي ودخله الشهري.

5.1. المستوى التعليمي للوالدين و لأفراد الأسرة.

6.1. الأصل الجغرافي للأسرة السكن الحالي.

7.1. مدة الإقامة في السكن الحالي.

2. تصور المبحوث لمؤسسة الأسرة

1.2. رأي المبحوث في الأسرة.

2.2. علاقة الأسرة بإنحراف الأحداث.

3. رأي المبحوث في ظاهرة إنحراف الأحداث

1.3. تصور المبحوث إبنه المنحرف؟

2.3. تصور المبحوث ظاهرة إنحراف الأحداث في منطقته وفي الجزائر عموما؟

4. الأساليب التربوية السائدة داخل الأسرة

1.4. في حالة انفصال أو طلاق الوالدين، يجب تحديد مدة الطلاق، ومع من يعيش باقي الأفراد مع التركيز على الحدث؟

2.4. سلطة القرار في أمور الأسرة: الإشراف على الأبناء، تسيير ميزانية الأسرة، الأمور والعلاقات الخارجية.

3.4. أهم الأشياء الممنوعة على الأبناء، وموقف الولي تجاه كل من التصرفات السيئة والتصرفات المحبذة للأبناء.

4.4. مدى توجيه الأبناء نحو اختيار: البرامج التلفزيونية، الأصدقاء، الأنشطة الترفيهية، التدين وأداء الفرائض الدينية.

5.4. مدى مراقبة الأبناء ومعرفة ممارساتهم وأمالهم وتطلعاتهم، ومدى تعارض رغبات الأبناء مع أومر الآباء.

6.4. أوقات الفراغ وكيفية تسييرها، ومدى وجود أوقات للترفيه والترويح على الأبناء.

7.4. وجود نزاعات داخل بين أفراد الأسرة، والأساليب المعتمدة فيها (مادية –ضرب وعراك، اللوم والتوبيخ، السب والشتم، التفاهم بهدوء)، وموقف الولي منها.

5. الظروف والعلاقات الخارجية للأسرة

1.5. وصف الحي السكني، من حيث نوعية المباني، الاكتظاظ، وجود مرافق عمومية ومساحات للعب الأطفال، ورأي المبحوث حول تأثير تلك الظروف على إنحراف الأبناء.

2.5. علاقة أفراد أسرة المبحوث مع جيرانه، ورأيه حول تأثير ظروف الجوار على إنحراف الأبناء.

3.5. مدى تواصل أسرة المبحوث مع أقاربه، وتأثير الأهل والأقارب في تواتر ظاهرة إنحراف الأحداث.

الجدول رقم (20): البيانات العامة للأفراد عينة البحث

رقم المقابلة	نوع الأسرة		عدد أفراد الأسرة			الحالة العائلية				الوضع المادي			الإقامة		الاستقرار المكاني للأسرة			وجود أفراد في الأسرة ذوو سوابق عدلية		سن الحدث بالسنوات	طبيعة المخالفة
	معقدة	نووية	-6	[6-10]	+10	ع	ي. ب	ي. م	ي. أ	متدني	متوس	جيد	حضر	ريفي	مستقرة	ر-م	م-م	نعم	لا		
01	×				×	×				×				×	×				×		الضرب والجرح العمدي
02		×		×			×				×		×				×		×	17	تكوين جمعية أشرار
03	×			×			×				×		×			×		×		16	مخدرات
04	×				×	×				×			×		×				×	17	محاولة القتل
05	×			×		×					×		×		×			×		15	مخدرات
06		×	×			×					×		×			×			×	11	سرقة
07	×			×				×				×	×				×		×	17	الضرب والجرح العمدي
08	×				×	×					×		×		×			×		16	مخدرات
09		×		×		×					×			×	×				×	17	الجنس
10	×			×		×					×		×		×				×	16	محاولة القتل
11	×				×		×			×				×	×				×	15	مخدرات
12		×	×			×					×		×				×		×	13	سرقة
13	×			×					×	×			×		×				×	14	سرقة
14	×			×				×			×		×		×				×	12	سرقة
15		×	×			×					×		×			×			×	17	سرقة
16	×			×		×					×		×		×				×	14	السب والتهديد
17		×		×		×				×			×			×			×	15	الضرب والجرح العمدي
18	×			×		×						×	×				×		×	16	الجنس
19	×			×		×						×		×	×				×	15	تكوين جمعية أشرار
20	×				×		×				×		×			×			×	14	الضرب والجرح العمدي
مج	14	06	03	12	05	13	04	02	01	05	12	03	15	04	10	05	05	03	17		

ع: عادية (وجود الأبوين)

ي.ب: عدم وجود الأب.

ي.م : عدم وجود الأم.

ي.أ: فقدان الأبوين معا.

ر-م: أسرة انتقلت من الريف إلى المدينة

م-م: أسرة انتقلت داخل المدينة

الجدول رقم (21) يوضح تاريخ المقابلة ومدتها والشخص المقابل وطريقة الوصول إليه والمخالفة المرتكبة

رقم المقابلة	رمزها	تاريخ إجرائها	مدتها	الشخص المقابل	طريقة الوصول إلى المبحوث	المخالفة المرتكبة من طرف الحدث
01	ع. ف	2013-06-17	ساعة و35 دقيقة	الوالد	صديق	الضرب والجرح العمدي
02	ق.ع	2013-06-21	ساعة و05 دقائق	الوالدة	معرفة شخصية	تكوين جمعية أشرار
03	ب.ع	2013-06-24	ساعة واحدة	العم	صديق	حيازة وتعاطي المخدرات
04	ب. م	2013-06-26	ساعة و و25 دقيقة	الوالد	معرفة شخصية	محاولة القتل
05	م. ع	2013-07-02	ساعة و40 دقيقة	الوالد	صديق	حيازة وتعاطي المخدرات
06	ب.ح	2013-07-06	55 دقيقة	الوالد	محامي	سرقة
07	م. ر	2013-07-15	50 دقيقة	الوالد	المحكمة	الضرب والجرح العمدي
08	ب. ل	2013-08-08	ساعة و25 دقيقة	الأخ الأكبر	صديق	حيازة وتعاطي المخدرات
09	س. ع	2013-08-19	ساعة واحدة	الوالد	محامي	مخالفات الجنس
10	ق. م	2013-08-23	ساعة و45 دقيقة	الوالد	صديق	محاولة القتل
11	ص.خ	2013-08-28	40 دقيقة	الوالدة	محامي	حيازة وتعاطي المخدرات
12	ك.م	2013-09-08	ساعة و15 دقيقة	الوالد	محامي	سرقة
13	ش.ف	2013-09-16	ساعة و10 دقائق	الأخ الأكبر	المحكمة	سرقة
14	ف. ع	2013-09-23	ساعة و 20 دقيقة	الوالد	المحكمة	سرقة
15	ج. م	2013-10-13	ساعة و 25 دقيقة	الوالد	محامي	سرقة
16	ط. م	2013-10-21	ساعة و10 دقائق	الوالد	المحكمة	السب والتهديد
17	ز.م	2013-10-24	ساعة و30 دقيقة	الوالد	محامي	الضرب والجرح العمدي
18	ب.ع	2013-10-28	ساعة و 20 دقيقة	الوالد	المحكمة	مخالفات الجنس
19	ح. س	2013-11-06	ساعة و05 دقائق	الوالد	محامي	تكوين جمعية أشرار
20	ج. ي	2013-11-11	ساعة و15 دقيقة	العم	المحكمة	الضرب والجرح العمدي

الجدول رقم (22): الاحداث المتورطين في مختلف الجنح حسب السن والجنس في ولاية غليزان سنة 2012

الجنس والعمر بالسنوات / طبيعة المخالفة	ذكور			إناث					المج
	16-13	18-16	المج	أقل من10	13-10	16-13	18-16	المج	
محاولة القتل العمدي	0	1	**1**	0	0	0	0	**0**	**1**
الضرب والجرح العمدي	3	15	**18**	1	0	2	4	**7**	**25**
مخالفات الجنس	1	5	**6**	0	0	0	0	**0**	**6**
تكوين جمعية أشرار	0	2	**2**	0	0	0	0	**0**	**2**
حمل سلاح أبيض	2	6	**8**	0	0	0	0	**0**	**8**
حيازة واستهلاك المخدرات	0	6	**6**	0	0	0	0	**0**	**6**
السب والاهانة والتهديد	6	9	**15**	0	0	1	1	**2**	**17**
التعدي على الأصول	1	0	**1**	0	0	0	0	**0**	**1**
تخريب ملك الغير وانتهاك حرمة منزل	1	3	**4**	0	0	0	0	**0**	**4**
السرقة وإخفاء أشياء مسروقة	20	33	**53**	1	1	2	5	**9**	**62**
المجموع	34	80	**114**	2	1	5	10	**18**	**132**

المصدر: مصلحة الشرطة القضائية، مديرية الأمن لولاية غليزان.

الجدول رقم (23): الأحكام الصادرة في حق الأحداث الجانحين حسب الجنس وطبيعة الجنحة في ولاية غليزان سنة 2012

الجنس والعمر بالسنوات / طبيعة المخالفة	ذكور				إناث				المجموع	
	أودع الحبس	وضع في مركز	أفرج عنه	المج	أودع الحبس	وضع في مركز	أفرج عنه	المج	عدد الجانحين	القضايا
محاولة القتل العمدي	1	0	0	**1**	0	0	0	**0**	**1**	**1**
الضرب والجرح العمدي	4	3	11	**18**	0	0	7	**7**	**25**	**13**
مخالفات الجنس	1	0	5	**6**	0	0	0	**0**	**6**	**4**
تكوين جمعية أشرار	0	0	2	**2**	0	0	0	**0**	**2**	**2**
حمل سلاح أبيض	5	0	3	**8**	0	0	0	**0**	**8**	**8**
حيازة واستهلاك المخدرات	4	0	2	**6**	0	0	0	**0**	**6**	**6**
السب والاهانة والتهديد	0	1	14	**15**	0	0	2	**2**	**17**	**16**
التعدي على الأصول	0	0	1	**1**	0	0	0	**0**	**1**	**1**
تخريب ملك الغير وانتهاك حرمة منزل	0	0	4	**4**	0	0	0	**0**	**4**	**4**
السرقة وإخفاء أشياء مسروقة	9	3	41	**53**	0	0	9	**9**	**62**	**40**
المجموع	24	7	83	**114**	0	0	18	**18**	**132**	**95**

المصدر: مصلحة الشرطة القضائية، مديرية الأمن لولاية غليزان.

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	توزيع أسر أفراد عينة البحث حسب نوعها ونمط السلطة السائدة فيها	27
02	خصائص كل من الأسرة التقليدية والاسرة الحديثة في الجزائر	31
03	التوزيع القانوني للمخالفات المرتكبة من طرف الأحداث سنة 2012 في ولاية غليزان	35
04	توزيع الأحداث الجانحين حسب السن والجنس لسنة 2012 في ولاية غليزان	55
05	أهم تطورات تشريعات الأحداث في العالم	65
06	التدابير القانونية الصادرة في حق أبناء أفراد العينة حسب طبيعة المخالفة المرتكبة	70
07	تطور عدد الجانحين الأحداث في الجزائر	74
08	عدد الأحداث الجانحين حسب السن والجنس في ولاية غليزان في سنة 2012	75
09	توزيع جنح الاحداث حسب السن والجنس في ولاية غليزان سنة 2012	78
10	التوزيع الجغرافي لسكن لأفراد عينة البحث	80
11	عدد الأفراد وعدد الغرف في منزل المبحوثين	85
12	طبيعة المخالفة حسب نوع الأسرة	88
13	طبيعة المخالفة المرتكبة حسب مهنة عائل الأسرة	91
14	طبيعة المخالفة المرتكبة حسب الوضع المادي للأسرة	92
15	طبيعة المخالفة المرتكبة حسب مسكن الأسرة	93
16	توزيع أفراد عينة البحث حسب نوع تفكك الأسرة وطبيعة المخالفة	97
17	المستوى التعليمي للأسرة حسب طبيعة المخالفة المرتكبة من طرف الحدث	101
18	طبيعة المخالفة المرتكبة حسب الاستقرار المجالي للأسرة	122
19	طبيعة المخالفة المرتكبة حسب الموقع الجغرافي لسكن الأسرة	124